



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم محاسبة ومالية



عنوان المذكرة

مساهمة الرقمنة في تفعيل عملية الرقابة الجبائية في الجزائر
دراسة ميدانية بمركز الضرائب لولاية قسنطينة

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في شعبة علوم مالية ومحاسبة
تخصص: مالية

تحت إشراف:
- قواسمية هبة

من إعداد:
- شنيخر يسرى
- لصلع حواء

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
قمري زينة	أستاذ	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
كحلوش أمينة	أستاذ محاضر ب	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا
قواسمية هبة	أستاذ محاضر أ	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مقررا

السنة الجامعية: 2025/2026.



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم محاسبة ومالية



عنوان المذكرة

مساهمة الرقمنة في تفعيل عملية الرقابة الجبائية في الجزائر
دراسة ميدانية بمركز الضرائب لولاية قسنطينة

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في شعبة علوم مالية ومحاسبة
تخصص: مالية

تحت إشراف:
- قواسمية هبة

من إعداد:
- شنيخر يسرى
- لصلع حواء

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
قمري زينة	أستاذ	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
كحلوش أمينة	أستاذ محاضر ب	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا
قواسمية هبة	أستاذ محاضر أ	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مقررا

السنة الجامعية: 2025/2026.



شكر

بتوفيق من الله عز وجل تم إنجاز هذا العمل، فالحمد والشكر لله
أولا وأخيرا.

يسعدني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى مشرفتي .. على كل الجهد
الذي بذلته من خلال توصياتها، نصائحها وحرصها الدائم على
إثراء هذا العمل، وللاساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على
تفضلهم بقبول مناقشة عملي هذا.

وكل الشكر والامتنان لكل من وقف معنا و دعمنا بجهدده ووقته
ودعاءه.



إهداء :

اهدي هذا العمل المتواضع

إلى كل من أنار إلى طريقي بدعواتهما والدتي ووالدي

إلى إخوتي وأخواتي

إلى صديقاتي

إلى كل من أمدوني يد العون والاهتمام لكي أكمل هذا البحث

لكم مني أفضل التحيات.



إهداء :

نشكر الله شكراً جزيلاً ونحمده حمداً كثيراً به استعنا وعليه توكلنا وإليه يرجع الفضل في عملنا نسأله التوفيق والسداد.

اما بعد اهدي هذا العمل المتواضع

الي من غمرتني بدعواها واغرقتني حناناً ووداً وعطفاً، والتي كانت بحراً مليئاً بالأمل
وغرست ثمار الثقة في نفسي "امي" الغالية حفظها الله

الي من سعي وشقي لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشيء "ابي" العزيز ابقاه الله لنا.
إلى من غادرتنا جسداً واستوطنتنا روحاً، إلى نبض قلبي الراحل أختي الغالية "خديجة"
(رحمها الله) ..

الي من حبهم يجري في عروقي، وبذكرهم يلهم فؤادي وسندي في الدنيا الي أخوتي "إلياس"
و"إسماعيل" وأخواتي سعادتي وقطعة من قلبي "نور" "رقية" و"كوثر"
الي أجمل واطيب فرحة التي تنور بيتنا بوجودهما "أريج" و"محمد"
الي من سرنا سوياً نشق طريق النجاح صديقتي "يسرى"
الي كل من ساندني في حياتي وفي الأخير أسأل الله النجاح والتوفيق للجميع.



ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على رقمنة الإدارة الجبائية ومساهمتها في تفعيل الرقابة الجبائية، كوسيلة ضرورية للحد من الغش والتهرب الضريبي وتحقيق العدالة الضريبية. وعليه تم استخدام منهج وصفي في الجانب النظري، ومنهج وصفي تحليلي لدراسة حالة لمركز الضرائب لولاية قسنطينة، واستخدام أداة المقابلة مع رئيس مصلحة الرقابة. وقد خلصت الدراسة في الأخير أن رقمنة الإدارة الجبائية الجزائرية ساهمت في تحديث النموذج التنظيمي وتعزيز الشفافية والكفاءة التشغيلية مع تقليص البيروقراطية، إلا أن الاستفادة الكاملة من هذه المكاسب لا تزال مرهونة بتجاوز العقبات التقنية، وتعميم الخدمات الالكترونية وطنيا لضمان العدالة الرقمية وتحسين التحصيل الضريبي. الكلمات المفتاحية: الرقمنة، الإدارة الجبائية، الرقابة الجبائية، التحصيل الضريبي، التهرب الضريبي.

Abstract:

This study aims to shed light on the digitalization of the tax administration and its contribution to activating tax control as a necessary means to limit tax fraud and evasion and achieve tax justice. Accordingly, a descriptive approach and a case study methodology for the tax center of Constantine province were used, employing the interview tool with the head of the control department.

Finally, the study concluded that the digitalization of the Algerian tax administration has contributed to modernizing the organizational model, enhancing transparency and operational efficiency while reducing bureaucracy.

However, the full realization of these gains remains contingent upon overcoming technical obstacles and generalizing electronic services nationally to ensure digital justice and improve tax collection.

Keywords: Digitalization, Tax Administration, Tax Control, Tax Collection.

فهرس المحتويات

الصفحة	فهرس المحتويات
/	الشكر
/	الاهداء
/	الملخص
/	فهرس المحتويات
/	قائمة الجداول
/	قائمة الأشكال
/	قائمة الملاحق
/	قائمة المختصرات والرموز
أ-ج	مقدمة
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية	
5	تمهيد الفصل الأول
11_6	المبحث الأول: الإطار النظري للرقمنة والرقابة الجبائية
8_6	المطلب الأول: الإطار النظري للرقمنة
6	1- ماهية الرقمنة
8	2- متطلبات نجاح الرقمنة
9_8	3- معوقات الرقمنة في الإدارة الجبائية
11_9	المطلب الثاني: الإطار النظري للرقابة الجبائية
9	1- تعريف الرقابة الجبائية
10	2- أهداف الرقابة الجبائية
11_10	3- أشكال الرقابة الجبائية
18_12	المبحث الثاني: جهود الجزائر في رقمنة الادارة الجبائية ودورها في تفعيل عملية الرقابة الجبائية
12	المطلب الأول: الإطار القانوني والتنفيذي للرقمنة الجبائية في الجزائر
12	1- الإطار القانوني للرقمنة الجبائية في الجزائر
12	2- الإطار التنفيذي للرقمنة الجبائية في الجزائر
18_13	المطلب الثاني: عرض لأهم الأنظمة الرقمية ودورها في تفعيل الرقابة الجبائية
16_13	1- عرض لأهم الأنظمة الرقمية
17_16	2- مساهمة الرقمنة في تسريع معالجة الملفات و التحصيل الجبائي

18	3- أثر تكامل المعلومات في الكشف عن التهرب الضريبي
22_19	المبحث الثالث: الأدبيات التطبيقية
21_19	المطلب الأول: الدراسات السابقة
20_19	1- دراسات سابقة باللغة العربية
21_20	2- دراسات سابقة باللغة الأجنبية
22_21	المطلب الثاني: القيمة المضافة للدراسة
21	1- أوجه التشابه
22	2- أوجه الاختلاف
22	3- القيمة المضافة للدراسة مقارنة بالدراسات السابقة
23	خلاصة الفصل الأول
	الفصل الثاني: دراسة ميدانية لمركز الضرائب لولاية قسنطينة
25	تمهيد الفصل الثاني
32_26	المبحث الأول: تقديم مركز الضرائب لولاية قسنطينة
27_26	المطلب الأول: تعريف و مهام مركز الضرائب لولاية قسنطينة
26	1- تعريف مركز الضرائب لولاية قسنطينة
27_26	2- مهام مركز الضرائب لولاية قسنطينة
32_27	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية قسنطينة
28_27	1- عرض الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية قسنطينة
32_28	2- شرح الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية قسنطينة
37_33	المبحث الثاني: الخطوات التطبيقية للتسجيل في البوابات الالكترونية
35_33	المطلب الأول: خطوات الحصول على الرقم الجبائي
37_35	المطلب الثاني: انشاء حساب في بوابة جبايتك
62_38	المبحث الثالث: علاقة رقمنة الادارة الجبائية في تفعيل الرقابة الجبائية
54_38	1. الطريقة الكلاسيكية قبل ادخال الرقمنة
54	2. الطريقة الحديثة بعد ادخال الرقمنة
55_54	3. مساهمة الرقمنة في عملية التحقيق المحاسبي
62_55	4. دراسة تطور مؤشرات التحصيل لسنوات قبل وبعد تطبيق نظام جبايتك
71_63	المبحث الرابع: عرض وتحليل أسئلة المقابلة
63	المطلب الأول: منهجية الدراسة ومجالاتها
71_63	المطلب الثاني: أداة الدراسة

72	خلاصة الفصل
75_74	الخاتمة
78_77	قائمة المراجع
88_80	الملاحق

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	الرسم على القيمة المضافة لفواتير الشراء لشركة ذات الشخص الوحيد لسنة 2020	42_41
2	القيمة المضافة لفواتير شركة سونلغاز 2020	42
3	الرسم على القيمة المضافة لفواتير الشراء لشركة ذات الشخص الوحيد لسنة 2021	44_43
4	القيمة المضافة لفواتير شركة سونلغاز لسنة 2021	44
5	القيمة المضافة المسترجعة لفواتير الشراء لشركة ذات الشخص الوحيد لسنة 2022	45
6	الرسم على القيمة المضافة لفواتير الشراء لشركة ذات الشخص الوحيد لسنة 2023	47
7	رقم الاعمال المفوتر لسنوات من 2020 إلى 2023	47
8	الوعاء الضريبي في مجال الرسم على النشاط المهني لشركة من 2020 إلى 2023	48
9	الحقوق والغرامات لسنوات 2020 إلى 2023	49
10	الوعاء الضريبي في مجال الرسم على القيمة المضافة من 2020 إلى 2023	50_49
11	الحقوق والغرامات لسنوات 2020 إلى 2023	50
12	الوعاء الضريبي في مجال الضريبة على الربح لسنوات من 2020 إلى 2023	51
13	الحقوق والغرامات لسنوات من 2020 إلى 2023	52
14	رسم التمهين لسنة 2022	52
15	قيم التحصيل الضريبي في مركز الضرائب قسنطينة خلال الفترة من 2022 إلى 2025	60_59

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب قسنطينة	28
2	بوابة رقم التعريف الجبائي	33
3	تقديم رقم التعريف الجبائي	34
4	متابعة طلب رقم التعريف الجبائي	35
5	واجهة التسجيل في بوابة جبايتك	36
6	واجهة بوابة جبايتك	37
7	خطوط الالتزامات الضريبية الواجب التصريح بها لبوابة جبايتك	56
8	طريقة التسديد لمخرجات نظام sap	56
9	الالتزامات المصرح بها من طرف المكلف بالضريبة من مخرجات نظام sap	57
10	الالتزامات المصرح بها غير مدفوعة من مخرجات نظام sap	58
11	المكلف بالضريبة دائن لمركز الضرائب من مخرجات نظام sap	58
12	المكلف بالضريبة مدين لمركز الضرائب	59
13	إحصائيات مركز الضرائب من 2022 إلى 2025	60
14	قيم التحصيل الضريبي من 2022 إلى 2025	61

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
1	التصريح الجبائي G50	80
2	الاشعار بالتسوية الاولى	81
3	الاشعار بالتسوية النهائي	82
4	الجداول الضريبية	83
5	إشعار التحقق	84
6	قائمة الاساتذة المحكمين لمقابلة الدراسة	85
7	مقابلة الدراسة	88_85

قائمة الاختصارات والرموز

الرموز	المعنى بالعربية	المعنى بالفرنسية
IRG	الضريبة على الدخل الإجمالي.	Impot sur le revenu Global
IBS	الضريبة على أرباح الشركات	Impot sur les benefices des societes
TVA	الرسم على القيمة المضافة	Taxe sur valeur ajotee
TAP	الرسم على النشاط المهني	Tax sur lactivite professionnelle
CDI	مركز الضرائب	Centre des impots
G50	تصريح الشهري	Declaration mensuelle
SAP	النظام الجبائي الالكتروني	Système applications and products
BP	شريك تجاري	Partenaire commercial
NIF	رقم التعريف الجبائي	Numero didentification fiscal

مقدمة

توطئة:

لقد أحدثت الثورة التكنولوجية والابتكارات المتسارعة في قطاع الاتصالات تحولاً جذرياً في الرؤى الحكومية، حيث استثمرت الدولة في منجزات التحول الرقمي عبر تعميم استخدام الحواسيب والوسائط الذكية لتقديم خدمات إلكترونية نوعية للمواطنين، مما ساهم بفعالية في إنهاء أزمة الطوابير واختصار الوقت والجهد وتطوير أداء المرفق العام.

وفي هذا الصدد، ونظراً لكون الجباية الركيزة الأساسية لتحقيق التوازن الاقتصادي، انخرطت الجزائر في مسار إصلاح عميق لمنظوماتها الضريبية، لم يتوقف عند الأطر التشريعية والقانونية فحسب، بل تجاوزته إلى عصرنة الإدارة عبر استراتيجية الرقمنة.

ويهدف هذا التوجه نحو الانتقال من المعاملات الورقية إلى الأنظمة الإلكترونية إلى تبسيط وتسهيل إجراءات التصاريح الجبائية الدورية، وذلك سعياً لتحقيق غاية مزدوجة تكمن في كسب رضا المكلفين بالضريبة وتحسين جودة الخدمة الإدارية من جهة، وتعظيم الموارد الضريبية للخزينة العمومية من جهة أخرى.

الإشكالية:

على ضوء ما سبق ذكره، يمكن طرح الإشكالية المتمثلة في التساؤل الرئيسي التالي:

كيف تساهم الرقمنة في تفعيل عملية الرقابة الجبائية بمركز الضرائب ولاية قسنطينة؟

التساؤلات الفرعية:

- هل تتوفر متطلبات لنجاح الرقمنة في الإدارة الجبائية؟
- هل هناك ملامح للانتقال من النظام الورقي إلى النظام الرقمي؟
- هل لرقمنة الإدارة الجبائية دور إيجابي على التحصيل الضريبي؟
- هل هناك علاقة بين الرقمنة الجبائية و الحد من التهرب الضريبي؟

الفرضية الرئيسية:

تساهم الرقمنة من خلال الأنظمة الإلكترونية والآليات التقنية الحديثة في تعزيز كفاءة الإدارة الضريبية بالجزائر، مما يؤدي إلى تفعيل الرقابة الجبائية وتحسين مستوى التحصيل الضريبي والحد من ظاهرة التهرب الضريبي بشكل ملموس.

الفرضيات الفرعية:

- تتوفر متطلبات لنجاح الرقمنة في الإدارة الجبائية.
- هناك ملامح للانتقال من النظام الورقي إلى النظام الرقمي.
- للإدارة الجبائية الرقمية دور في زيادة التحصيل الضريبي.

- هناك علاقة بين الرقمنة الجبائية والتهرب الضريبي.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة قيمتها من الدور الجوهرى الذي تلعبه الجباية كركيزة أساسية لتغذية الخزينة العمومية ومن هذا المنطلق، بات التحول الرقمي ضرورة ملحة لتعزيز معايير الشفافية والعدالة، ورفع كفاءة التحصيل الضريبي، وفي هذا الإطار تبرز أهمية البحث في دور رقمنة الإدارة الجبائية كأداة فعالة في تطوير آليات الرقابة الجبائية بمختلف أشكالها.

أهداف الدراسة:

من الأهداف التي تسعى لها الدراسة:

- كيفية استخدام الرقمنة في الإدارة الجبائية.
- تسليط الضوء على الإجراءات الرقمية الجبائية والتعرف على التدابير الإلكترونية.
- الهياكل التي قامت الإدارة الجبائية بعصرنتها.
- التسهيلات التي قدمتها الرقمنة في عمليات التحقيق.

أسباب اختيار الموضوع:

- الرغبة الشخصية في الاطلاع على هذا الموضوع وواقعه وتطبيقه في الإدارة الجبائية كونه موضوع العصر.
- طبيعة الموضوع كان ذو صلة بتخصصنا في الدراسة (محاسبة وجباية).

المنهج المتبع:

نظراً لطبيعة الموضوع والأهداف المسطرة ومن خلال الإجابة على التساؤلات المطروحة في الإشكالية وللإلمام بكافة جوانب الموضوع تم الاعتماد على المناهج التالية:

- المنهج الوصفي: في الجانب النظري حيث تم التطرق إلى مختلف المفاهيم الخاصة بالموضوع ومعرفة جميع أبعاده.

- المنهج الوصفي التحليلي: في الجانب التطبيقي تم الاعتماد على منهج دراسة حالة مدعمة بالمقابلة، لإبراز الدور الذي تلعبه الرقمنة في تفعيل الرقابة الجبائية في مركز الضرائب لولاية قسنطينة.

حدود الدراسة:

قد قُسمت الدراسة إلى حدود موضوعية وزمانية ومكانية.

- الحدود الموضوعية: تم تسليط الضوء على مساهمة رقمنة الإدارة الجبائية في تفعيل عملية الرقابة الجبائية.

- الحدود الزمانية: أجريت هذه الدراسة من 2022 إلى 2025.

- الحدود المكانية: تمت هذه الدراسة في مديرية الضرائب لولاية قسنطينة.

صعوبات الدراسة:

- عدم وجود أدلة للإجراءات المتبعة للتحقيقات الجبائية.

- صعوبات في إجراءات الإدارة الضريبية في عدم تقديم بعض الإحصائيات متحججة في ذلك بالسرية المهنية.

- نقص المراجع في هذا المجال وخاصة الكتب.

هيكل الدراسة:

من أجل الإلمام بجميع جوانب الموضوع اعتمدنا على تقسيم الموضوع إلى فصل نظري وفصل تطبيقي وتسبقه مقدمة، وكان محتواهما يدور حول ما يلي:

- **الفصل الأول:** الإطار المفاهيمي للرقابة الجبائية والرقمنة، حيث تم التطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول ركز على مفاهيم الرقابة الجبائية والرقمنة ، كما تناول المبحث الثاني جهود الجزائر في رقمنة الإدارة الجبائية ودورها في تفعيل عملية الرقابة الجبائية ، وخصص المبحث الثالث الأدبيات التطبيقية

- **الفصل الثاني:** دراسة حالة لمركز الضرائب لولاية قسنطينة، حيث تم التطرق إلى أربعة مباحث، تم التطرق في المبحث الأول إلى تقديم عام لمديرية ضرائب لولاية قسنطينة، أما المبحث الثاني خطوات تطبيقية للتسجيل في البوابات الإلكترونية، بينما المبحث الثالث علاقة رقمنة الإدارة الجبائية في تفعيل عملية الرقابة الجبائية، أما المبحث الأخير تم فيه عرض مقابلة لواقع الرقمنة في الإدارة الجبائية.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية والتطبيقية

تمهيد الفصل الأول

الإدارة الجبائية في الجزائر أحد الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني، حيث تقع على عاتقها مسؤولية تحصيل الموارد المالية الضرورية لتمويل الشأن العام. ومع التحولات التكنولوجية المتسارعة التي يشهدها العالم، أصبحت الأساليب التقليدية في التسيير والرقابة غير كافية لمواجهة تعقيدات التهرب الضريبي وتنامي الاقتصاد الموازي.

من هذا المنطلق تبنت الجزائر استراتيجية طموحة لرقمنة القطاع المالي، تهدف إلى إحداث قطيعة مع البيروقراطية وتطوير آليات الرقابة الجبائية لتصبح أكثر دقة وفعالية، فالرقمنة ليست مجرد إدخال للحاسوب بل هي إعادة هندسة شاملة للمساطر القانونية والإجراءات التقنية التي تسمح للإدارة بالتحكم في المعلومة الجبائية ومعالجتها آنيا.

يهدف هذا الفصل إلى وضع حجر الأساس النظري للدراسة، من خلال تسليط الضوء على المفاهيم الجوهرية للرقمنة في الإدارة العمومية، وتحديد ماهية الرقابة الجبائية كأداة ردعية وتنظيمية. ولتحقيق ذلك، تم القيام بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري للرقمنة والرقابة الجبائية.

المبحث الثاني: جهود الجزائر في رقمنة الإدارة الجبائية ودورها في تفعيل الرقابة الجبائية.

المبحث الثالث: الأدبيات التطبيقية.

المبحث الاول: الإطار النظري للرقمنة والرقابة الجبائية.

يمثل هذا المبحث حجر الزاوية لدراسة مساهمة الرقمنة في تفعيل الرقابة الجبائية، حيث يسعى من خلال هذا عرض المفاهيم الأساسية لرقمنة الإدارة الضريبية، وتحليل دورها في تطوير آليات الرقابة الجبائية.

المطلب الاول: الإطار النظري للرقمنة.

في هذا الجزء تم تسليط الضوء على مفهوم الرقمنة ومتطلبات نجاحها.

الفرع الاول: ماهية الرقمنة.

سيتم التطرق الى تعريف الرقمنة وأهميتها.

اولا: تعريف الرقمنة:

هناك عدة تعريف للرقمنة أهمها:

تعرف الرقمنة على أنها: "العملية التي يتم من خلالها تحويل المعلومات من شكلها التقليدي الحالي إلى شكل رقمي، سواء كانت هذه المعلومات صور أو بيانات نصية أو أي شكل آخر".¹

وتعرف الرقمنة أيضا على انها: "عبارة عن عملية تحويل مصادر المعلومات من شكلها التقليدي إلى شكلها الرقمي ويتم هذا الإجراء بهدف توفير أكبر قدر من مصادر المعلومات لمدة أطول، وكذلك إيصالها إلى أكبر قدر من مصادر المعلومات المناسبة للمستفيدين في العالم".²

"Digitalization is process of transforming the structure, processes, people skills and culture of the entire organization so it can use digital technologies to create and offer products, services and experiences that customers, employees and partners find valuable".³

¹ الشيكرايوب، درويش نور الهدى ومسراتي خولة، "دور الرقمنة في تحسين جودة الخدمة في الادارة العمومية"، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الاعمال، المجلد 05، العدد 02، سنة 2022، ص 97.

² قوادري محمد، "رقمنة النظام الضريبي و دوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر" مجلة المنتدى للدراسات و الابحاث الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، سنة 2022، ص 237.

³ : Aissa Taibi , "Digitization concepts and dimensions" Law and Interseience Journal, Volume 03,N°02,2024,P 106.

بناءً على جملة التعاريف أعلاه يمكن استنتاج تعريف إجرائي للرقمنة كالتالي: "الرقمنة تمثل عملية تحويل المعلومات والمصادر من شكلها التقليدي إلى شكل رقمي، بهدف تسهيل الوصول إليها وضمان حفظها لفترة أطول، مع تطوير ثقافة المنظمة وعملياتها لتقديم خدمات ذات قيمة باستخدام التقنيات الحديثة".

ثانياً: أهمية الرقمنة:

تبرز أهمية الرقمنة في النقاط التالية: ¹

- تعتبر الرقمنة الإدارية ضرورة حتمية لتهيئة الظروف لبناء إدارة جزائية قوية، لما لها من أثر إيجابي على التنمية الاجتماعية والاقتصادية وحياة المواطن.
- تكمن قيمتها في التحول من الشكل التقليدي للمعلومات إلى وسائط رقمية حديثة، مما يتيح الوصول للمحتويات إلكترونياً عبر ما يعرف بـ "الطريق السريع للمعلومات".
- ساهمت في اتساع قاعدة المعلومات وتسهيل البحث عنها وتبادلها، مما عزز مستويات التنظيم والتعاون بين الجهات الاقتصادية وتطوير علاقة المواطن بالحكومة.
- تعمل التقنيات الرقمية على جعل عملية التنمية أكثر كفاءة وإبداعاً من خلال تذليل عوائق الوصول للمعلومة وتعزيز عوامل الإنتاج.
- تمثل أداة للتطوير لقدرتها على التأثير في مختلف المجالات كالصحة والتعليم والخدمات الحكومية، مما يستوجب وضع استراتيجية تجعل التطور التكنولوجي متاحاً للجميع.
- تعزيز التنافسية: المؤسسات التي تتبنى التحول الرقمي تقدم خدمات مبتكرة وإبداعية تتجاوز الأساليب التقليدية، هذا ما يمنحها ميزة تنافسية في الأسواق ويعزز قدرتها على خلق فرص جديدة .
- تحسين تجربة العملاء: حيث أن جمع وتحليل البيانات بشكل دقيق، يساعد المؤسسات على فهم احتياجات العملاء بشكل أفضل، وبالتالي تقديم خدمات محسنة و تجربة متكاملة تلبي توقعات العملاء بفعالية .
- تحقيق الشفافية: إن الأدوات التي يوفرها التحول الرقمي تمكن المؤسسات من مراقبة الأداء في الوقت الفعلي، وتسهيل الوصول إلى المعلومات وضمان وضوح الاجراءات لجميع الاطراف المعنية .
- خفض التكاليف: يساعد التحول الرقمي في تقليل التكاليف التشغيلية والجهد المبذول من خلال تحسين الكفاءة وتنظيم العمليات، مما يتيح للمؤسسات توفير الموارد واستثمارها في مجالات أخرى .
- تحقيق التنمية المستدامة: التحول الرقمي يدعم تحسين قطاعات حيوية مثل التعليم، الصحة، والطاقة من خلال تقنيات مبتكرة تقلل من التأثير البيئي السلبي. وايضا المساهمة في بناء مجتمع ذكي ومستدام يعزز التنمية الشاملة .

¹ دندن جمال الدين ، "آفاق الرقمنة وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية "، مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية ، المجلد 06، العدد خاص، سنة 2023، ص 59.

الفرع الثاني: متطلبات نجاح الرقمنة.

تكون عملية الرقمنة ناجحة لابد من تحقيق مجموعة من الشروط يمكن إيجازها فيما يلي:¹

المتطلبات القانونية : وتشتمل مجمل التشريعات والقوانين التي يجب إقرارها لإيجاد البيئة القانونية اللازمة للعمل .

المتطلبات التنظيمية والإدارية : تشمل مجمل التعديلات التي يجب إجراؤها على البنى التنظيمية والإجراءات والهيكل الإدارية لأجهزة الدولة بهدف تبسيطها وزيادة مرونتها ورفع فاعليتها .

المتطلبات التقنية : ويمكن تقسيمها إلى ثلاث فئات رئيسية:

- متطلبات البنية التحتية الخاصة بشبكة الاتصالات والانترنت .
- المتطلبات الخاصة بالبنية التحتية المعلوماتية، أي تلك المتعلقة بوجود أنظمة معلومات فعالة وقادرة على تجميع البيانات من مصادرها وجودتها.
- المتطلبات المتعلقة بالأدوات البرمجية، بما في ذلك توافر الأطر البشرية المؤهلة القادرة على التعامل مع هذه الأدوات بكفاءة وفاعلية .

الفرع الثالث: معوقات الرقمنة في الإدارة الجبائية.

يمكن إيجاز معوقات الرقمنة في النقاط التالية:²

- 1- التحديات السياسية (الإرادة السياسية): تتمثل في ضرورة توفر رغبة حقيقية لدى القيادات العليا. فغياب هذه الإرادة أو مقاومة التغيير خوفاً على المصالح والنفوذ، يعتبر العائق الأول كون الرقمنة تفرض شفافية تامة (مثل الانتخابات الإلكترونية) تمنع التلاعب.
- 2- التحديات البشرية: التحدي هنا هو نقص الكفاءات المتخصصة، والإحجام عن التغيير، والحاجة الماسة للاستثمار في "رأس المال الفكري" لمواكبة التحولات الديموغرافية والتقنية العالمية.
- 3- تحديات الحماية السيبرانية: تتعلق بمخاطر التجسس والقرصنة التي قد تطل الإدارة العامة والجنائية. هذا التهديد لا يمس خصوصية البيانات فحسب، بل يمتد لتهديد الأمن القومي والمؤسسات الحساسة في الدولة.
- 4- التحديات الاجتماعية: تتركز حول تحقيق التماسك الرقمي من خلال ردم الفجوة الرقمية (التفاوت في الوصول للتقنية) والقضاء على الأمية الرقمية (عدم القدرة على استخدام الأدوات الحديثة)، لضمان شمولية التنمية لجميع فئات المجتمع.

¹ حميد بوزيدة وعلي حميدوش "اقتصاديات الاعمال القائمة على الرقمنة المتطلبات و العوائد" تجارب دولية، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 01، سنة 2020، ص47.

² د. مذكور مليكة، التحديات الأخلاقية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 14، العدد 2، السنة 2022، ص160 .

- 5- التحديات التنظيمية والإدارية: تشير إلى ضرورة وجود رؤية متكاملة وشاملة للتحويل الرقمي بدلاً من الحلول الجزئية المنعزلة، مع الاستفادة من تجارب الدول المجاورة لتفادي القصور في إدارة البرامج الرقمية.
- 6- المتطلبات الفنية: وتتمثل في الثلاثية الجوهرية: (بنية تحتية قوية للاتصالات مثل الكابلات البحرية، أنظمة معلومات فعالة لجمع البيانات بجودة عالية، وأدوات برمجية يقودها كوادر مؤهلة).

المطلب الثاني: الإطار النظري للرقابة الجبائية.

يهدف هذا المطلب الى تسليط الضوء على المفاهيم الأساسية للرقابة الجبائية وابرار أهدافها واشكالها

الفرع الأول: تعريف الرقابة الجبائية.

فقد عرفت الرقابة الجبائية بعدة تعاريف ومن بينها:

التعريف الأول: "أنها فحص للتصريحات وكل سجلات ووثائق ومستندات المكلفين بالضريبة لها، سواء كانوا ذو شخصية طبيعية أو معنوية وذلك بقصد التأكد من المعلومات التي تحتويها ملفاتهم الجبائية".¹

التعريف الثاني: "الرقابة الجبائية هي الفحص الشامل للوضعية الجبائية للمؤسسة بغرض مراقبة احترام القوانين الجبائية، من جهة و تعزيز الأمن الجبائي من منظور السياسة المتبعة في التسيير من جهة أخرى وذلك بالتحكم في الإمكانيات التي يوفرها التشريع الجبائي دون المساس بمصالح الخزينة العمومية".²

Définition du contrôle fiscal:

« Le contrôle fiscal est un aspect juridique. Il est défini comme étant le pouvoir reconnu à l'administration fiscale de contrôler les déclarations ainsi que les actes utilisés pour l'établissement de tout Impôt, droit, taxes et redevances , et ce dans le but de réparer les omissions et de déceler les Insuffisances et les erreurs d'impositions commises par les contribuables et d'examiner la comptabilité quelque soit le support utilisé pour la conservation des documents ».³

من خلال ما سبق يمكن تعريف الرقابة الجبائية: " بأنها مجموع العمليات والإجراءات التي تقوم بها الإدارة الجبائية، في إطار سلطة قانونية أعطاها المشرع للإدارة الجبائية، حيث تقوم بالتحقق من صحة ومصادقية التصريحات المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة، والعمل على تصحيح الأخطاء الموجودة، اعتماداً على المعلومات التي تمتلكها الإدارة الجبائية والمؤطرة قانوناً، من أجل الحد من أشكال التهرب الجبائي، ورفع الإيرادات الجبائية".

¹ عبود ميلود وبرباوي كمال، الرقابة الجبائية في الجزائر، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، العدد 02، جوان 2018، ص 312.

² مونة مقلاتي، دور الرقابة الجبائية في حماية النظام الضريبي، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 04، العدد 01،

السنة 2021/05/04، ص 257.

³ Tekkouk noumeir, revue des études, vol07,N01,20/03/2020,p476

الفرع الثاني: أهداف الرقابة الجبائية.

تسعى الإدارة الجبائية من خلال ممارسة الرقابة إلى تحقيق الأهداف التالية:¹

1. **أهداف قانونية:** هي التأكد من مدى مطابقة ومسايرة التصرفات المالية للمكلفين مع القوانين والتشريعات الجبائية، وحرصاً على سلامة هذه الأخيرة تركز الرقابة الجبائية على مبدأ المسؤولية والمحاسبة لمعاقبة المكلفين بالضريبة على أي انحراف أو مخالفات.
2. **أهداف مالية واقتصادية:** تهدف إلى المحافظة على المال العام من التهرب الضريبي وحمايته لضمان الحصيلة الضريبية التي تعكس على زيادة الإنفاق العام
3. **أهداف إدارية:** تلعب الرقابة الجبائية دوراً هاماً للإدارة الجبائية في زيادة فعاليتها من خلال المعلومات التي تقدمها. ويمكن أن يحمل هذا الدور من خلال النقاط التالية:
 - تحديد الانحرافات وكشف الأخطاء يساعد الإدارة في المعرفة والإلمام بأسبابها وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة المشاكل التي تنجر عن ذلك.
 - تساعد الرقابة الجبائية في التخفيض من تعداد إحصائيات المتهربين من الضريبة، وكشف الثغرات القانونية.
4. **أهداف اجتماعية:** تهدف الرقابة الجبائية إلى تحقيق العدالة الجبائية بين المكلفين بالضريبة: وهذا في إرساء مبدأ أساسي في الاقتطاعات والمتمثل في وقوف جميع المكلفين بالضريبة على قدم المساواة.

الفرع الثالث: أشكال الرقابة الجبائية.

حسب التشريع الجبائي الجزائري، يمكن التمييز بين شكلين رئيسيين للرقابة الجبائية يتمثلان في:

1. الرقابة الجبائية العامة:

- 1.1. **الرقابة الشكلية:** تعتبر أول عملية رقابية تخضع لها التصريحات المقدمة من طرف المكلف والتي تشمل مختلف التدخلات التي تهدف إلى تصحيح الأخطاء المادية المرتكبة أثناء تقديم المكلفين للتصريحات²

¹ الساسي هلال، فعالية الرقابة الجبائية في رفع من تحصيل الإيرادات الضريبية، مجلة مالية ومحاسبة الشركات Ifca، المجلد 03، العدد 01، جوان 2023، ص 57 و 56.

² مراد ناصر، التهرب والغش الضريبي في الجزائر، الجزائر، قرطبة للنشر والتوزيع، 2004، ص 45

2.1. الرقابة على الوثائق: تمثل المرحلة الموائية للرقابة الشكلية في الرقابة على الوثائق على مستوى مصلحة التحقيق، والتي تقوم بإجراء فحص شامل للتصريحات الضريبية المكتوبة، ومقارنتها بمختلف المعلومات والوثائق التي هي بحوزة الإدارة الضريبية.¹

2. الرقابة الجبائية المعمقة:

1.2. التحقيق في المحاسبة: هو مجموعة من العمليات تهدف إلى فحص الملفات المحاسبية ومقارنتها بعناصر الاستغلال في عين المكان، إذ يلزم هذا الفحص حسب المواد 09 و11 من القانون التجاري المكلفين بمسك الدفاتر والوثائق المحاسبية، كما يمس كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الخاضعين للنظام الحقيقي والملزمين بمسك المحاسبة.

2.2. التحقيق المصوب: حسب المادة 22 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008 هو تحقيق في محاسبة المكلفين بالضريبة لنوع أو عدة أنواع من الضرائب، لفترة كاملة أو لجزء منها غير متقدمة أو لمجموعة عمليات أو معطيات محاسبية لمدة تقل عن سنة جبائية، يخضع التحقيق المصوب في المحاسبة لنفس القواعد المطبقة في تحقيق المحاسبة.²

3.2. التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة: تم استحداث هذا النوع من التحقيق بموجب الإصلاحات الضريبية لسنة 1991، وهو مجموع العمليات التي تستهدف الكشف عن كل فارق بين الدخل الحقيقي للمكلف والدخل المصرح به، أي بصفة عامة التأكد من التصريحات على الدخل الإجمالي (مرسوم تشريعي 1991، 25/91).³

¹ اسماعيل صاري، تشخيص الرقابة الجبائية وسبل تفعيلها، المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية، العدد 2014، 1، ص 212

² بومدين بكريتي ورشيد يوسف، دور التدقيق الجبائي في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، مجلة دراسات جبائية، العدد 2015، 04، ص 43

³ أحمد حنيش، الرقابة كآلية لترشيد الإنفاق الضريبي والحد من التهرب، مجلة دراسات جبائية، العدد 8، السنة 2016، ص 180

المبحث الثاني: جهود الجزائر في رقمنة الادارة الجبائية ودورها في تفعيل الرقابة الجبائية.

يتناول هذا المبحث المساعي المبذولة لعصرنة القطاع الجبائي في الجزائر من خلال استعراض اليات الرقمنة والانظمة المعلوماتية المعتمدة، ودورها في تفعيل الرقابة الجبائية.

المطلب الاول: الإطار القانوني والتنفيذي للرقمنة الجبائية في الجزائر.

يركز هذا المطلب على دراسة المرتكزات القانونية والخطوات التنفيذية التي اتخذتها الدولة:¹

الفرع الأول: الإطار القانوني للرقمنة الجبائية في الجزائر.

من أجل تحقيق الرقمنة في كافة المجالات، وتحديد المجال الجبائي قامت الجزائر بصياغة العديد من التشريعات لتسهيل العمل وتبسيط الإجراءات، وكل هذا وفق متطلبات نجاح الإدارة الالكترونية الضريبية ونذكر منها أبرز التشريعات التالية:

- الاعتراف بالإمضاءات الإلكترونية وتضمنين هذا الاعتراف.
- التعاقد الإلكتروني.
- التشريعات الخاصة بتأمين الموارد التكنولوجية.

الفرع الثاني: الإطار التنفيذي للرقمنة الجبائية في الجزائر.

في سبيل نجاح الإدارة الإلكترونية الجبائية اتخذت المديرية العامة للضرائب العديد من الاصلاحات و الاجراءات التنفيذية مما يتطلب تكييف التشريع الضريبي مع الإصلاحات، لهذا قامت الإدارة الجبائية بالاستعانة بمكتب استشارة اسباني Indra-Sistemas قصد اقتناء ووضع نظام معلوماتي لتحديث الإدارة الضريبية لما له من دور:

- تقديم للمديرية العامة للضرائب الدعاية في مجال تكنولوجيا المعلومات قصد إتمام مهامها وبلوغ أهدافها.
- توفير الحماية من خلال اللجوء إلى تكنولوجيا الاتصالات المناسبة.
- تقديم تطبيقات بسيطة الاستعمال تسمح للمستخدمين بممارسة مسؤولياتهم بالفعالية والنجاعة المطلوبتين.
- ضمان وجود المعطيات الصحيحة لمجمل المستخدمين المؤهلين.
- إعداد تدبير يهدف إلى المحافظة على مستوى المعارف في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة لفائدة الموظفين وكل حسب مسؤولياته.
- تبسيط الإجراءات خاصة المطبقة من طرف المكلفين بالضريبة.

¹ محمد الطيب قويدر ومحمد الصالح بلول ، "مساهمة رقمنة الرقابة الجبائية في الحد من الغش و التهرب الضريبي، دراسة حالة الجزائر"، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 09، العدد02، سنة 2024، ص104.

المطلب الثاني: عرض لأهم الأنظمة الرقمية ودورها في تفعيل الرقابة الجبائية.

تماشيا مع التوجهات الدولية والإقليمية، بادرت الجزائر برقمنة إدارتها الضريبية مع التركيز على تحسين جودة الخدمات الرقمية المقدمة للمواطنين والمؤسسات بحيث تهدف هذه الخطوة إلى تبسيط الإجراءات ورفع مستوى الالتزام الجبائي.

الفرع الأول: عرض لأهم الأنظمة الرقمية.

أولا: النظام المعلوماتي الجبائي SAP:

1. تعريف النظام المعلوماتي الجبائي SAP:

هو نظام يتشكل من عدة وحدات مدمجة، تستجيب في غالب الحالات لمتطلبات المهام الحرفية للإدارة الجبائية، مع ضبط و تحديد الحل المعلوماتي و التكفل بالتطبيقات المعلوماتية الخاصة باحتياجات المهام الحرفية للمديرية العامة الضرائب. وتمت برمجته بأجهزة الاعلام الآلي الخاصة به.¹

2. أهداف النظام المعلوماتي الجبائي SAP:

توجد اهداف عديدة نذكر اهمها:²

- إدراج التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال، وخاصة تطبيق منظومة معلوماتية ناجعة.
- اللجوء الى الاجراءات الحديثة لمعالجة المعلوماتية لكل المعطيات المرتبطة بفرض الضريبة على المكلفين بها، وتحصيل مختلف انواع الضرائب و الرسوم.
- التكفل بالعمليات المرتبطة فيما بينها، والمتعلقة بالرقابة الجبائية والاجتهاد في معالجة القضايا النزاعية.
- التحكم الأحسن في فئة المكلفين بالضريبة، فيما يخص الأنشطة و الأملاك التي يتوفر عليها هؤلاء.

¹ قوادي محمد، "رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر"، مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، السنة 2022، ص240.

² مبرود فاتح ودوار ابراهيم، "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كآلية لتحسين الخدمات الجبائية في الجزائر"، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 15، العدد 02، السنة 2025، ص275.

ثانيا: نظام المعلومات "جبايتك":

1. النظام المعلوماتي للمديرية العامة للضرائب "جبايتك jibaya'tic :

تعد البوابة "جبايتك" تجربة جديدة في الإجراءات عن بعد، الهدف منها تسهيل الإجراءات الإدارية وتبسيط القيام بالالتزامات الجبائية للمكلفين بالضريبة من خلال السماح لهم بالتصريح ودفع الضرائب عبر الأنترنت، يمكن الولوج إلى منصة جبايتك عبر الرابط: <https://jibayatic.mfdgi.gov.dz>.¹

2. مزايا استخدام نظام "جبايتك":

ومن مميزات بوابة جبايتك نذكر: ²

- رقمنة كافة الإجراءات الإدارية.
- إمكانية تتبع التصريحات من خلال إرسال إشعار بالدفع بصفة آلية والذي يُعد بمثابة ضمان الاستلام للتصريح الجبائي.
- تخفيض تكاليف الطلبات الخاصة بالمطبوعات الجبائية.
- إمكانية الحصول على معلومات تسمح بتقييم عمل مختلف المصالح ومتابعة مستويات التحصيل حسب نوع الضرائب وقطاعات الأنشطة.
- رقمنة كل من التبليغات و الإشعارات التي تخص المكلفين بالضريبة، بالإضافة الى تمكين المحققين بالقيام بعملية المقارنة بين المعلومات المتحصل عليها بعد إنشاء العرائض.
- إمكانية المكلف بالضريبة الاطلاع على استماراته التصريحية في أي وقت و أي مكان.

ثالثا: البوابة الالكترونية "مساهمتك" للخدمات عن بعد:

1. البوابة الجديدة للتصريح عن بعد مساهمتك Moussahama'tic :

"مساهمتك" بوابة جديدة مخصصة لتقديم الإجراءات عن بعد، وخدمات هذه البوابة موجهة للمكلفين بالضريبة التابعين للمديريات الولائية للضرائب التي لا تتوفر على مركز للضرائب ولا على مركز جوارى للضرائب حيز الخدمة، بحيث يتم الولوج الى البوابة عبر الأنترنت عبر الرابط: <https://mfdgi.gov.dz/moussahamaticar>.³

¹ حسين كماش، "مساهمة الرقمنة في تفعيل عمليات التحري والرقابة الجبائية في الجزائر، الكشف التلخيصي السنوي ERA نموذجاً"، مجلة دراسات جبائية، المجلد 12-02، العدد 23، سنة 2024، ص 158.

² كماش حسين وبوخدونى لقمان، "رقمنة الادارة الجبائية كتوجه لتحسين الخدمات في ظل الاصلاحات الضريبية في الجزائر 1992-2022"، مجلة المنتدى للدراسات و الابحاث الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، سنة 2022، ص 779.

³ ابراهيم شيخ تهاامي، "استخدام نموذج قبول التكنولوجيا ATM في تشخيص محددات تبني المكلفين بالضريبة لنظام المعلومات الجبائي جبايتك في الجزائر"، مجلة الاصيل للبحوث الاقتصادية و الادارية، المجلد 08، العدد 02، سنة 2024، ص 262-263.

2. مزايا استخدام بوابة مساهمتك:

من بين المزايا التي توفرها بوابة مساهمتك ما يلي ¹:

- خدمات البوابة مجانية، باستثناء حدوث طارئ قاهر، وهي تتميز بقدر كبير من الجاهزية وسهولة الولوج إليها.
- تبادل البيانات بين المكلف بالضريبة والبوابة يتم بصفة آمنة.
- ترفق خدمة التصريح عن بعد بمساعدة سهلة الاستخدام من شأنها تجنب أخطاء الحساب والأخطاء المطبعية الناتجة عن الإجراءات الورقية.
- بمجرد إرسال التصريح، يتم تحويله إلى قسم "الدفع"، ويعتبر ذلك إعلان ضمان الاستلام الصحيح للتصريح الضريبي من طرف المصالح الجبائية.
- بعد ذلك يقوم المكلف بالضريبة بالتسديد عن بعد للضرائب والرسوم المصرح بها عبر الإنترنت.
- يمكن للمكلف دفع مستحقاته باستخدام بطاقة الائتمان أو البطاقة الذهبية.
- بمجرد نجاح العملية، يتم إبلاغه بنتيجة الإجراء من خلال استلام إيصال الدفع على مستوى فضائه الخاص.

رابعا: منصة الدفع الإلكتروني لحقوق الطوابع البريدية Tabioucom :

هي منصة جديدة تهدف الى تحسين وتسريع الاجراءات وتوفير الوقت و الجهد والأعباء على المواطنين والمؤسسات، مع ضمان حماية خصوصية البيانات والمعاملات. تتيح المنصة للمواطنين في المرحلة الأولى دفع حقوق الطابع المتعلقة بجواز السفر الصادر داخل البلاد، بطاقة التعريف الوطنية، ورخصة السياقة البيومترية، باستخدام بطاقات الدفع وبطاقات الدفع بين البنوك، وذلك على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع. يمكن الاستفادة من خدمات المنصة عبر الدخول إلى الرابط التالي: <https://tabioucom.mf.gov.dz> ، وسيتم أيضاً توسيع نطاق هذه الخدمة لتشمل وثائق إدارية إضافية مثل جواز السفر الصادر خارج الوطن، تأشيرات السفر، السجلات التجارية، عقود النقل، بطاقة الإقامة المؤقتة، والشهادات القنصلية. وهذه الخدمة الجديدة هي نتيجة جهود مشتركة ومكثفة جمعت بين المديرية العامة للضرائب ومجموعة من الشركاء والجهات المعنية، وهي: وزارة المالية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، ووزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، تجمع النقد الآلي (GIE Monétique)، شركة النقد الآلي والمعاملات التلقائية بين البنوك (SATIM) ومؤسسة دعم تطوير الرقمنة.²

¹الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب : www.mfdgi.gov.dz

² ميرود فاتح ودوار ابراهيم، "تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات كآلية لتحسين الخدمات الجبائية في الجزائر"، مجلة الجزائر المالية العامة، المجلد 15، العدد 02، سنة 2025، ص 278.

خامساً: أهمية الانظمة الرقمية في تجميع البيانات ومعالجتها:

وتكمن اهميتها في:¹

- تعد الأنظمة الرقمية الركيزة الأساسية لبناء قاعدة بيانات متكاملة للمكلفين، حيث تساهم في تحويل البيانات التقليدية إلى سجلات إلكترونية دقيقة وآمنة، مما يعزز سرعة المعالجة، يقلل الأخطاء. يتمثل دور الأنظمة الرقمية في بناء قاعدة بيانات المكلفين:
- **تجميع وتحويل البيانات (الرقمنة):** نقل ملفات المكلفين من الشكل الورقي التقليدي إلى سجلات رقمية فورية، مما يوفر الوقت والجهد، ويضمن دقة البيانات المحاسبية مقارنة بالطرق التقليدية.
- **التكامل والربط الآلي:** تعمل الأنظمة الرقمية على ربط مختلف قواعد البيانات (الضريبية، الجمارك، البنوك)، مما يخلق ملفاً موحداً وشمولياً لكل مكلف.
- **تحسين الدقة والأمان:** تحد الأنظمة الإلكترونية من الأخطاء البشرية (مثل نقل الأرقام) وتوفر مستويات أمان عالية للبيانات.
- **أتمتة العمليات:** تتيح للمكلفين التعامل إلكترونياً (تقديم التصريحات، دفع الضرائب)، مما يسهل عملية حصر المكلفين وتحديث بياناتهم لحظياً.
- **مكافحة التهرب الضريبي:** تحليل البيانات الرقمية يتيح الكشف المبكر عن المخالفات، الأنماط غير الطبيعية، والتهرب الضريبي عبر مقارنة البيانات المتقاطعة.

الفرع الثاني: مساهمة الرقمنة في تسريع معالجة الملفات و التحصيل الجبائي.

رقمنة الإدارة الجبائية تعمل على تحسين التحصيل الضريبي، حيث تسمح لإدارة الضرائب بمعالجة المزيد من المعلومات حول مختلف النتائج الاقتصادية لدافعي الضرائب وذلك من خلال تبنيها لنظم الدفع الإلكتروني والنظم الإلكترونية التي تساهم بدورها في زيادة الحصيلة الضريبية. كما تتمثل أهم مكتسبات رقمنة التحصيل الضريبي في اختصار الوقت والجهد على كل من دافعي الضرائب والإدارة الضريبية وحصر الاقتصاد غير الرسمي وضمه للاقتصاد الرسمي وحصر التعاملات المالية بين الشركات وبعضها إضافة إلى زيادة إيرادات الدولة بتحصيل مستحقاتها الضريبية. كما تعتمد أغلبية الدول على الطرق والتقنيات الحديثة في تحصيل الإيرادات الضريبية بهدف تبسيط إجراءات تقديم الإقرارات الضريبية للمكلفين في الموعد المحدد لها، وتسييد مبالغ الضريبة من قبلهم، وأهم المزايا التي يتمتع بها السداد عبر الأنترنت ما يلي:²

¹ فهمية بلول، الإدارة الإلكترونية ودورها في تفعيل الأداء الضريبي، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، المجلد 17، العدد 2، 2022، ص 404.

² علي غانم شاكر وعبيد خيون الخفاجي، أثر نظم المعلومات في زيادة الإيرادات الضريبية، مجلة دراسات محاسبية و مالية، 2017، ص 207.

رقمنة الإدارة الجبائية تعمل على تحسين التحصيل الضريبي، حيث تسمح لإدارة الضرائب بمعالجة المزيد من المعلومات حول مختلف النتائج الاقتصادية لدافعي الضرائب وذلك من خلال تبنيها لنظم الدفع الإلكتروني والنظم الإلكترونية التي تساهم بدورها في زيادة الحصيلة الضريبية. كما تتمثل أهم مكتسبات رقمنة التحصيل الضريبي في اختصار الوقت والجهد على كل من دافعي الضرائب والإدارة الضريبية وحصر الاقتصاد غير الرسمي وضمه للاقتصاد الرسمي وحصر التعاملات المالية بين الشركات وبعضها إضافة إلى زيادة إيرادات الدولة بتحصيل مستحقاتها الضريبية. كما تعتمد أغلبية الدول على الطرق والتقنيات الحديثة في تحصيل الإيرادات الضريبية بهدف تبسيط إجراءات تقديم الإقرارات الضريبية للمكلفين في الموعد المحدد لها، وتسييد مبالغ الضريبة من قبلهم، وأهم المزايا التي يتمتع بها السداد عبر الأنترنت ما يلي:

- القدرة على المرور والتنقل بين الحدود بسرعة وشفافية عبر الأنترنت لأنها لا تعود لدولة محددة وإنما يتم استخدام العملة بحسب الدولة التي يتم السداد لها.

- تقليل التعامل الشخصي بين المكلفين والدوائر الضريبية الذي عادة ما يولد نوعين من التصرف وهما الحياد إلى جانب المكلف والخضوع إلى الأهواء الشخصية، واتخاذ الموقف العدائي مع المكلف الذي ينتج عنه التباعد والجفاء بين طرفي العملية.

- تحقيق حالة الاتصال الدائم مع المكلفين، مع القدرة على تأمين كافة الاحتياجات الاستعلامية والخدمية للمكلف.

- توفير المزيد من المعلومات في الوقت المناسب للمراكز النقدية للحكومات وبالتالي تعزيز وظائف إدارة النقد، كما تضمن أفضل تسوية بين التعاملات المالية مثل التحويلات والتسجيل المقابل في الحسابات المصرفية ذات الصلة غير المباشرة.

كما توفر رقمنة المدفوعات دعم البنية التحتية المالية للمعاملات الخاصة التي تقلل من استخدام السيولة النقدية، وهذا يمكن من تقليل حجم اقتصاديات الظل. يمكن أن يساعد ذلك على معالجة التسرب في ميزان المدفوعات للمعاملات.

الفرع الثالث: أثر تكامل المعلومات في الكشف عن التهرب الضريبي.¹

إن التحليل الاقتصادي لظاهرة التهرب الضريبي أنه رغم التزام الممولين بتقديم إقرارات ضريبية دقيقة وصحيحة، فإن البعض منهم يسعى لإخفاء جزء من دخله بهدف التهرب من دفع بعض أو كل الضريبة، يعتمد هؤلاء الممولون على ضعف قدرة الإدارة الضريبية في الوصول إلى جميع المعلومات المتعلقة بدخولهم، مما يزيد من احتمالية عدم اكتشاف الجزء المخفي. لكن مع التقدم الرقمي، أصبح لدى الإدارة الضريبية أدوات أكثر فعالية للكشف

¹ صديق رمضان، الضرائب في عالم الاقتصاد الرقمي، القاهرة، دار النهضة العربية، ص130.

عن التهرب من خلال تتبع المعلومات وتحليلها بسرعة ودقة، مما يجعل الممولين يفكرون مرتين قبل محاولة إخفاء دخلهم. بالإضافة إلى ذلك، تساعد الرقمنة في تعزيز دور المؤسسات المالية كطرف ثالث، حيث تقوم بتوثيق التعاملات التي يتم إجراؤها، مما يسهل عملية التحقق من صحة التصريحات الضريبية.

كما تسهم الرقمنة في تعزيز الشفافية وتغيير المبادرة، مما يسهل استقطاب الأموال المفقودة أو الذين يرفض أصحابها دفع مستحقات الدولة من خلال اعتماد الإدارة الإلكترونية والرقمنة. يمكن تحسين التحصيل الضريبي عبر الشفافية في التعامل مع المستثمرين، وتسهيل التصريح بالأرباح والممتلكات. الرقمنة تساهم أيضاً في زيادة كفاءة النظام الضريبي وتقليل التكلفة مما يساعد الحكومة على تحصيل الإيرادات بأقل تكلفة ويحد من التهرب الضريبي.

كما تساهم الرقمنة في تحسين بيئة الأعمال وتبسيط الخدمات الضريبية، كونها جزءاً من الجهود الحكومية لتحقيق الحوكمة الرقمية. باستخدام تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي، يمكن تسريع فحص البيانات وتحديد العمليات المشبوهة، مما يعزز العدالة ويضمن التعامل مع جميع المكلفين بشكل موضوعي، بفضل تقاطع البيانات من مصادر متعددة مثل الجمارك والبنوك وهيئات الضمان الاجتماعي.

المبحث الثالث: الأدبيات التطبيقية.

من خلال هذا المبحث سيتم عرض ومناقشة أهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة الحالية سواء بصفة مباشرة أو الإحالة إلى أحد متغيرات موضوع الدراسة، ومن ثم معرفة نقاط التوافق والإختلاف بينهم، وقد تم تقسيم المبحث إلى مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول: الدراسات السابقة.

يستعرض هذا المطلب أبرز الدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث، مقسمةً إلى محورين: الأول يضم الأدبيات باللغة العربية، بينما يركز الثاني على الدراسات باللغة الأجنبية.

الفرع الأول: دراسات سابقة باللغة العربية.

في هذا الفرع سيتم التطرق إلى ما هدفت إليه بعض الدراسات العربية، وكيفية معالجة الباحث لموضوع دراسته، إضافة إلى الأدوات والمنهج المتبع، وعينة الدراسة، ثم ما تم التوصل إليه من نتائج وتوصيات.

1.دراسة حسين كماش 2024: مساهمة الرقمنة في تفعيل عمليات التحري والرقابة الجبائية في الجزائر- الكشف التلخيصي السنوي ERA " نموذجاً":

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهم الإصلاحات للإدارة الجبائية في الجزائر في مجال الرقمنة. توصلت هذه الدراسة الى ان رقمنة الإدارة الجبائية يمكن ان تكون أفضل أداة للتحري والرقابة، لما تتمتع من إمكانيات المراجعة والتحليل آليا بعيدا عن بيروقراطية الإدارة والفساد المالي. نظرا لتقليل فرص التلاقي بين الموظف والمكلف بالضريبة، كما تفيد الرقمنة الإدارة الجبائية في اعداد وضبط برامج الرقابة الجبائية بشكل سريع ودقيق مما يرفع من كفاءة وفعالية المنظومة الجبائية.

2.دراسة محمد الطيب، قويدر محمد ، الصالح بلول 2024 مساهمة رقمنة الرقابة الجبائية في الحد من الغش والتهرب الضريبي دراسة حالة الجزائر :

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على الإدارة الجبائية وكيف يتم تطويرها لزيادة فعالية الرقابة الجبائية وزيادة التحصيل الضريبي. بحيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الشق النظري المتعلق بالنظام الجبائي في الجزائر، وفي الشق التطبيقي تم استخدام أداة الاستبيان لاستقصاء آراء الاكاديميين المهتمين بميدان الجباية والمهنيين في إطارات مصالح الإدارة الجبائية.

توصلت هذه الدراسة الى ان الرقمنة الية لتحديث أنماط واشكال الرقابة الجبائية، وبالتالي سهولة مراقبة الملفات الجبائية وتبادلا لمعلومات وانتقاء وبرمجة حسب كل نشاط للمكلفين بالضريبة. وحسب رقم اعمالهم يسهل على المحققين الجبائيين دراسة ملفاتهم في اطار الرقمنة لتحقيق فعالية وكفاءة للرقابة الجبائية وهذا بالتنسيق الالي بين مختلف المؤسسات و الهيئات الخارجية مما يساهم في الحد من تنامي ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي .

3.دراسة يوسف بوعكاز، عبد الله مايو ومسعود كسكس 2024،الرقمنة الجبائية كتوجه للمساهمة في تحسين جودة التصريحات الجبائية في الجزائر بوابتي جبائتك ومساهمتك كنموذج :

في هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التي هدفت الى معرفة جودة التصريحات الجبائية من خلال رقمنة الإدارة الجبائية واكتشاف الخدمات الضريبية الالكترونية المتاحة على بوابتي مساهمتك وجبائتك ومدى مساهمتها في تحسين جودة التصريحات الجبائية في الجزائر. توصلت هذه الدراسة الى ان الرقمنة الجبائية لعبت دور مهم في تقليص البيروقراطية وتقريب الإدارة من المكلف بالضريبة وتقليل الأعباء الناتجة عن التنقلات مما يقلل من التهرب و الغش الضريبي وزيادة الثقة في المكلف من خلال مبدأ العدالة والنزاهة.

4.دراسة قوادي محمد 2022: رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر:

في هذه الدراسة تم تسليط الضوء على رقمنة النظام الضريبي ودوره في تحسين أداء الرقابة الجبائية، وذلك باتباع المنهج الوصفي لمعالجة موضوع رقمنة النظام الضريبي والمنهج التحليلي لتحليل الموضوع في شكله النظري وإعطاء صورة واضحة للرقمنة وانعكاساتها على النظام الضريبي والرقابة الجبائية، توصلت هذه الدراسة الى بداية التوجه الى رقمنة النظام الضريبي في الجزائر من خلال اطلاق نظام المعلوماتي الجبائي "جبائتك"، كما ان عملية تبنى هذا النظام كانت مرتكزة على عمليات التصريحات الجبائية وعمليات التحصيل الجبائي فقط دون التطرق الى محور الرقابة الجبائية وهذا ما أدى الى عدم تفعيل أداء الرقابة الجبائية.

الفرع الثاني: دراسات سابقة باللغة الأجنبية.

في هذا الفرع سيتم تقديم بعض الدراسات الأجنبية التي ساعدت في البحث عن موضوع الدراسة الحالية، وكذلك إظهار ما هدفت إليه والنتائج المتوصل إليها وكذا التوصيات.

1.Study by Elfodil Mohamed Esedik: The Impact of Digitizing Tax

Administration in Algeria on Tax Evasion (2025) :

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أثر رقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر في الحد من التهرب الضريبي، من خلال تحليل التحولات الرقمية المعتمدة وآثارها على دقة المعالجة وتدقيق المعلومات الضريبية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لرصد فعالية المنصات والأنظمة الرقمية في تعزيز الشفافية وتقوية آليات الرقابة. وتكشف النتائج أن الرقمنة ساهمت بشكل واضح في تحسين تتبع المكلفين بالضريبة، وتقليل الأخطاء الإدارية، وتسهيل الإجراءات الضريبية، مما انعكس إيجاباً على خفض مستويات التهرب. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات عدة، لا سيما تلك المتعلقة بالجاهزية التقنية، ونقص التدريب، وضعف التكامل التام للمنصات ضمن مختلف الهياكل الضريبية.

2.Study by Dahmoune Fatima and Karmi Malika: The Impact of the Digital Transformation of the Tax Administration in Algeria on the Taxpayer's Tax Compliance (jibaya'tic PORTAL MODEL) 2024:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أثر التحول الرقمي للإدارة الضريبية في الجزائر على الامتثال الضريبي للمكلفين، من خلال دراسة عينة من مستخدمي بوابة "جبايك" في الجزائر. تمت معالجة أسئلة البحث باستخدام المنهج الوصفي ومنهجية الاستبانة. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين نظام التصريح الإلكتروني والامتثال الضريبي للمكلفين. ومع ذلك، فإن الانقطاعات المتكررة للخدمة ونقص الميزات مثل الدفع عبر الإنترنت يعيق فعالية البوابة.

المطلب الثاني: القيمة المضافة للدراسة.

بناءً على الدراسات السابقة التي قدمت (باللغتين العربية والإنجليزية)، والتي تركز جميعها على رقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر وتأثيرها على الأداء والامتثال والرقابة، يمكن تلخيص أوجه التشابه والاختلاف والقيمة المضافة على النحو التالي:

الفرع الأول: أوجه التشابه.

- دراسة حسين كماش: تشابهت دراساتها من خلال التطرق الى النظام المعلوماتي جبايك باعتباره أبرز الخدمات المتاحة للمكلفين بالضريبة في مركز الضرائب، مع التشابه في عنوان الموضوع.
- دراسة محمد الطيب وآخرون: تشابهت دراساتها من خلال التطرق الى المفاهيم العامة للرقابة الجبائية وأشكالها، والمرتكزات القانونية والخطوات التنفيذية التي اتخذتها الدولة لتبني رقمنة الإدارة الجبائية.
- دراسة يوسف بوعكاز وآخرون: تشابهت دراساتها من خلال التطرق الى طريقة التصريح والدفع الإلكترونيين مساهمتك وجبايك.
- دراسة قوادي محمد: تشابهت هذه الدراسة مع دراستنا في الجانب النظري حيث تم التطرق فيه الى مفاهيم عامة حول رقمنة الإدارة الجبائية والرقابة الجبائية.
- دراسة الفوضيل محمد الصديق: تشابهت دراساتها من خلال التطرق الى أثر رقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر للحد من التهرب الضريبي، والتحويلات الرقمية المعتمدة وأثرها على دقة المعالجة وتدفع المعلومات الضريبية.
- دراسة دحمون فاطيمة وكرمي مليكة: تشابهت دراساتها من خلال التطرق الى دور رقمنة الإدارة الضريبية في الجزائر على الامتثال الضريبي للمكلفين.

الفرع الثاني: أوجه الاختلاف.

- دراسة حسين كماش: ركزت دراسته بشكل محدد على الكشف التلخيصي السنوي ERA كنموذج للرقمنة. بينما تناولت دراستنا الرقمنة كمنظومة شاملة للمساهمة في تفعيل الرقابة.
- دراسة محمد الطيب وآخرون: ركز في دراسته على دور الرقمنة في الحد من الغش والتهرب الضريبي، والاعتماد على الاستبيان كأداة استقصاء لآراء المهنيين. بينما دراستنا ركزت على تفعيل عملية الرقابة بحد ذاتها كإجراء إداري وتقني، مع استخدام المقابلة كأداة بحثية.
- دراسة يوسف بوعكاز وآخرون: ركزت دراسته على تحسين جودة التصريحات الجبائية من منظور المكلف بالضريبة عبر بوابتي مساهمتك وجبايتك. أما في دراستنا تم التركيز على الرقابة الجبائية، أي قدرة الإدارة على التدقيق وكشف الأخطاء وليس فقط استقبال البيانات.
- دراسة قوادي محمد: ركزت دراسته على عمليات التصريح والتحصيل الجبائي ولم يتطرق إلى محور الرقابة الجبائية، مما أدى لعدم تفعيل أداء الرقابة في نتائجه. أما دراستنا فعالجت محور الرقابة تحديداً، وهو الجانب الذي أغفلته دراسة قوادي.
- دراسة الفوضيل محمد: هي دراسة وصفية تحليلية عامة. أما دراستنا فتتميز بكونها دراسة حالة ميدانية، مما يعني الانتقال من التنظير إلى معاينة الواقع داخل مركز الضرائب.
- دراسة دحمون فاطيمة وكرمي مليكة: تم الاعتماد في دراستنا على المقابلة مما يتيح الحصول على تفاصيل ومعلومات دقيقة. بينما اعتمدت دراستهما على الاستبانة. وتركيزهما على سلوك المكلف، بينما نحن ركزنا على فعالية أداء الإدارة في عملية الرقابة.

الفرع الثالث: القيمة المضافة للدراسة مقارنة بالدراسات السابقة.

تتجلى القيمة المضافة لهذه الدراسة في قدرتها على الانتقال بمفهوم الرقمنة من مجرد خيار تقني إلى ضرورة استراتيجية وحتمية إدارية لإعادة هندسة منظومة الرقابة الجبائية في الجزائر، فبينما ركزت الدراسات السابقة على الجوانب الوصفية أو جودة الخدمات الإلكترونية بشكل منفصل، تأتي هذه الدراسة لتربط بوضوح بين استخدام الأنظمة الرقمية (مثل نظام جبايتك) وبين التحول من الرقابة العلاجية التقليدية التي تعتمد على الأساليب اليدوية والتدقيق البعدي، إلى الرقابة الاستباقية القائمة على تحليل المخاطر وتتبع البيانات لحظياً. وتكمن الإضافة النوعية هنا في إثبات أن الرقمنة تساهم بشكل مباشر في تقليص هوامش التهرب الضريبي عبر رفع كفاءة المحققين في رصد الثغرات بسرعة فائقة، وتعزيز مبدأ الشفافية الذي يبني جسور الثقة بين الإدارة والمكلف. كما تبرز الدراسة أن الأثر الفعلي للرقمنة لا يتوقف عند تحسين الحصيلة الجبائية فحسب، بل يمتد ليشمل تقليل البيروقراطية وتقليص التدخل البشري، مع التنبيه على ضرورة معالجة العوائق التقنية والتنظيمية (مثل نقص التكوين وغياب التكامل الشامل بين المنصات) لضمان تفعيل الكامل والناجع لعمليات الرقابة في ظل التحول الرقمي الشامل.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال نتائج هذا الفصل تبين أن الرقمنة لم تعد مجرد خيار تقني، بل أصبحت ضرورة حتمية فرضتها التحولات التكنولوجية المعاصرة لتطوير العمل الإداري وتبسيطه، فالإنتقال الى نظام جبائي رقمي يساهم بشكل مباشر في تكريس مبدأ الشفافية والرفع من جودة البيانات الضريبية ومعالجتها بدقة، مما يتيح للسلطات تحديد الثغرات وكشف محاولات التلاعب بسرعة فائقة. اصف الى ذلك فإن هذه التحولات تهدف إلى تحسين العلاقة بين المكلف والإدارة من خلال توفير خدمات رقمية نوعية تختصر الوقت والجهد، مما يحفز الالتزام الطوعي و تقليص حدة ظاهرة التهرب الضريبي. وبناءً عليه فإن رقمنة المصالح الجبائية في الجزائر تمثل عملية إعادة هندسة شاملة تهدف للتحويل من الرقابة العلاجية التقليدية إلى رقابة استباقية تركز على تحليل المخاطر الرقمية.

الجانِب التطبيقِي

تمهيد الفصل الثاني:

إن الجانب التطبيقي هو المحور الاساسي لتجسيد الاطر النظرية للدراسة، حيث يسعى من خلاله الى ابراز دور الرقمنة والبوابات الإلكترونية في تحديث العمل الاداري.

وفي هذا السياق، تم الاعتماد على منهج دراسة حالة كأداة تحليلية للوقوف على واقع الرقمنة في المؤسسة محل الدراسة، مع التركيز بشكل خاص على اجراءات التسجيل عبر البوابة الرقمية. ولتحقيق فهم أعمق للظاهرة، تم الاستناد في جمع المعطيات الميدانية على اداة المقابلة، بهدف استقصاء اراء الادارة وتحليل مدى كفاءة ادخال الرقمنة في تحسين الخدمات وتطوير الأداء التنظيمي.

المبحث الأول: تقديم مركز الضرائب لولاية قسنطينة.

من خلال هذا المبحث يتم التعريف بمركز الضرائب لولاية قسنطينة ومهامه في المطلب الأول، أما في المطلب الثاني فيتم التفصيل في الهيكل التنظيمي لهذا المركز.

المطلب الأول: تعريف ومهام مركز الضرائب لولاية قسنطينة.

الفرع الأول: تعريف مركز الضرائب لولاية قسنطينة.

بتاريخ 31 أكتوبر 2015 تم إنشاء مركز الضرائب لولاية قسنطينة، حيث يعتبر مصلحة عملية جديدة تابعة للمديريات العامة للضرائب. تختص حصريا بتسيير الملفات الجبائية وتحصيل الضرائب المستحقة من طرف المكلفين بالضريبة، ويطمح هذا المركز إلى تقديم خدمة نوعية ومعالجة سريعة لكل الطلبات التي يقدمها المكلف بالضريبة.

الفرع الثاني: مهام مركز الضرائب لولاية قسنطينة.

تتمثل مهام مركز الضرائب فيما يلي:

أولاً: في مجال الوعاء :

- تمسك وتسير الملفات الجبائية للشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين برسم المداخل الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات.
- تمسك وتسير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقي لفرض الضريبة برسم عائدات الأرباح الصناعية والتجارية.
- تصدر الجداول وقوائم التحصيلات وشهادات الإلغاء أو التخفيض وتعانيها وتصادق عليها.

ثانياً: في مجال التحصيل:

- تتكفل بالجداول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والرسوم والإتاوة.
- تنفذ العمليات المادية للدفع والقبض واستخراج النقود.
- تضبط الكتابات وتمركز تسليم القيم.

ثالثاً: في مجال الرقابة:

- تبحث عن المعلومات الجبائية وتجمعها وتستغلها وتراقب التصريحات.
- تعد وتنجز برامج التدخلات والمراقبة لدى الخاضعين للضريبة وتقييم نتائجها.

رابعاً: في مجال المنازعات:

- تدرس الشكاوى وتعالجها.

• تتابع المنازعات الإدارية والقضائية.

• تعوض قروض الرسوم.

خامساً: في مجال الاستقبال والإعلام:

• تضمن مهمة استقبال وإعلام المكلفين بالضريبة.

• تتكفل بالإجراءات الإدارية المرتبطة بالوعاء لا سيما تلك المتعلقة بإنشاء المؤسسات وتعديل نظامها الأساسي.

• تنظيم المواعيد وتسييرها.

• تنشر المعلومات والآراء لصالح المكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص مراكز الضرائب.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية قسنطينة.

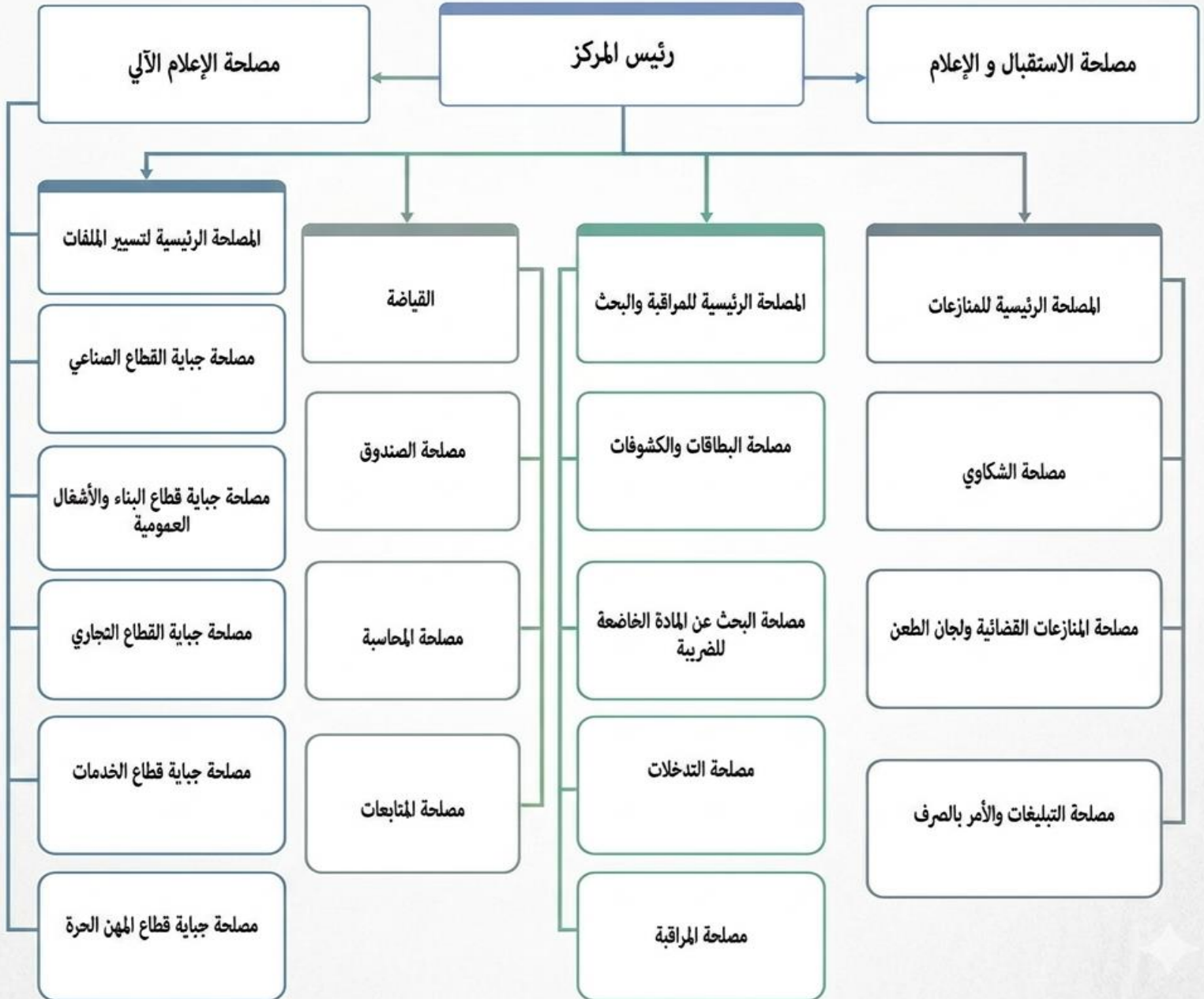
من خلال هذا المطلب سيتم عرض الهيكل التنظيمي (الفرع الأول) وشرح كل مصلحة من مصالح مركز الضرائب لولاية قسنطينة (الفرع الثاني).

الفرع الأول: عرض الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية قسنطينة.

يمكن عرض الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية قسنطينة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب قسنطينة.

الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب



المصدر: من مركز الضرائب قسنطينة.

الفرع الثاني: شرح الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية قسنطينة

أولاً: المصلحة الرئيسية للتسيير:

هي إحدى المصالح الرئيسية بمركز الضرائب لولاية قسنطينة مقسمة إلى خمس مصالح تتمثل في:

- 1- مصلحة جبائية للقطاع الصناعي.
 - 2- مصلحة جبائية قطاع الأشغال العمومية.
 - 3- مصلحة جبائية القطاع التجاري.
 - 4- مصلحة جبائية قطاع الخدمات.
 - 5- مصلحة جبائية قطاع المهن الحرة.
- وتتشترك هذه المصالح في أداء المهام التالية:
- التكفل بملفات المكلفين بالضريبة.
 - متابعة الامتيازات الجبائية.
 - دراسة الاحتجاجات.
 - المصادقة على الجداول والسندات الإيرادات وتقديمها إلى رئيس المركز باعتباره مفوض من المدير الولائي للضرائب.
 - اقتراح تسجيل المكلفين بالضريبة للمراقبة على المستندات.
 - إعداد التقارير الدورية وتجميع الإحصائيات.
 - إعداد مخططات العمل وتنظيم الأشغال مع المصالح الأخرى مع الحرص على انسجامها وتسيير مصلحة التسيير التابعة لمركز الضرائب مجمل الضرائب المتعلقة بمجالها الإقليمي على أساس ملف واحد لكل مكلف بجمع المعلومات المتعلقة بالمكلف باستثناء الرسم العقاري.
 - ويخضع المكلفين إلى الضرائب التالية:
- **الضريبة على الدخل الإجمالي:** وهي ضريبة سنوية واحدة تفرض على دخل الأشخاص الطبيعيين، أي تفرض من قانون الضرائب على الدخل الصافي الإجمالي على حسب نص المادة 01 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.
 - **الضريبة على أرباح الشركات:** هي ضريبة سنوية تفرض على المداخل المحققة من قبل الأشخاص المعنوية مثل شركات المساهمة، الشركات ذات المسؤولية المحدودة، الشركات ذات الشخص الوحيد والمسؤولية الوحيدة، شركات التوصية بالأسهم، المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري .
 - **الرسم على القيمة المضافة:** هي ضريبة عامة حقيقية متعلقة بالقيمة، حيادية تصريحية غير مباشرة تفرض على الإنفاق الإجمالي أو الاستهلاك الإجمالي.

- **الرسم على النشاط المهني:** يعتبر ضريبة مباشرة، تفرض على رقم الأعمال المحقق من قبل الأشخاص الطبيعيين الخاضعين للضريبة على أرباح الشركات صنف الأرباح المهنية أو الأشخاص المعنويين الخاضعين للضريبة على أرباح الشركات.

ثانيا: المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث:

وتكلف بإنجاز إجراءات البحث عن المعلومة الجبائية، معالجتها، تخزينها، وتوزيعها من أجل استغلالها، بالإضافة إلى اقتراح عمليات مراقبة وإنجازها بعنوان المراجعات في عين المكان والمراقبة على أساس المستندات لتصريحات المكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب مع إعداد جداول إحصائية وجداول تقييمية دورية، وتعمل على تسيير ما يلي:

1- مصلحة البطاقات والمقارنات: وتكلف بما يلي:

- تشكيل وتسيير فهرس المصادر المحلية للإعلام والاستعلام الخاصة بوعاء الضريبة وكذا مراقبتها وتحصيلها.
- مركز المعطيات التي تجمعها المصالح المعنية، وتخزينها واستردادها من أجل استغلالها. والتكفل بطلبات تعريف المكلفين بالضريبة.

2- مصلحة البحث عن المادة الضريبية: والتي تعمل في شكل فرق وتكلف بما يلي:

- إعداد برنامج دوري للبحث عن المعلومة الجبائية بعنوان تنفيذ حق الاطلاع.
- اقتراح وتسجيل مكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات، وفي عين المكان انطلاقا من المعلومات والاستعلامات المجمعة.

3- مصلحة التدخلات: والتي تعمل في شكل فرق، وتكلف بما يلي:

- برمجة وإنجاز التدخلات بعنوان تنفيذ الحق في التحقيق وحق الزيارة والمراقبة وإنجاز في عين المكان لكل المعايينات الضرورية لوعاء الضريبة ومراقبتها وتحصيله.
- اقتراح مكلفين بالضريبة لمراجعة محاسبتهم أو للمراقبة على أساس المستندات انطلاقا من المعلومات والاستعلامات المجمعة.

4- مصلحة المراقبة: تعمل في شكل فرق، وتكلف بما يلي:

- إنجاز برامج المراقبة في عين المكان على أساس المستندات، والتحقيق المصوب، والتحقيق في المحاسبة.
- إعداد إحصائيات دورية تتعلق بوضعية إنجاز برامج المراقبة مع تقييم مردودها.

ثالثاً: المصلحة الرئيسية للمنازعات:

وتكلف المصلحة بدراسة كل طعن نزاعي أو إعفائي يوجه لمركز الضرائب ناتج عن فرض ضرائب أو زيادات أو غرامات أو عقوبات قررهما المركز، وكذا طلبات استرجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة، بالإضافة إلى متابعة القضايا النزاعية المقدمة إلى الهيئات القضائية، وتعمل على تسيير المصالح التالية:

1- مصلحة الاحتجاجات: وتكلف بما يلي:

- دراسة الطعون المسبقة، والتي تهدف إلى إلغاء أو تخفيض فرض الضرائب أو الزيادات أو العقوبات المحتج عليها، أو استرجاع الضرائب والرسوم والحقوق المدفوعة (تصريحات مكتتبة، أو مدفوعات تلقائية أو مقتطعة المصدر).
- دراسة طلبات تتعلق بإرجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة.
- دراسة الطعون المسبقة، والتي تهدف إلى الاحتجاج على أعمال المتابعة أو الاجراءات المتعلقة بها أو المطالبة بالأشياء المحجوزة.
- معالجة منازعات التحصيل.

2- مصلحة لجان الطعن والمنازعات القضائية: وتكلف بالآتي:

- دراسة الطعون التابعة لاختصاص لجان طعن الضرائب المباشرة، والرسم على القيمة المضافة.
- المتابعة بالاتصال مع المصلحة المعنية في المديرية الولائية للضرائب، للطعون والشكاوى المقدمة للهيئات القضائية.

3- مصلحة التبليغ والأمر بالدفع: وتكلف بما يلي:

- تبليغ القرارات المتخذة بعنوان مختلف الطعون إلى المكلفين بالضريبة، وإلى المصالح المعنية.
- الأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات المقررة مع إعداد الشهادات المتعلقة بها.
- إعداد المنتجات الإحصائية الدورية المتعلقة بمعالجة المنازعات، وتبليغها للمصالح المعنية.

رابعاً: القبضة:

- وتكلف بالتسديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة بعنوان، التسديدات التلقائية التي تتم أو الجداول العامة والفردية التي تصدر في حقهم وكذا متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل.
- تنفيذ التدابير المنصوص عليها في التشريع والتنظيمات السارية المفعول والمتعلقة بالتحصيل الجبري للضريبة.
- مسك المحاسبة المطابقة لقواعد المحاسبة المالية وتقديم حسابات التسيير المعدة إلى مجلس المحاسبة.
- تعمل على تسيير المصالح التالية: مصلحة الصندوق، مصلحة المحاسبة ومصلحة المتابعات.

خامساً: مصلحة الاستقبال والإعلام:

تكون تحت سلطة رئيس مركز الضرائب، وتكلف بما يلي:

- تنظيم استقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم.
- نشر المعلومات حول حقوقهم وواجباتهم الجبائية الخاصة بالمكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص مركز الضرائب.

سادساً: مصلحة الإعلام الآلي: وتكلف بما يلي:

- استغلال التطبيقات المعلوماتية وتأمينها، وكذا تسيير التأهيلات ورخص الدخول الموافقة لها.
- إحصاء حاجيات المصالح من عتاد ولوازم أخرى، وكذا التكفل بصيانة التجهيزات.
- الإشراف على المهام المتصلة بالنظافة، وأمن المقرات.

المبحث الثاني: الخطوات التطبيقية للتسجيل في البوابات الرقمية.

التصريح الالكتروني الركيزة الأساسية لتحديث الإدارة الضريبية، حيث يهدف الى تسهيل التزامات المكلفين وتبسيط الاجراءات الجبائية عبر أنظمة التصريح والدفع عن بعد وفيما يلي سيتم ابراز الخطوات العملية المتبعة لدى المركز محل الدراسة .

المطلب الأول: خطوات الحصول على رقم التعريف الجبائي NIF.

في اطار رقمنة قطاع الضرائب قامت المديرية العامة للضرائب بوضع خدمة عبر الانترنت تتيح للمكلفين بالضريبة تقديم طلب الترخيم الجبائي عبر الانترنت وذلك من خلال الموقع الالكتروني التالي:

<https://nifenligne.mfdgi.gov.dz> .

والشكل الموالي يبين ذلك:

الشكل رقم (02): بوابة رقم التعريف الجبائي.

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف مركز الضرائب.

للحصول على رقم التعريف الجبائي يتم أولا اختيار طبيعة الشخص (معنوي أو طبيعي)

أولا: في حالة تسجيل شخص طبيعي يتم اتباع الخطوات التالية:

1. تقديم الطلب:

كمرحلة أولى يتم الولوج إلى Formulaire de demande du numero d'identification fiscale nif إلى personne physique. من أجل تقديم طلب الحصول على رقم التعريف الجبائي.

بمجرد الدخول تظهر قائمة لتحميل المعلومات كما موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (03): تقديم طلب رقم التعريف الجبائي.

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المقدمة من مركز الضرائب.

بعد ذلك يجب على المكلف بالضريبة:

- ادخال بياناته الخاصة (الاسم و اللقب، الجنس، مكان و تاريخ الميلاد، رقم شهادة الميلاد ونوع الشهادة، نوع النشاط، رقم السجل التجاري ...)
- التأكد من صحة المعلومات.
- يظهر وصل استلام الطلب مع تحميله و طباعته.

2. متابعة الطلب:

بعد فترة يقوم المكلف بإعادة الدخول الى الموقع من أجل اتباع طلبه Suivi votre demande عبر ملئ المعلومات الضرورية.

الشكل رقم (04): متابعة طلب رقم التعريف الجبائي.

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المقدمة من مركز الضرائب.

3. طباعة شهادة التسجيل الجبائي:

يقوم المكلف بطباعة شهادة التسجيل الجبائي بعد قبول طلبه.

4. التحقق من صحة شهادة التسجيل الجبائي:

يجب التوجه الى مصلحة الاستقبال للمركز للتحقق من صحة الشهادة التي تعتمد عليها محملا بالوثيقتين التاليتين:

- اشعار الاستلام.

- نسختين من شهادة التسجيل الجبائي.

وعند التأكد بأن جميع المعلومات صحيحة يقوم مدير المركز بوضع ختمه وتوقيعه على الشهادة، بعد ذلك تقوم الإدارة العامة للضرائب بنشر رقم التعريف الجبائي الخاص على موقع المصادقة <https://nif.mfdgi.dz/nif.php>

ثانيا: في حالة تسجيل شخص معنوي: يتم اتباع نفس الخطوات في الحالة السابقة أي شخص طبيعي.

المطلب الثاني: خطوات انشاء حساب في بوابة جبايتك.

قامت المديرية العامة للضرائب بوضع في إطار النظام المعلوماتي جبايتك بوابة خاصة بالتصريح عبر الأنترنت، لفائدة المكلفين بالضريبة التابعين لمراكز الضرائب. وهذا من اجل توفير خدماتها الرقمية.

يمكن الولوج اليها عبر الموقع الإلكتروني التالي : <https://jibayatic.mfdgi.dz>

يتعين على المكلف بالضريبة اكتتاب طلب انخراط للتصريح عن بعد، للإستفادة من خدمات رقمية وذلك بإعداد ملف يمكن تحميله من نفس البوابة جبايتك والذي يشمل:

- ✓ استمارة طلب التسجيل مملوءة وممضاة.
- ✓ دفتر الأحكام العامة.
- ✓ كشف أو كشوف التعريف البنكي (RIB) لثلاثة حسابات كأقصى تقدير للاستناد عليها.
- ✓ وكالة من المكلف بالضريبة المنخرط ترخص لمضي استمارة التسجيل بالتصرف لحسابه، إذا كان ممضي الاستمارة ليس ممثله القانوني.

يتعين على المكلف بالضريبة طلب موعدا من اجل ايداع طلب الانخراط، من خلال البوابة او عن طريق التقدم على مستوى مصلحة الإستقبال والإعلام.

يتلقى المكلف بالضريبة في يوم الايداع ظرف مغلق برمز سري.

عند حصول المكلف بالضريبة على كلمة الدخول يقوم بالولوج الى الموقع جبايتك. <https://jibayatic.mfdgi.dz> فتظهر النافذة التالية :

الشكل رقم (05) : واجهة تسجيل الدخول في بوابة جبايتك.

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المقدمة من مركز الضرائب.

- عند الدخول لأول مرة تصبح خدمة الدفع الإلكتروني جاهزة للاستخدام.

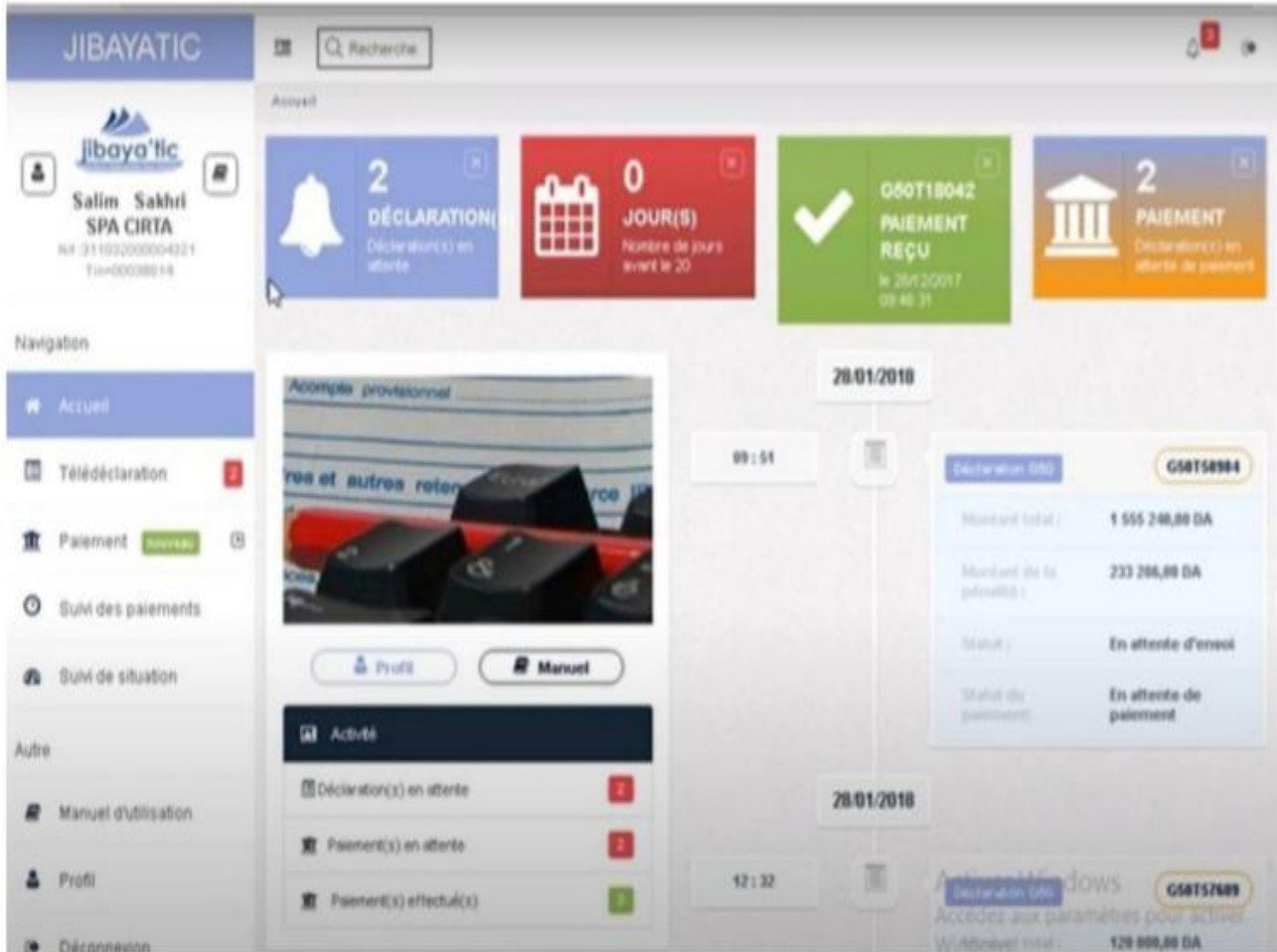
الصفحة الرئيسية والتي تنقسم الى 3 أجزاء:

- الجزء الأول على اليسار خاص بقائمة التصفح.

- الجزء الثاني على اليمين خاص بالإشعارات مثل: التصريحات المعلقة، المدفوعات، المدفوعات المعلقة.

- الصفحة الرئيسية للبوابة تحتوي على معلومات واختصارات للتصريحات.

الشكل رقم (06): واجهة بوابة جبايتك.



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المقدمة من مركز الضرائب.

تقدم بوابة "جبايتك" بالعديد من الخدمات مثل:

- الولوج الى بيانات التعريف الخاصة.
- إمكانية طبع الإشعار بالدفع يتضمن تفاصيل الضرائب والمبالغ المصرح بها.
- دفع الضرائب والرسوم المصرح بها الكترونيا للمكلفين بالضريبة التابعين لمديرية كبريات المؤسسات. بترخيص اقتطاع المبالغ الواجب دفعها مع حسابكم البنكي مباشرة.
- متابعة مستمرة للتصريحات الصادرة وعمليات الدفع المنجزة.

المبحث الثالث: علاقة رقمنة الادارة الجبائية في تفعيل الرقابة الجبائية.

تعمل الرقمنة بشكل كبير على تحسين قدرات الادارة الجبائية، والتي تعتبر من اهم الاهداف التي سطرته المديرية العامة للضرائب للنهوض وتعزيز الشفافية بين المكلف بالضريبة والادارة الضريبية. وذلك للاستغناء على التبادل اليدوي والتحرير من الاجراءات التقليدية والانتقال الى التبادل الالكتروني الحديث.

المطلب الاول: الطريقة الكلاسيكية قبل ادخال الرقمنة.

فيما يأتي يتم التطرق الى دراسة حالة ميدانية للرقابة بعين المكان (اخذ التحقيق في المحاسبة كنوع من انواع الرقابة)، المطبقة على مستوى مركز الضرائب لولاية قسنطينة بحيث سنكتفي بأخذ حالة واحدة لهذا النوع.

الفرع الاول: دراسة حالة مؤسسة تعرضت للتحقيق في المحاسبة VC.

تم توجيه تبليغ لمؤسسة ذبح وتسمين الدواجن لإجراء عملية التحقيق المحاسبي بالتقادم اربع سنوات 2020 و2021 و2022 و2023، والذي تم وفقا للإشعار بالتحقيق رقم 357-2024 المعد بتاريخ 2024/05/06. حيث الضرائب والرسوم المعنية بالتحقيق هي الرسم على القيمة المضافة، الرسم على النشاط المهني، الضريبة على ارباح الشركات، الضريبة على الدخل الاجمالي، الأجور و ضرائب اخرى.

1. المحاسبة من حيث الشكل:

- وجود دفتر الجريدة العامة مسجل فيها جميع الدفاتر اليومية لجميع السنوات من 2022 الى 2023.
- دفتر الجرد مسجل فيه الاصول الثبثيات فقط وغير مسجل فيه المخزون، الزبائن والموردين لكل السنوات 2020 و2021 و2022 و2023.
- دفتر الأجرة مسجل فيه تفاصيل الأجور والمنح والاقتطاعات لسنتين 2020 و2021.
- دفتر الأجرة مسجل فيه اجور والمنح والاقتطاعات لسنة 2022 و2023.
- دفتر اليومية العامة للسنوات المتعلقة بالتحقيق من 2020 الى 2023.
- الدفاتر الملحقة للمشتريات، المبيعات، البنك، الصندوق، الأجور والعمليات المختلفة للسنوات من 2020 الى 2023.
- مجموع فواتير الشراء، البيع والتكاليف المختلفة للسنتين من 2020 الى 2023.
- مجموع التصريحات الجبائية والشبه جبائية وسندات التسديد للسنوات 2020 الى 2023.

2. المحاسبة من حيث المضمون:

بعد التحقيق في الوثائق المحاسبية المقدمة لهم تم اكتشاف الأخطاء والتناقضات. وهي مذكورة في طلب التقرير والتوضيح.

لسنة 2020:

- مبلغ مشتريات صفائح البيض حسب فواتير الشراء هو 24.390.000 دج. ومبلغ مبيعات البيض حسب فواتير البيع هو 9.044.992 دج (علما أن البيض لا يمكن تخزينه)، وسعر شراء الصفيحة هو 300 دج.
- كميات مشتريات البيض 81.300 صفيحة أما الكمية المباعة حسب فواتير الشراء هي 25209 صفيحة. اي وجود فارق في الكمية مقدر ب 56.091 صفيحة.
- مبلغ مشتريات الدجاج المذبوح حسب فواتير الشراء المقدمة 13.448.000 دج أما مبلغ المبيعات حسب فواتير البيع المقدمة فهو 11.583.371 دج. (مع العلم أن الدجاج المباع قطع وبيع شرائح وأجزاء دجاج ولا يمكن تخزينه).
- كمية مشتريات الدجاج حسب فواتير الشراء 33.620 كلغ أما الكمية المباعة حسب فواتير البيع هي 31.523 كلغ. أي هناك فارق في الكمية 2.097 كلغ (علما أن الدجاج لا يمكن تخزينه لفترة كبيرة).

سنة 2021:

- مبلغ مشتريات صفائح البيض حسب فواتير الشراء المقدمة هو 17.721.000 دج بكمية قدرها 39.380 صفيحة، أما مبلغ مبيعات صفائح البيض حسب فواتير البيع المقدمة 6.316.000 دج تمثل كمية قدرها 20.600 صفيحة، اي هناك فارق في الصفائح قدره 18.780 صفيحة. مع وجود تناقض بين سعر الشراء المقدر 450 دج للصفيحة وسعر البيع المقدر ب 300 دج و 310 دج.
- كمية مشتريات الدجاج حسب الفواتير هي 23.346 كلغ، أما الكمية المباعة 45.714 كلغ.

سنة 2022:

- مبلغ مشتريات صفائح البيض حسب الفواتير الشراء المقدمة 14.916.000 دج. أما مبلغ المبيعات للصفائح البيض حسب فواتير البيع هو 12.741.790 دج.
- أما كمية المشتريات من صفائح البيض حسب الفواتير هو 27.120 صفيحة بسعر 550 دج. أما الكمية المباعة حسب فواتير البيع المقدمة تقدر ب 31.273 صفيحة سعرها بين 310 دج و 340 دج و 620 دج 550 دج.

سنة 2023:

- مبلغ مشتريات صفائح البيض 12.210.000 دج حسب فواتير الشراء. أما مبلغ المبيعات من صفائح البيض هو 9.771.860 دج حسب فواتير البيع المقدمة.
- أما كمية المشتريات لصفائح البيض 22.200 صفيحة بمبلغ قدره 550 دج للصفحة. أما كمية المبيعات من صفائح البيض هي 25.252 صفيحة بمبلغ يتراوح بين 340 دج و 600 دج.
- أما مشتريات الدجاج المذبوح حسب فواتير الشراء تقدر ب 7.435.500 دج بكمية قدرها 14.781 كلغ سعر الكلغ 500 دج. أما مبلغ المبيعات فهو حسب فواتير البيع 896.472 دج بكمية قدرها 1.232 كلغ (مع العلم ان الدجاج لا يمكن تخزينه لفترة طويلة).
- بالنسبة للبضاعة التالفة المسجلة في الميزانية الجبائية لسنة 2023 و المقدرة ب 64.466.779 دج. فالمكلف لم يقدم محضر محرر من المعاينة صادر من طرف أعوان الإدارة الجبائية. (علما أن البضاعة التالفة التي يتعدى سعرها 1000.000 دج يجب حضور أعوان الإدارة الجبائية لتحرير محضر المعاينة). فالمكلف لم يقوم بإعادة دفع الرسم على القيمة المضافة لهذه البضاعة التالفة.
- وتبعا لرد المكلف بتاريخ 2024/10/02 على طلب التبليغ والتوضيح المؤرخ في 2024/09/05 المسجل تحت رقم 891 / 2024، حول التناقضات في كميات المشتريات من سلع (بيض ودجاج) ومواد أولية (أغذية أنعام) من جهة والبضاعة المباعة من جهة أخرى. وبناءا على عدم تقديمهم لقوائم المخزون التي تحدد مبلغ البضاعة المباعة، المواد الأولية المستهلكة ومحاضر البضاعة التالفة ممضية من طرف مصالح الضرائب، وما يبرر البيع بالخسارة لكل السنوات الخاضعة للتحقيق.
- وبناءا على محضر السماع الممضي من طرف المكلف، أبدت الموافقة على إخضاعه إلى الفرض الضريبي تلقائيا وهذا حسب نص المادة 44 من قانون الإجراءات الجبائية. وذلك بتطبيق هامش ربح خام قدره % 1.12 على مشتريات البضاعة و 1.30 على مشتريات المواد الأولية، وتطبيق هامش ربح صافي قدره % 5 من رقم الأعمال المؤسس.
- من خلال ما تقدم وتبعا للمواد من قانون الإجراءات الجبائية:
- المادة 18:** والتي تنص على منح الإدارة الجبائية حق الرقابة على التصريحات والمستندات المحاسبية لفرض الضرائب
- المادة 19:** تتيح للمفتش طلب توضيحات كتابية حول العمليات المحاسبية مع منح المكلف 30 يوم للرد.
- والمادة 20:** تنظم عملية التحقيق المحاسبي التي يقوم بها مفتش على الاقل للتأكد من صحة التصريحات سيتم تصحيح رقم أعمالكم بالطريقة التالية:

سنة 2020:

حساب 70 المبيعات:

- مشتريات بضاعة من البيض والدجاج تقدر ب 37.838.000 دج تحول إلى رقم أعمال عن طريق تطبيق هامش ربح قدر 1.12.

$$\text{اي } 37.838.000 \times 1.12 = 42.378.560 \text{ دج.}$$

- مشتريات مواد أولية (غذاء الأنعام) و القدرة ب 8.077.000 دج تحول إلى رقم أعمال عن طريق تطبيق معامل قيمة مضافة قدره 1.30.

$$\text{اي } 8.077.000 \times 1.30 = 10.500.100 \text{ دج.}$$

- مجموع رقم الأعمال المؤسس هو 52.878.660 دج + رقم الأعمال المصرح به الخاص بالخدمات (الذبح) والمقدر ب 2.250.000 دج، أي 55.128.660 دج سيخضع إلى الرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني والضريبة على الدخل الجمالي.

الرسم على القيمة المضافة:

لقد تم استرجاع الرسم على القيمة المضافة لفواتير شراء من شركة ذات الشخص والوحيد وذات المسؤولية المحدودة، غير مسجلة محاسبيا وغير متطابقة مع فواتير الشراء وغير مسددة عن طريق البنك . وهو ما يخالف المادة 30 من قانون الرسوم على رقم الأعمال، والتي تنص على ان خصم الرسم يتم في الشهر أو الفصل الذي استحق فيه، مع منع الخصم تماما اذ تجاوز مبلغ الفاتورة 100.000 دج ودفع نقدا. ويتعلق الأمر بالمعلومات المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): الرسم على القيمة المضافة لفواتير الشراء للشركة ذات الشخص الوحيد.

رقم الفاتورة	تاريخ الفاتورة	المبلغ خارج الرسم	الرسم TVA	الشهر المسترجع فيه
مجموعة فواتير غير مسجلة محاسبيا	غير مسدد بشيك	5.850.000	526.500	شهر جانفي
مجموعة فواتير غير مسجلة محاسبيا	غير مسدد بشيك	3.925.000	353.250	شهر فيفري
مجموعة فواتير غير مسجلة محاسبيا	غير مسدد بشيك	1.110.000	99.900	شهر أفريل
مجموعة فواتير غير مسجلة محاسبيا	غير مسدد بشيك	1.425.000	128.250	شهر ماي
مجموعة فواتير غير مسجلة محاسبيا	غير مسدد بشيك	1.535.000	138.150	شهر جوان
مجموعة فواتير غير مسجلة محاسبيا	غير مسدد بشيك	1.865.000	167.850	شهر جويلية
مجموعة فواتير غير مسجلة محاسبيا	غير مسدد بشيك	3.170.000	248.800	شهر اوت

مجموعة فواتير غير مسجلة محاسبيا	غير مسدد بشيك	2.810.000	272.900	شهر سبتمبر
مجموعة فواتير غير مسجلة محاسبيا	غير مسدد بشيك	1.540.000	138.600	شهر اكتوبر
مجموعة فواتير غير مسجلة محاسبيا	غير مسدد بشيك	3.660.000	329.400	شهر نوفمبر
مجموعة فواتير غير مسجلة محاسبيا	غير مسدد بشيك	3.655.000	352.950	شهر ديسمبر
المجموع		30.545.000	2.756.550	

المصدر: مأخوذ من مصلحة الرقابة الجبائية لمركز الضرائب لولاية قسنطينة.

التعليق: من خلال المعطيات المقدمة تم استخلاص ان الفواتير غير مسجلة محاسبيا وغير مسددة بنكيا فإن مصلحة الضرائب تعتبر هذا الاسترجاع غير مستحق، ستطالب الشركة بإعادة دفع مبلغ 2.756.550 دج لخزينة الدولة، بالإضافة الى أصل المبلغ تفرض مصالح الرقابة الجبائية غرامات تأخير وعقوبات على التصريحات الخاطئة.

- قاموا باسترجاع الرسم على القيمة المضافة للفواتير شركة سونلغاز والتي تحمل اسم شركة ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة ويتعلق الأمر بالفواتير الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (02): القيمة المضافة للفواتير شركة سونلغاز.

رقم الفاتورة	تاريخ الفاتورة	المبلغ خارج الرسم	الرسم TVA	الشهر المسترجع فيه
		216.911.87	41.213.27	شهر جانفي
A01914	2020/01/31	229.067.73	43.522.87	شهر فيفري
A00896	2020/04/20	222.844.00	42.340.36	شهر اوت
A00642	2020/05/19	251.140.64	47.716.72	شهر سبتمبر
A00686	2020/06/24	333.242.67	63.316.11	شهر اكتوبر
A00964	2020/07/18	207.103.34	39.349.63	شهر اكتوبر
A00865	2020/08/23	211.324.39	40.151.63	شهر اكتوبر
A00860	2020/09/15	322.929.75	61.356.65	شهر اكتوبر
A00859	2020/10/11	245.702.78	46.683.53	شهر اكتوبر
المجموع		2.240.267.17	425.650.77	

المصدر: مأخوذ من مصلحة الرقابة الجبائية لمركز الضرائب لولاية قسنطينة.

التعليق: من خلال المعطيات تبين ان المبلغ الإجمالي خارج الرسم 2.240.267.17 دج، نتج عنه قيمة مضافة مسترجعة اجمالية قدرها 425.650.77 دج، حيث تم استرداد معظم المبالغ خلال شهر أكتوبر رغم ان الفواتير

تغطي فترات زمنية مختلفة من العام. يؤكد هذا نجاح عملية الاسترداد لمبالغ التي تغطي فترات زمنية مختلفة من السنة خلال شهر واحد، يشير الى وجود تسوية شاملة للمستحقات العالقة.

سنة 2021:

حساب 70 مبيعات:

- مشتريات بضاعة من البيض والدجاج تقدر ب 27.084.100 دج تحول إلى رقم أعمال عن طريق تطبيق هامش ربح قدره 1.12.

$$\text{أي } 30.334.190 = 1.12 \times 27.084.100 \text{ دج.}$$

- مشتريات مواد أولية (غذاء الأنعام) والقدرة ب 12.801.662 دج حول إلى رقم أعمال عن طريق تطبيق معامل قيمة مضافة قدره 1.30.

$$\text{اي } 16.642.160 = 1.30 \times 12.801.662 \text{ دج.}$$

- مجموع رقم الأعمال المؤسس هو 46.976.350 دج + رقم الأعمال المصرح به الخاص بالخدمات (الذبح) و المقدر ب 1.400.000 دج. اي 48.376.350 دج سيخضع إلى الرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني و الضريبة على الدخل الجمالي.

الرسم على القيمة المضافة:

لقد قاموا باسترجاع الرسم على القيمة المضافة لفواتير شراء من شركة ذات الشخص والوحيد وذات المسؤولية المحدودة. غير مسجلة محاسبيا وغير متطابقة مع فواتير الشراء وغير مسددة عن طريق البنك، وهو ما يخالف المادة 30 من قانون الرسوم على رقم الأعمال ويتعلق الأمر بالفواتير المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): الرسم على القيمة المضافة لفواتير الشراء.

رقم الفاتورة	تاريخ الفاتورة	المبلغ خارج الرسم	الرسم TVA	الشهر المسترجع فيه
مجموعة فواتير غير مسجلة محاسبيا	غير مسدد بشيك	3.590.000	323.100	شهر جانفي
مجموعة فواتير غير مسجلة محاسبيا	غير مسدد بشيك	525.000	47.250	شهر فيفري
مجموعة فواتير غير مسجلة محاسبيا	غير مسدد بشيك	4.125.000	371.250	شهر مارس
مجموعة فواتير غير مسجلة محاسبيا	غير مسدد بشيك	2.560.000	230.400	ماي
مجموعة فواتير غير مسجلة محاسبيا	غير مسدد بشيك	4.445.000	400.050	جويلية
مجموعة فواتير غير مسجلة محاسبيا	غير مسدد بشيك	740.000	66.600	سبتمبر
مجموعة فواتير غير مسجلة محاسبيا	غير مسدد بشيك	5.605.000	504.450	نوفمبر

مجموعة فواتير غير مسجلة محاسبيا	غير مسدد بشيك	14.543.100	1.350.879	ديسمبر
المجموع		36.133.100	3.293.979	

المصدر: مأخوذ من مصلحة الرقابة الجبائية لمركز الضرائب لولاية قسنطينة.

التعليق: من خلال المعطيات تبين ان الممارسات شملت عدة أشهر من السنة، حيث بلغ اجمالي المبالغ خارج الرسم غير المصرح بها 36.133.100 دج. مما أدى الى استرجاع غير مستحق للمبلغ الإجمالي من الرسم على القيمة المضافة قدره 3.293.979 دج، يشير هذا الى وجود محاولة تملص ضريبي من خلال تضخيم الأعباء القابلة للخصم بطريقة غير قانونية، مما يضع المؤسسة تحت طائلة العقوبات القانونية والتحصيل القصري للمبالغ المستحقة مع الغرامات.

- قاموا باسترجاع الرسم على القيمة المضافة للفواتير شركة سونلغاز والتي تحمل اسم شركة ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة ويتعلق الأمر بالفواتير التالية:
الجدول رقم (04): الرسم على القيمة المضافة لشركة سونلغاز.

رقم الفاتورة	تاريخ الفاتورة	المبلغ خارج الرسم	الرسم TVA	الشهر المسترجع فيه
A00742	2021/02/09	161.475.81	30.680.40	شهر سبتمبر
A00738	2021/03/16	179.700.40	34.143.08	شهر سبتمبر
A00836	2021/04/11	173.037.94	32.877.21	شهر سبتمبر
A00830	2021/05/10	178.836.47	33.978.93	شهر سبتمبر
A00824	2021/06/09	185.902.31	35.322.01	شهر سبتمبر
A00825	2021/08/11	159.922.24	30.385.23	شهر سبتمبر
A00825	2021/09/09	236.686.16	44.970.37	شهر سبتمبر
المجموع		1.275.561.33	242.357.23	

المصدر: مأخوذ من مصلحة الرقابة الجبائية لمركز الضرائب لولاية قسنطينة.

التعليق: نلاحظ من خلال المعطيات ان الشركة قامت بجدولة استرداد مبالغ ضريبية معتبرة تخص سبعة فواتير مختلفة، بلغت القيمة الاجمالية للمبالغ خارج الرسم 1.275.561.33 دج، بينما وصل مجموع الرسم على القيمة المضافة القابلة للاسترجاع الى 242.357.23 دج، ومن الملاحظ ان عملية الاسترجاع الفعلي لهذه المبالغ قد تمت دفعة واحدة خلال شهر سبتمبر، رغم ان تواريخ الفواتير الاصلية تمتد على مدار عدة اشهر، مما يعكس تحسن مفاجئ في التدفقات النقدية الخارجة من مصلحة الضرائب لصالح الشركة.

سنة 2022:

حساب 70 مبيعات:

- مشتريات بضاعة من البيض و الدجاج تقدر ب 22.179.100 دج تحول إلى رقم أعمال عن طريق تطبيق هامش ربح قدر 1.12.

$$\text{أي } 22.179.100 \times 1.12 = 24.840.592 \text{ دج .}$$

- مشتريات مواد أولية (غذاء الأنعام) و القدرة ب 13.909.500 دج تحول إلى رقم أعمال عن طريق تطبيق معامل قيمة مضافة قدره 1.30.

$$\text{أي } 13.909.500 \times 1.30 = 18.082.350 \text{ دج معفى من الرسم على النشاط المهني.}$$

- مجموع رقم الأعمال المؤسس هو 42.922.940 دج + 6.214.000 دج أي أداء خدمات (الذبح). أي مجموع 49.436.940 دج يخضع منه 31.054.590 دج إلى الرسم على النشاط المهني، وإلى الرسم على القيمة المضافة والضريبة على الدخل الجمالي و 18.082.350 دج معفى من الرسم على النشاط المهني.

الرسم على القيمة المضافة :

لقد قاموا باسترجاع الرسم على القيمة المضافة لفواتير الشراء من شركة ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة. غير مسجلة محاسبيا وغير متطابقة مع فواتير الشراء وغير مسددة عن طريق البنك ، وهو ما يخالف المادة 30 من قانون الرسوم على رقم الأعمال ويتعلق الأمر بالفواتير المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): القيمة المضافة المسترجعة لفواتير الشراء .

رقم الفاتورة	تاريخ الفاتورة	المبلغ خارج الرسم	الرسم TVA	الشهر المسترجع فيه
مجموعة فواتير غير مسجلة محاسبيا	غير مسدد بشكيك	16.802.662	1.538.239.58	شهر فيفري
مجموعة فواتير غير مسجلة محاسبيا	غير مسدد بشكيك	2.835.000	255.150	جويلية
مجموعة فواتير غير مسجلة محاسبيا	غير مسدد بشكيك	2.355.000	211.950	سبتمبر
مجموعة فواتير غير مسجلة محاسبيا	غير مسدد بشكيك	2.835.200	255.168	أكتوبر
مجموعة فواتير غير مسجلة محاسبيا	غير مسدد بشكيك	4.185.300	376.677	نوفمبر
مجموعة فواتير غير مسجلة محاسبيا	غير مسدد بشكيك	5.003.600	950.684	ديسمبر
المجموع		34.016.762	3.587.868	

المصدر: مأخوذ من مصلحة الرقابة الجبائية لمركز الضرائب لولاية قسنطينة.

التعليق: يوضح الجدول وجود اختلالات تتعلق باسترجاع الرسم على القيمة المضافة بمبلغ إجمالي قدره 3.587.868 دج. وتتمثل المخالفة في ان مجموع فواتير الشراء من الشركة غير مسجلة محاسبيا، وغير متطابقة مع

فواتير الشراء الحقيقية، والاهم من ذلك انها غير مسددة عن طريق البنك. هذا التصرف يعد مخالفة صريحة للمادة 30 من قانون الرسوم على رقم الاعمال، مما يجعل هذا الرسم غير قابل للخصم، ويستوجب استرداده لصالح الخزينة

رسم التمهين:

لم يقوموا بالتصريح برسم التمهين بحسب ما تقضي به المادة 196 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة وحسب سجل الأجرة المقدم لسنة 2022 فان الأجر الخام هو 3.354.465 دج والذي سيطبق عليه معدل 1%.

سنة 2023:

- مشتريات بضاعة من البيض و الدجاج تقدر ب 19.645.500 دج تحول إلى رقم أعمال عن طريق تطبيق هامش ربح قدر 1.12.

$$\text{أي } 1.12 \times 19.645.500 = 22.002.960 \text{ دج.}$$

- إضافة إلى رقم الأعمال المصرح به لخدمات الذبح المقدّر ب 3.080.000 دج، سيخضع إلى الرسم على القيمة المضافة، الرسم على النشاط المهني و الضريبة على الدخل الجمالي.

- مشتريات مواد أولية (غذاء الأنعام) و القدرة ب 13.392.000 دج تحول إلى رقم أعمال عن طريق تطبيق معامل قيمة مضافة قدره 1.30.

$$\text{أي } 1.30 \times 13.392.000 = 17.409.600 \text{ دج معفى من الرسم على النشاط المهني.}$$

- مجموع رقم الأعمال المؤسس هو 39.412.560 دج + رقم أعمال الخدمات المصرح به (الذبح) المقدّر 3.080.000 دج أي مجموع 42.492.560 دج سيخضع إلى الرسم على القيمة المضافة، الرسم على النشاط المهني و الضريبة على الدخل الجمالي مع إعفاء ما قيمته 17.409.600 دج من الرسم على النشاط المهني.

الرسم على القيمة المضافة :

لقد قاموا باسترجاع الرسم على القيمة المضافة لفواتير شراء من شركة ذات الشخص و الوحيد وذات المسؤولية المحدودة . غير مسجلة محاسبيا وغير متطابقة مع فواتير الشراء وغير مسددة عن طريق البنك، وهو ما يخالف المادة 30 من قانون الرسوم على رقم الأعمال ويتعلق الأمر بالفواتير المبينة في الجدول:

الجدول رقم (06): الرسم على القيمة المضافة لفواتير الشراء لشركة ذات الشخص الوحيد.

رقم الفاتورة	تاريخ الفاتورة	المبلغ خارج الرسم	الرسم TVA	الشهر المسترجع فيه
مجموعة فواتير غير مسجلة محاسبيا	غير مسدد بشيك	3.695.000	332.550	شهر فيفري
مجموعة فواتير غير مسجلة محاسبيا	غير مسدد بشيك	5.025.000	468.000	أفريل

مجموعة فواتير غير مسجلة محاسبيا	غير مسدد بشكيك	5.305.000	477.450	جويلية
مجموعة فواتير غير مسجلة محاسبيا	غير مسدد بشكيك	10.732.400	965.916	أكتوبر
مجموعة فواتير غير مسجلة محاسبيا	غير مسدد بشكيك	7.660.000	689.400	ديسمبر
المجموع		32.417.400	2.933.316	

المصدر: مأخوذ من مصلحة الرقابة الجبائية لمركز الضرائب لولاية قسنطينة.

التعليق: يبين الجدول سلسلة اضافية من الفواتير التي تم استرجاع رسمها بقيمة 2.933.316 دج دون حق. مما نلاحظ غياب التسجيل المحاسبي وعدم الدفع عن طريق الصك البنكي لفواتير موزعة على مدار السنة. وصول المبالغ خارج الرسم الى اكثر من 32 مليون دج دون اثر بنكي، يؤكد وجود خرق لقواعد الرقابة الجبائية المطبقة على المشتريات.

من خلال ما تقدم وتبعا للمواد 18 - 19 و 20 من قانون الإجراءات الجبائية سيتم تصحيح رقم أعمالكم بالطريقة التالية:

2. تقييم رقم الأعمال:

(أ) الجدول رقم (07): رقم الأعمال المفوتر:

البيان	2020	2021	2022	2023
رقم الأعمال المؤسس	55.128.660	48.376.350	49.136.940	42.492.560
رقم الأعمال المصرح به	20.963.100	22.536.100	29.922.100	16.933.100
الفارق	34.165.560	25.840.250	19.214.840	25.559.460

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على المعطيات المأخوذة من مصلحة الرقابة الجبائية.

التعليق: يبين الجدول وجود فارق كبير بين رقم الاعمال المؤسس (الفعلي) ورقم الاعمال المصرح به لدى مصالح الضرائب خلال الفترة ما بين 2020 و 2023. وبناءا على المواد 18-19 و 20 من قانون الاجراءات الجبائية، يتضح ان هناك نقص حاد في التصريحات، حيث بلغ الفارق ذروته في سنة 2020 اكثر من 34 مليون دج وفي سنة 2023 اكثر من 25 مليون دج. هذا التباين يؤدي بالضرورة الى اعادة تقويم الضريبة على اساس الارقام الحقيقية المكتشفة من طرف مصلحة الرقابة.

(ب) في مجال الرسم على النشاط المهني TAP :

الجدول رقم (08): الوعاء الضريبي:

البيان	2020	2021	2022	2023
رقم الأعمال المؤسس	44.628.560	31.734.190	/	/
%2	10.500.100	16.642.160	/	/
رقم الاعمال المؤسس 1	/	/	31.054.590	25.082.960
%	/	/	18.082.350	17.409.600
رقم الأعمال المؤسس 1.5%				
رقم الأعمال المعفى				
مجموع رقم الأعمال المؤسس	55.128.660	48.376.350	49.136.940	42.492.560
رقم الأعمال المصرح به 2%			/	/
رقم الأعمال المصرح به 1%	2.250.000		6.214.000	3.080.000
رقم الأعمال المصرح به 1.5%	37.506.720	1.400.000	23.408.100	13.853.100
رقم الأعمال المصرح به المعفى	/	35.501.330	/	/
مجموع رقم الأعمال المصرح به	39.756.720	36.901.300	29.922.100	16.933.100
الفارق	15.371.940	11.475.050	19.214.840	25.559.460

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد المعطيات المأخوذة من مصلحة الرقابة الجبائية.

التعليق: يبين الجدول تطور الرسم على النشاط المهني بين عامي 2020 و 2023، مسلطا الضوء على وجود فارق مستمر بين رقم الاعمال المؤسسة الفعلي ورقم الاعمال المصرح به. نلاحظ اتجاها عاما نحو التراجع في اجمالي رقم الاعمال المؤسسة، حيث انخفض من 55.13 مليون في عام 2020 الى 42.49 مليون في عام 2023. وفي المقابل ظل الفارق (العجز في التصريح) كبير طوال الفترة، بل وسجل اعلى مستوياته في عام 2023 بمقدار

25.55 مليون دج، مما يشير الى وجود فجوة كبيرة بين النشاط الحقيقي و البيانات الجبائية المقدمة، وهو ما يؤثر مباشرة على تحصيل الايرادات الضريبية المحلية.

الجدول رقم (09): الحقوق والغرامات :

البيان	2020	2021	2022	2023
الحقوق الواجب تسديدها 1 %	105.001	166.422	/	/
الحقوق الواجب تسديدها 2 %	892.571	634.684	/	/
الحقوق الواجب تسديدها 1.5 %	/	/	465.819	376.244
مجموع الحقوق الواجب تسديدها	997.572	801.106	465.819	
الحقوق المسددة 1 %	375.067	355.013	97.710	/
الحقوق المسددة 1.5 %	/	/	/	46.200
الحقوق المسددة 2 %	45.000	28.000	/	/
مجموع الحقوق المسددة	420.067	383.013	97.710	46.200
الفارق	577.505	418.093	368.109	330.044
الغرامات	144.376	104.523	92.027	82.511
المجموع	721.881	522.616	460.136	412.555

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد المعطيات المأخوذة من مصلحة الرقابة الجبائية.

التعليق: يظهر الجدول اتجاه تنازلي في اجمالي الحقوق الواجب تسديدها، حيث انخفضت من 997.572 دج في عام 2020 الى 367.244 في عام 2023. ويلاحظ وجود فجوة مستمرة بين المبالغ المستحقة و المبالغ المسددة فعلا، مما ادى الى تسجيل فارق معتبر سنويا. اما الغرامات، فقد شهدت تراجعا تدريجي تماشيا مع انخفاض الحقوق الاجمالية، لكنها ظلت تشكل جزء ثابت من المجموع الكلي (حوالي 20%). مما يعكس استمرار اجراءات الرقابة الضريبية رغم انخفاض الوعاء الضريبي المسجل خلال هذه الفترة.

ج (في مجال الرسم على القيمة المضافة TVA):

الجدول رقم (10): الوعاء الضريبي :

البيان	2020	2021	2022	2023
رقم الأعمال المحقق 9 %	52.878.660	46.976.350	42.922.940	39.412.560
رقم الأعمال المحقق 19 %	2.250.000	1.400.000	6.214.000	3.080.000
مجموع رقم الأعمال المحقق	55.128.660	48.376.350	49.136.940	42.492.560
رقم الأعمال المصرح به 9 %	37.506.720	35.501.330	23.708.200	13.853.100

رقم الأعمال المصرح به 19%	2.250.000	1.400.000	6.214.000	3.080.000
مجموع رقم الأعمال المصرح به	39.756.720	36.901.330	29.922.200	16.933.100
الفرق الغير مصرح به	15.371.940	11.475.020	19.214.740	25.559.460

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد المعطيات المأخوذة من مصلحة الرقابة الجبائية.

التعليق: يكشف الجدول الخاص بالرسم على القيمة المضافة عن تراجع ملحوظ في رقم الاعمال المحقق الاجمالي، حيث انخفض من 55.128.660 في عام 2020 الى 42.492.560 دج في عام 2023. النقطة الاكثر اثارة للاهتمام هي التباين المتزايد بين الارقام المحققة و المصرح بها، ففي حين كان الفارق غير المصرح به يشكل نسبة اقل في بداية الفترة، اصبح في عام 2023 (25.559.460 دج) اكبر بكثير من رقم الاعمال المصرح به (16.933.100). يشير هذا بوضوح الى توسع فجوة التهرب او نقص التصريح الضريبي لدى المكلف التابع لمركز الضرائب لولاية قسنطينة خلال السنوات الاخيرة.

الجدول رقم (11): الحقوق والغرامات :

البيان	2020	2021	2022	2023
الحقوق الواجب تسديدها 9 %	4.759.079	4.227.872	3.863.065	3.547.130
الحقوق الواجب تسديدها 19 %	427.500	226.000	1.180.660	585.200
مجموع رقم الأعمال الواجب التسديد	5.186.579	4.453.872	5.043.725	4.132.330
الحقوق المسددة 9%	3.375.605	3.195.120	2.133.738	1.246.779
الحقوق المسددة 19%	427.500	226.000	1.180.660	585.200
مجموع الحقوق المسددة	3.803.105	3.421.120	3.314.398	1.831.979
الفرق	1.383.474	1.032.752	1.729.327	2.300.351
الرسم المسترجع المعاد إدماجه	3.182.200	3.293.979	3.587.868	2.933.316
مجموع الرسم على القيمة المضافة	4.565.674	4.326.731	5.317.195	5.233.667
الغرامات	1.141.419	1.081.683	1.329.299	1.308.417
المجموع الواجب تسديده	5.707.093	5.408.414	6.646.494	6.542.084

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على المعطيات المأخوذة من مصلحة الرقابة الجبائية.

التعليق: تظهر البيانات للمطالبة المالية بين 2020 و 2023 تذبذبا في رقم الاعمال الاجمالي مع الملاحظة اتجاه تنازلي عام. يبرز الجدول وجود فجوة مستمرة بين الحقوق الواجبة والحقوق المسددة فعلا، مما ادى الى تراكم غرامات سنوية تجاوزت قيمتها مليون دينار في كل سنة. بلغ اجمالي المبالغ الواجب تسديدها ذروته في سنة 2022 بـ 6.646.494 دج مما يشير الى وجود صعوبات في الالتزام الضريبي التام خلال المواعيد المحددة.

3. في مجال الضريبة على الربح:

سيتم احتساب 5 % من رقم الأعمال المؤسس لتحديد النتيجة الجبائية:

سنة 2020 رقم الأعمال المؤسس هو $55.128.660 \times 5\% = 2.756.433$ دج

سنة 2021 رقم الأعمال المؤسس هو $48.376.350 \times 5\% = 2.418.817$ دج

سنة 2022 رقم الأعمال المؤسس هو $49.136.940 \times 5\% = 2.456.847$ دج

سنة 2023 رقم الأعمال المؤسس هو $42.492.560 \times 5\% = 2.124.628$ دج

التعليق: بناء على احتساب 5% من رقم الأعمال المؤسس لتحديد النتيجة الجبائية، نلاحظ تراجع تدريجي في قيمة هذه النتيجة من 2.756.433 دج في سنة 2020 الى 2.124.628 دج سنة 2023. هذا الانخفاض يرتبط مباشرة بتراجع النشاط التجاري للمؤسسة خلال هذه الفترة، مما أدى الى تقليص الوعاء الضريبي الخاضع للضريبة على الربح.

الجدول رقم (12): الوعاء الضريبي :

البيان	2020	2021	2022	2023
الربح المؤسس	2.756.430	2.418.810	2.456.840	2.124.620
الربح او الخسارة المصرح بها	-41.994.040	-33.995.620	-23.658.590	-88.624.460
<u>أرباح أو خسائر أخرى</u>				
صيدلية	+6.331.710	+7.344.470	/	/
مرقي عقاري	-1.840.120	-728.400	/	/
معالجة النفايات	-3.470.790	+713.890	/	/
مجموع الأرباح او الخسائر المصرح بها	-40.973.240	26.665.660	-23.658.590	-88.624.460
الفارق	+43.973.240	+29.084.470	+26.115.430	+90.749.080

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على المعطيات المأخوذة من مصلحة الرقابة الجبائية.

التعليق: يظهر الجدول تذبذبا حادا في النتائج المالية للمؤسسة بين عامي 2020 و 2023، حيث سجل عام 2023 عجزا كبيرا قدره -88.624.460 دج، نلاحظ وجود فوارق جوهرية ومستمرة بين الأرباح المصرح بها وبين النتائج بعد الرقابة الجبائية، مما يشير الى ان عمليات التدقيق و المراجعة من قبل مصلحة الرقابة الجبائية تؤدي دائما الى اعادة تقييم الوعاء الضريبي بشكل يختلف تماما عن التصريحات الاولى للمؤسسة.

الجدول رقم (13): الحقوق والغرامات :

البيان	2020	2021	2022	2023
الحقوق الواجب تسديدها	832.751	637.407	649.957	540.325
الحقوق المسددة	10.000	10.000	10.000	10.000
الفارق	822.751	627.407	639.957	530.325
العقوبات	205.688	156.852	159.989	132.581
المجموع الواجب تسديده	1.028.439	784.259	799.946	662.906

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على المعطيات المأخوذة من مصلحة الرقابة الجبائية.

التعليق: يوضح الجدول فجوة كبيرة بين الحقوق الواجب تسديدها و بين المبالغ المدفوعة فعلا، حيث يلاحظ ان الحقوق المسددة بقيت ثابتة عند مبلغ رمزي (10.000) طوال السنوات الاربع، وهو مبلغ ضئيل جدا مقارنة بالحقوق الواجبة. هذا التفاوت أدى الى تراكم فروقات مالية معتبرة أضيفت اليها عقوبات، ليصل اجمالي الواجب تسديده في عام 2020 الى اكثر من مليون، قبل ان ينخفض تدريجيا ليصل الى 662.906 دج في عام 2023 نتيجة انخفاض الوعاء الخاضع للضريبة في تلك السنة.

الجدول رقم (14): رسم التمهين:

البيان	2022
الأجرة الخام	3.354.460
المعدل الحقوق 1%	33.545
الغرامات	8.386
المجموع	41.931

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على المعطيات المأخوذة من مصلحة الرقابة الجبائية.

التعليق: يوضح الجدول ان الوعاء الخام قد بلغ 3.354.460 دج. وبناءا على تطبيق المعدل القانوني بنسبة 1% بلغت قيمة الحقوق الاصلية 33.545 دج. ومع ذلك تسبب التأخر في التسديد في فرض غرامات اضافية بقيمة 8.386 دج، مما رفع المبلغ الاجمالي الواجب دفعه الى 41.931 دج يعكس هذا زيادة في العبء المالي بنسبة ملحوظة نتيجة لـ:

- **العقوبات والغرامات:** تم احتساب نسب العقوبات والغرامات وفقا لنصوص القانون لاسيما المواد 192 ، 193 و196 مكرر سبعة من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة والمادة 116 من قانون الرسوم على رقم الأعمال.

التعليق:

مما سبق يمكن استخلاص التحليل التالي:

- تحليل رقم الاعمال و التهرب التصريحي: يظهر من الجداول وجود فجوة كبيرة ومستمرة بين رقم اعمال المؤسسة الحقيقي و رقم الاعمال المصرح به. هناك تراجع تدريجي في رقم اعمال المؤسسة الاجمالي حيث انخفض من حوالي 55.1 مليون دج في 2020 الى 42.4 مليون دج في 2023 .

مما يدل على ان المؤسسة تصرح بمبالغ اقل بكثير من الواقع، على سبيل المثال في سنة 2022 كان الفارق 34.1 مليون دج بينما في سنة 2023 استقر الفارق عند 25.5 مليون دج. هذا يشير الى استمرارية ظاهرة نقص التصريح طول فترة الدراسة.

- الرسم على النشاط المهني والقيمة المضافة:

TAP: تظهر الجداول اعادة تقييم للحقوق الواجبة بناءا على الارقام الحقيقية، الفوارق المحسوبة تعكس المبالغ الضخمة لم يتم دفعها في حينها مما استوجب تدخل الرقابة الجبائية لتصحيح الوعاء الضريبي.

TVA: نلاحظ وجود فوارق بين الحقوق الواجب تسديدها و الحقوق المسددة، ففي سنة 2020 كانت الحقوق الواجبة تقدر ب 5.1 مليون دج بينما الحقوق المسددة تزيد عن 3.8 مليون دج.

نتائج الضريبة و الربح IBS:

سجلت المؤسسة ارباحا خاضعة للضريبة سنة 2020 و 2021 لكن انتقلت الى وضعية خسارة سنة 2023(حوالي 88.6 مليون دج). رغم التصريح بالخسائر قامت مصلحة الضرائب بإيجاد فوارق ناتجة عن التدقيق، مما ادى الى فرض ضرائب اضافية IBS بناءا على النتيجة المعاد حسابها بنسبة 5٪ من رقم الاعمال في بعض الحالات.

- الحقوق، الغرامات و العقوبات:

هذا الجزء هو الاكثر حساسية في الجداول حيث يظهر الاثر المالي للرقابة الجبائية.

العقوبات: تم فرض عقوبات مالية معتبرة نتيجة الفوارق المكتشفة، في سنة 2022 بلغت العقوبات 205.688 دج، ورغم انخفاض المبلغ في 2023 (132.581 دج) الى انها تظل عبئا ماليا ناتجا عن عدم الالتزام بالتصريحات الصحيحة.

رسم التمهين: الجدول الخاص بسنة 2022 يظهر خضوع المؤسسة لرسم التمهين بمبلغ اجمالي مع الغرامات قدره 41.931 دج مما يشير الى شمولية الرقابة لكافة الاوعية الضريبية.

استنتاج عام:

تشير المعطيات الى ان المؤسسة تعاني من عدم انتظام جبائي واضح حيث تعتمد استراتيجية التصريح الناقص لتقليل العبء الضريبي، الا ان نتائج الرقابة الجبائية ادت الى:

- استرجاع حقوق الضريبة الضائعة بمبالغ هامة.
- تحميل المؤسسة اعباء اضافية تتمثل في الغرامات و عقوبات التأخير.
- تراجع ملاءة المالية للمؤسسة خاصة في 2023 التي شهدت عجزا كبيرا.

المطلب الثاني: الطريقة الحديثة بعد ادخال الرقمنة.

كان المحققون يتجهون الى المفتشيات من اجل جلب الملف الكامل للمكلف بالضريبة الخاضع للمراقبة. وذلك لمعرفة جميع معلوماته الشخصية وكذا التصريحات الشهرية و السنوية.

اما في اطار الرقمنة فان المحقق يقوم بنسخ محضر المعاينة الخاص بالموجودات الخاصة بالمؤسسة، بتاريخ المعاينة وإدراجها ضمن الحساب الالكتروني للمكلف. وهذا باستعمال نظام جبايتك حيث يتم الاطلاع على هذه المعلومات كما يلي:

• بوابة جبايتك:

اما فيما يخص نظام الدفع جبايتك فهي نسخة نهائية في عملية رقمنة الادارة الجبائية، وتعتبر النسخة المطورة لنظام التسيير الجبائي، الفرق بينهما هو ان نظام الدفع جبايتك قائم على قاعدة معطيات وطنية، أي ان عملية البحث عن تصريحات المكلف بالضريبة موضوع التحقيق تكون على مستوى الوطني. أما نظام التسيير الجبائي فعملية البحث عن تصريحات المكلف بالضريبة موضوع التحقيق تكون على مستوى ولائي. ولم يتم التطرق الى مراقبة التصريحات في نظام جبايتك، لأنه لا يزال المحققين الجبائيين لدى مديرية الضرائب لولاية قسنطينة يعتمدون على الطريقة الكلاسيكية في عمليات الرقابة الجبائية.

المطلب الثالث: مساهمة الرقمنة في عملية التحقيق المحاسبي.

توفر الرقمنة تسهيلات في عملية التحقيق المحاسبي منها:

- يمكن للرقمنة تسريع عملية التحقيق المحاسبي من خلال الوصول السريع للبيانات المالية وتحليلها بشكل فوري.
- تساهم الرقمنة عملية التحقيق المحاسبي في تحسين جودة ودقة عمليات التحقيق والفحص المالي.
- تساعد الرقمنة على اكتشاف الاخطاء و المخالفات بشكل افضل.

-توفر الرقمنة تخزينا امنا و موثوقا للبيانات المحاسبية، مما يضمن الحفاظ على سجلات دقيقة و متكاملة للتحقيقات الحالية و المستقبلية.

- تطبيق العقوبات على المتجاوزين بشكل اكثر فعالية.

- تسهيل على السلطات الجبائية رصد التلاعبات المحتملة و تجنب التهرب الضريبي.

المطلب الرابع: دراسة تطور مؤشرات التحصيل للسنوات قبل وبعد تطبيق نظام جبايتك.

من خلال الدراسة الميدانية بمصلحة القباضة بمركز الضرائب، تبين أن تبني نظام SAP قد ساهم بشكل جوهري في عقلنة الوقت والجهد، عبر الحد من ظاهرة الاكتظاظ وطول فترات الانتظار التي كانت تمس المركز سابقا. وعلى الصعيد التشغيلي أدى هذا النظام إلى تحسن وتيرة أداء الأعوان لمهامهم الوظيفية، وخاصة مصلحة "التحصيل" التي تعتبر حلقة الوصل مع المكلفين، ويسعى هذا التحول الرقمي إلى استبدال طرق الدفع التقليدية بمنظومة تحصيل إلكترونية .

1- التصريح الجبائي للمكلف:

بعد مرور المكلف بالضريبة على المصالح المختصة يحصل على اسم مستخدم رقم PB وكلمة سر. بحيث أن هذه الأخيرة صالحة للاستخدام مرة واحدة فقط، حيث يفرض النظام تغييرها فور الدخول لضمان خصوصية العمليات عبر هذا النظام، تتيح المنصة للمكلفين استعراض كافة الخدمات والالتزامات التصريحية (سواء كانت شهرية أو سنوية). من خلال أيقونة Obligat d'épôt déclaration مما يعزز من كفاءة الامتثال الضريبي.

تتميز هذه الخدمة بالمزايا التالية :

- مجانية وسهولة الولوج إليها . توفير بيئة عمل آمنة ومتاحة بشكل مستمر .

- توفير لوحة تحكم تسمح للمكلف بتتبع دقيق لكافة العمليات المنفذة .

- تسهيل عملية تبادل المعلومات مع المكلفين .

1.1 - طريقة التصريح الإلكتروني الشهري:

تتم عملية التصريح الشهري بشكل بسيط حيث يقوم المكلف بالضريبة باختيار خط الضريبة المراد التصريح بها حسب الشكل التالي:

الشكل رقم (07) : خطوط الالتزامات الضريبية الواجب التصريح بها.

Formulaire	Période	Début de période	Fin de période	Type de revenu	Date d'échéance	Date de justificatif
IRG: Professionnel Acomptes Provisionnels	2ème Trimestre 2024	1 avr. 2024	30 juin 2024	Impôt revenu global - Prof...	20 juin 2024	>
TAP: Régime général	Mai 2024	1 mai 2024	31 mai 2024	Taxe sur activ. professionnelle	20 juin 2024	>
TAP: Régime général	Juin 2024	1 juin 2024	30 juin 2024	Taxe sur activ. professionnelle	20 juil. 2024	>
TAP: Régime général	Juillet 2024	1 juil. 2024	31 juil. 2024	Taxe sur activ. professionnelle	20 août 2024	>
TAP: Régime général	Août 2024	1 août 2024	31 août 2024	Taxe sur activ. professionnelle	20 sept. 2024	>
TAP: Régime général	Septembre 2024	1 sept. 2024	30 sept. 2024	Taxe sur activ. professionnelle	20 oct. 2024	>
TAP: Régime général	Octobre 2024	1 oct. 2024	31 oct. 2024	Taxe sur activ. professionnelle	20 nov. 2024	>
TVA: Régime général	Mai 2024	1 mai 2024	31 mai 2024	Taxe sur la valeur ajoutée	20 juin 2024	>

المصدر: البوابة الإلكترونية لجبايتك لمكلف بالضريبة تابع لمركز الضرائب قسنطينة.

يجب على المكلفين بالضريبة إدخال المبالغ الضريبية بدقة في الخانات المخصصة ضمن التصريح الإلكتروني لكل ضريبة على حدى، حيث يقوم النظام بحساب مبلغ الضريبة آلياً، كما يمكن التأكد من صحة العمليات حيث تتيح المنصة إمكانية تصحيح الأخطاء في حال وجودها.

عند التأخير عن التصريح في الآجال المحددة سيتم حساب وفرض الغرامات عن التصريحات المعنية بشكل تلقائي.

يتم إعلام المكلف بآخر أجل للقيام بعملية التصريح الإلكتروني لكل نوع من أنواع الضرائب الواجبة التصريح.

2.1. طريقة التسديد:

عند التأكد من التصريح الإلكتروني واختفاء خط الضريبة المصرح بها على سطح البوابة، يقوم المكلف بطباعة الإشعار بالتسديد Avis à payer والذهاب إلى قبضة المركز في مصلحة الصندوق أين تتم عملية التسديد.

الشكل رقم(08): طريقة التسديد.

Synthèse des partenaires									
Lettre de paiement Pour 3000133076									
Année Date	Libé. Dates	Désignation de l'organe	Montant payé	Dev.	Caisse pour	T.	CA	Montant payé	Dev.
2024/01/01	17.01.2023	Paiement par chèque manuel	20.180,00	0,00	C	01002007000	20.180,00	0,00	00000000
2024/01/01	18.01.2023	Paiement par chèque manuel	25.500,00	0,00	C	01002007000	25.500,00	0,00	00000000
2024/01/01	19.01.2023	Paiement par chèque manuel	5.000,00	0,00	C	01002007000	5.000,00	0,00	00000000
2024/01/01	20.01.2023	Paiement par chèque manuel	25.500,00	0,00	C	01002007000	25.500,00	0,00	00000000
2024/01/01	21.01.2023	Paiement par chèque manuel	43.500,00	0,00	C	01002007000	43.500,00	0,00	00000000
2024/01/01	22.01.2023	Paiement par chèque manuel	12.150,00	0,00	C	01002007000	12.150,00	0,00	00000000
2024/01/01	23.01.2023	Paiement par chèque manuel	78.000,00	0,00	C	01002007000	78.000,00	0,00	00000000
2024/01/01	24.01.2023	Paiement par chèque manuel	49.600,00	0,00	C	01002007000	49.600,00	0,00	00000000
2024/01/01	25.01.2023	Paiement par chèque manuel	49.770,00	0,00	C	01002007000	49.770,00	0,00	00000000
2024/01/01	26.01.2023	Paiement par chèque manuel	41.500,00	0,00	C	01002007000	41.500,00	0,00	00000000
2024/01/01	27.01.2023	Paiement par chèque manuel	1.310.000,00	0,00	C	01002007000	1.310.000,00	0,00	00000000
2024/01/01	28.01.2023	Paiement par chèque manuel	200.000,00	0,00	C	01002007000	200.000,00	0,00	00000000
2024/01/01	29.01.2023	Paiement par chèque manuel	500.000,00	0,00	C	01002007000	500.000,00	0,00	00000000

المصدر: من مخرجات نظام SAP لقبضة مركز الضرائب قسنطينة.

يتم الدخول من طرف أمين الصندوق وأعوانه إلى قائمة المدفوعات Liste paiements، حيث تحتوي هذه النافذة على جميع المعلومات المتعلقة بتسديد الالتزامات الضريبية، تفاصيل كيفية تسديد المبلغ، المبلغ الذي تم تسديده والجهة التي تم فيها التسديد وكذلك اليوم والساعة التي تم فيها التسديد، ويستخرج الإثبات الذي يضمن حق المكلف بالضريبة بأنه قام بتسديد مستحقاته الجبائية Quittance d'encaissement déclaration.

يمكن أن يتم التسديد نقداً أو عن طريق صك بنكي أو بريدي.

ملاحظة: لم تتوفر بعد خدمة عملية التسديد عن بعد في مركز الضرائب قسنطينة .

2. الاطلاع على حالة المكلف بالضريبة:

للإطلاع على حالة المكلف والالتزامات المصرح بها من طرف شركة SARL L'étoile de l'est، نقوم بالدخول إلى قائمة Courrier oblig كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (09) : الالتزامات المصرح بها من طرف المكلف بالضريبة.

CL	Status	N° ebice	CIP4	Echéance	Date d'entrée	CatConEnt	Mofap	Date d'engne	Firme.t	CrRecoue	Cpte contrats
50000512428		0325	17.02.2024	17.02.2024	TLS-M	X	2000152276	31.01.2025			200000568378
400040040000		0325	28.02.2024	28.02.2024	TVA-M	X	2000152276	28.02.2025			200000568378
400040840009		0225	22.03.2024	12.03.2024	IRG-M	X	2000152276				200000568378
40004010409		0225	22.03.2024	14.03.2024	TLS-M	X	2000152276				200000568378
400041010549		0225	20.03.2024	14.03.2024	TVA-M	X	2000152276	11.04.2025			200000568378
400041010549		0225	20.03.2024	14.03.2024	IRG-M	X	2000152276				200000568378
500015544558		T125	20.03.2024	12.03.2027	IBS-AC3	X	2000152276				200000568378
50000212448		0325	20.04.2024		TLS-M		2000152276				200000568378
500000022411		0425	22.05.2024		TVA-M		2000152276	30.04.2025			200000568378
500000022412		0325	25.06.2024		TLS-M		2000152276				200000568378
50000212441		0425	20.05.2024		TLS-M		2000152276				200000568378
50000212442		0425	21.06.2024		TLS-M		2000152276	31.05.2025			200000568378
50000212443		0025	20.07.2024		TLS-M		2000152276	31.06.2025			200000568378
50000212444		0725	20.08.2024		TLS-M		2000152276	31.07.2025			200000568378
50000212446		0025	21.05.2024		TLS-M		2000152276	31.08.2025			200000568378
50000212446		0025	20.09.2024		TLS-M		2000152276	31.10.2025			200000568378
50000212447		1025	20.11.2024		TLS-M		2000152276	31.10.2025			200000568378
50000212448		1128	21.03.2024		TLS-M		2000152276	31.11.2025			200000568378
50000212449		1124	21.03.2024		TLS-M		2000152276	31.12.2025			200000568378

المصدر: من مخرجات نظام SAP لقباضة مركز الضرائب قسنطينة.

من أجل تسهيل عملية مراجعة البيانات من طرف موظفي إدارة المركز، يتم تمييز التصريحات الجبائية باستخدام ألوان وأشكال مختلفة، مما يساعد كذلك في تحرير الغرامات والعقوبات عند التأخير دون العودة إلى الملفات والسجلات اليدوية.

- المثلث باللون الأصفر يعني لم يحن موعد الاستحقاق.
- الدائرة الخضراء تمثل الالتزامات المصرح بها.

الشكل رقم(10): الالتزامات المصرح بها غير مدفوعة

Synthèse des partenaires

Partenaire/Compte/Contrat

1000662559

20000789123

1000551234

200065678

200066624

200063633

1600019466

34000134742

67000559733

Designation

SAID MEBROUK

01 Compte aux. uni

A001 TVA Assujettaser

A002 IRG Assujettaser

A003 IRS-Impôt bénéfici

A004 TAP Assujettaser

A016 TAPP-Taxe d'app

A034 BIGP Assujettase

A068 ERA Erats Récap

Données de base

Partenaire

1000662559

Nom

MEBROUK, SAID

Téléphone

+213 550 123 456

Télécopie

+213 550 123 456

Liste postes

Correspond.

Court. oblig.

Late paem.

Late des Dec

Dossiers

S8. compte

postes approchés

Solde du compte pour 1000662559

P	Icone	Stat.	CPd	N°	lasse	famue	Ty	recette	9	Montant	Date	pièce	N°	de	pièce	Dte	rapp.	Opd	Pr	TP	ordre	Pce	rapp.	Ech.	nette	Créé	pal	Stá
				1224	100019894651	IRG		750		18.04.2024			10026697813			6032	PE02	PE						20.04.2024	EXT000662559	CDI		
				1224	100019894614	TVA		750		18.04.2024			10026697815			6000	PE02	PE						20.04.2024	EXT000773660	CDI		
				0125	100018881414	TAPP		90		08.04.2024			400001298600			6012	PE00	PP						20.02.2024	BATCHUSER	CDI		
				0125	100018881449	TAPP		90		23.03.2024			400010770915			6012	PE02	PP						20.02.2025	BATCHUSER	CDI		
				0125	100018881449	TAPP		66		23.03.2024			400010019197			6012	PE00	PP						20.03.2024	BATCHUSER	CDI		
				0125	100018881449	TAPP		300		23.03.2024			400020722964			6012	PE00	PP						20.04.2024	BATCHUSER	CDI		
				0125	100018881449	TAPP		2.500		18.04.2024			960000163662			4080	C100	DE						20.04.2024	EXT000662559	CDI		
								3.600																				
								4.250																				

المصدر: من مخرجات نظام SAP لقباضة مركز الضرائب قسنطينة.

- الدائرة باللون الأحمر تعني أن الالتزامات المصرح بها غير مسددة.

بالدخول إلى قائمة Liste des postes يتضح من خلال الشكل أن المكلف بالضريبة قام بالتصريح الإلكتروني إلا أنه لم يتم تسديد ما عليه من ديون في الآجال المحددة من طرف الإدارة الجبائية.

في هذه الحالة يمكن للمكلف بالضريبة أن يقوم بالتصريح الإلكتروني عن بعد دون أن يسدد ما عليه من ديون جبائية طوعياً، إلا إذا قام بطلب المستخرج الضريبي L'extract de role الذي يعتبر الإثبات للحصول الجبائي.

الشكل رقم(11): المكلف بالضريبة دائن لمركز الضرائب قسنطينة.

urhu...

المصدر: من مخرجات نظام sap لقباضة مركز الضرائب قسنطينة.

- السهم الأحمر يعني المكلف بالضريبة دائن.

3. الغرامات والعقوبات المطبقة عند التأخر عن دفع الضرائب والرسوم:

عند تأخر المكلف بالضريبة عن تسديد ما عليه من ديون جبائية، كما تظهره النافذة من خلال قائمة Liste des postes بظهور الدائرة الحمراء التي تعني أن تاريخ الدفع في الآجال قد انتهى.

الشكل رقم (12): المكلف بالضريبة مدين لمركز الضرائب قسنطينة.

المصدر: من مخرجات نظام SAP لقباضة مركز الضرائب قسنطينة.

تفرض القباضة على المكلف بالضريبة غرامة تأخير تقدر بنسبة 10% مباشرة في اليوم التالي لانتهاء الشهر وإذا استمر التأخير تزيد نسبة الغرامة بـ 3% عن كل شهر تأخير حتى تصل إلى 25% كأقصى حد.

إن استمر المكلف ولم يسدد ما عليه تشعره القباضة بما عليه من ديون جبائية حيث يكون التحصيل ودياً ويتضمن اتفاقاً حول طريقة التسديد ومدته، أو يكون التحصيل جبرياً باتخاذ إجراءاته المعمول بها.

4 . تطور التحصيل الضريبي في مركز الضرائب قسنطينة خلال الفترة من 2022 الى 2025:

زود مركز الضرائب قسنطينة بالنظام المعلوماتي جبايتك بتاريخ 02 ماي 2023. فعرف التحصيل الضريبي على مستوى مركز الضرائب تباين من سنة لأخرى موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (15): قيم التحصيل الضريبي في مركز الضرائب قسنطينة خلال الفترة من 2022 الى 2025:

نوع الضريبة/الرسم	2022	2023	2024	2025
الضريبة على الدخل الإجمالي	1241672353	461536368	1803760782	1977291452
الضريبة على ارباح الشركات	532633121	692405022	631277668	1064264569
حقوق التسجيل و الطابع	57904138	62261893	73264750	168168197
الرسم على القيمة المضافة	1751732663	1817744971	1683100000	1729832632

الرسم على النشاط المهني	1193217109	904144205	875443838	31150818
تحصيلات اخرى	214173671	1196862864	374886629	602758368
المجموع	4991333055	5134955323	5441733667	5853823398

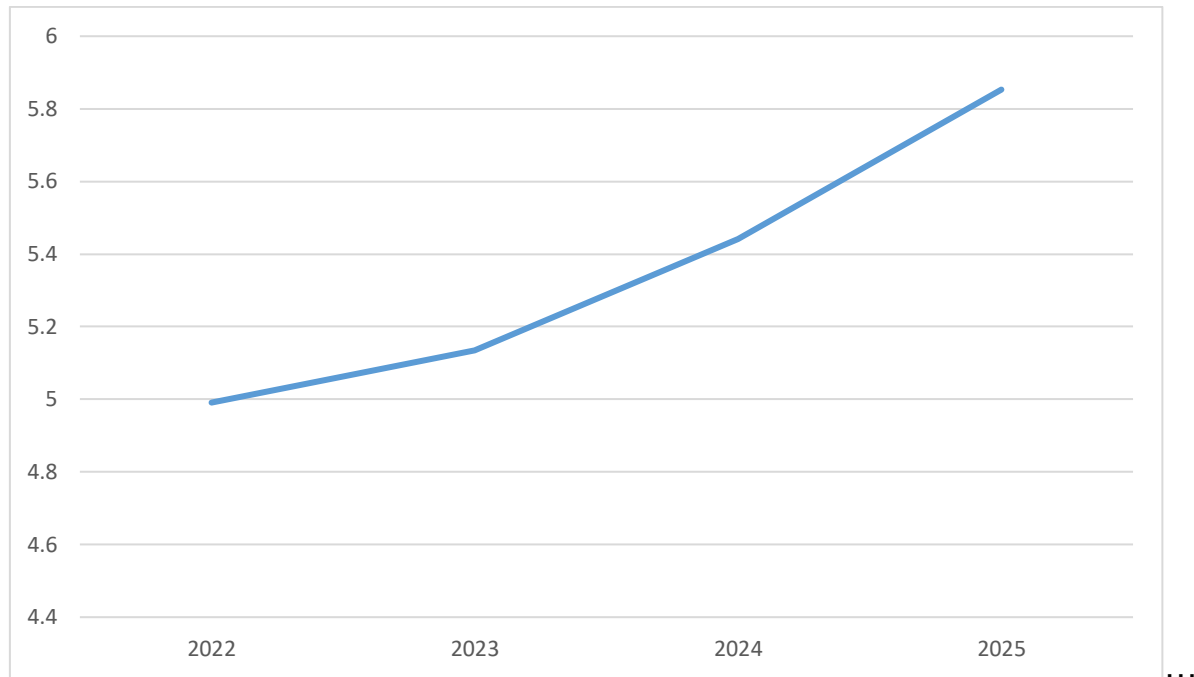
المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الاحصائيات المديرية الفرعية للتحويل قسنطينة.

من خلال تحليل الجدول اعلاه تبين لنا زيادة واضحة في قيم التحويل الضريبي اجمالا من سنة لأخرى بحيث:

- من السنة 2022 الى 2023 بعد ادخال الرقمنة زادت نسبة التحويل بنسبة 10%.
- من السنة 2023 الى 2024 زادت نسبة التحويل ب 10.5%.
- سنة 2025 كانت نسبة التحويل فيه احسن تقدر ب 13%.

ولقد تم ترجمة الاحصائيات في شكل المنحنى البياني الموضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (13): احصائيات مركز الضرائب خلال 2022 الى 2025.



الوحدة بالمليون.

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على احصائيات المديرية الفرعية للتحويل قسنطينة.

التعليق: يشير الرسم البياني الى منحنى تصاعدي مستمر طول الفترة الزمنية، تبدأ القيم من حوالي 5 ملايين في عام 2022 لتصل الى قرابة 5.8 ملايين في عام 2025 من خلال التحليل الزمني للدراسة تبين ان:

- الفترة (2022-2023): شهدت نمو طفيفا و تدريجيا، حيث ارتفعت القيمة من 5.0 الى حوالي 5.1 ملايين.

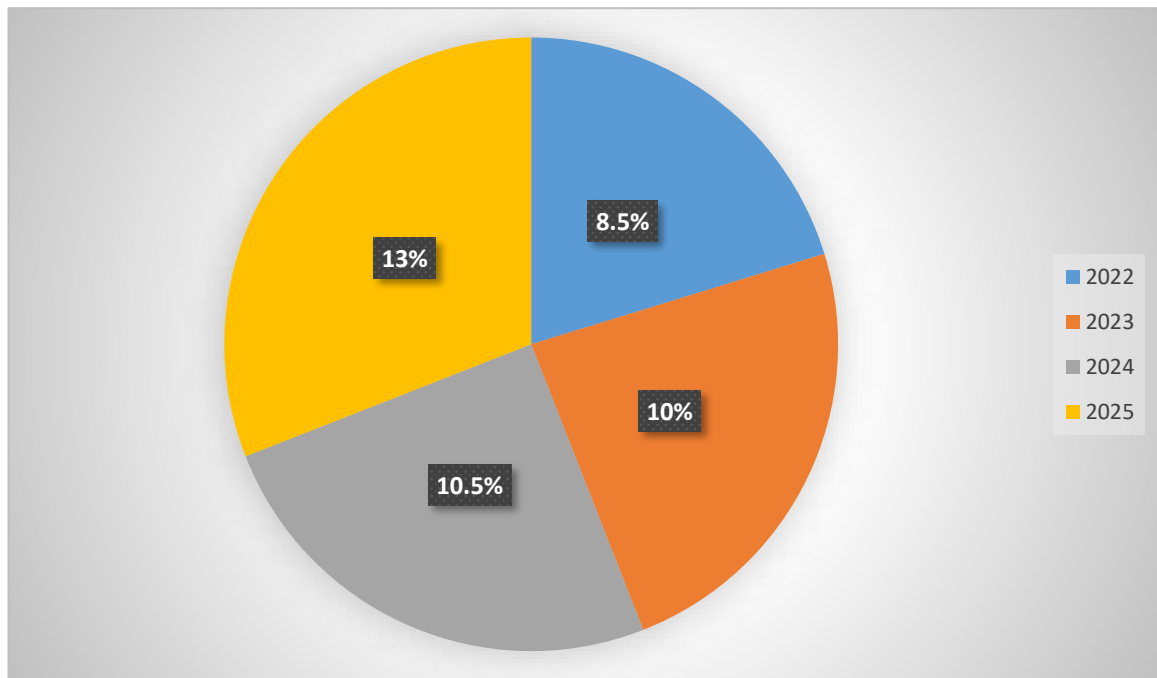
- الفترة (2023-2024): نلاحظ زيادة في سرعة النمو، حيث قفز المنحنى ليتجاوز حاجز 5.4 ملايين.
- الفترة (2024-2025): تمثل هذه المرحلة النمو الأكبر و الأسرع حيث ارتفع المنحنى بشكل حاد ليصل الى ذروته عند حوالي 5.8 ملايين.

من هذا نلاحظ نسبة النمو الاجمالية بلغت على مدار السنوات الاربعة حوالي 16% (اي زيادة قدرها 0.8 مليون وحدة). كما يتضح ان الزيادة المحققة في الفترة الاخيرة (2024-2025) تفوق بمراحل تلك المحققة في الفترة الاولى مما يدل على وتيرة نشاط متسارعة.

ومن هذا نستخلص بأن الرسم البياني يعكس نحسنا مستمرا في المؤشرات الاحصائية لمركز الضرائب، قد يعود هذا الارتفاع الى تحسين اليات التحصيل الضريبي، توسع الوعاء الضريبي او انتعاش النشاط الاقتصادي في ولاية قسنطينة خلال هذه الفترة.

كما تم أيضا ترجمة قيم التحصيل الضريبي في شكل دائرة نسبية موضحة في الشكل التالي :

الشكل رقم (14): قيم التحصيل الضريبي.



المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على احصائيات المديرية الفرعية للتحصيل قسنطينة.

التعليق: بناءا على الدائرة النسبية والمعطيات، نلاحظ تصاعد مستمر في قيم التحصيل الضريبي مع تسجيل قفزة نوعية تزامنت مع ادخال الرقمنة في النظام الاداري. بحيث شاهدت المردودية الضريبية تحسنا تدريجيا يعكس فعالية الاجراءات المتخذة:

- الفترة 2023-2022 سجلت نسبة التحصيل زيادة بنسبة 10% مباشرة بعد البدء في تطبيق نظام الرقمنة، مما يدل على استجابة اولية للنظام الجديد.

- الفترة 2023-2024 استمرت وتيرة النمو لتصل الى 10.5% وهو ما يشير الى استقرار النظام الرقمي و تحكم الادارة في ادواته بشكل افضل.
- سنة 2025 تعتبر سنة افضل اداء على الاطلاق حيث بلغ نسبة التحصيل فيها 13% وهو ما يظهر جليا كأكبر حصة في الدائرة النسبية.

بحيث:

سنة 2022 الذي يمثلها اللون الأزرق السماوي في الدائرة النسبية، يمثل نقطة انطلاق والقاعدة المرجعية قبل التوسع الكبير.

سنة 2023 الذي يمثلها اللون البرتقالي يظهر اتساع الحصة بنسبة 10% مقارنة بالسنة السابقة.

سنة 2024 الذي يمثلها اللون الرمادي يعكس استمرارية التصاعد و تراكم الخبرة الرقمية في التحصيل.

سنة 2025 الذي يمثلها اللون الأصفر يمثل القطاع الاكبر مساحة، مما يؤكد ان هذه السنة حققت اعلى الايرادات الضريبية في السلسلة الزمنية.

ومن هذا تؤكد الدراسة ان التحول الرقمي في قطاع الضرائب قد اتى بثماره بشكل ملموس. حيث انتقلت نسبة التحسن من 10% في بدايات الرقمنة لتصل الى 13% سنة 2025، هذا التصاعد يعكس تقليص التهرب الضريبي ورفع كفاءة عمليات التحصيل الميداني.

المبحث الرابع: عرض وتحليل اسئلة المقابلة.

يتناول هذا المبحث منهجية الدراسة ومجالاتها، كما سيتم تبيان أداة الدراسة المستعملة وطريقة إعدادها.

المطلب الأول: منهجية الدراسة ومجالاتها

سيتم التطرق إلى منهجية الدراسة والمجالات.

1. **منهجية الدراسة:** تهدف من خلال هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي تلعبه الرقمنة في تفعيل الرقابة الجبائية وقد تم القيام بدراسة ميدانية في ولاية قسنطينة في هذا الصدد، وتم اتباع المنهج الوصفي التحليلي بهدف دراسة الظاهرة، وجمع الحقائق والمعلومات عنها وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى تعميمات ذات معنى يزيد بها رصيد المعرفة عن الموضوع والوصول إلى نتائج واقتراحات، من أجل الحصول على المعلومات من أجل الموضوع تم الاعتماد على مصدرين أساسيين:

- المصادر الثانوية: لمعالجة الإطار النظري للدراسة وللحصول على المعلومات تم الاعتماد على المراجع باللغة العربية والأجنبية ذات علاقة بالموضوع من الكتب والمقالات والمجلات العلمية ومواقع الأنترنت.
- المصادر الأولية: لمعالجة الدراسة الميدانية للموضوع وللحصول على بيانات أولية تم إجراء مقابلة على مستوى مديرية الضرائب لولاية قسنطينة، حيث تم تصميم مجموعة من الأسئلة في 5 محاور تبعاً لمتطلبات الدراسة.

2. **مجالات الدراسة:** في إطار دراسة مساهمة الرقمنة في تفعيل عملية الرقابة الجبائية تم إجراء دراسة ميدانية بولاية قسنطينة، حيث وقع الاختيار عليها كونها مركزاً اقتصادياً حيوياً يضم كبرى المؤسسات الخاضعة للرقابة، ولتوفرها على الأنظمة الرقمية الحديثة وقد شملت الدراسة فئة مفتشي ومراقبي الضرائب بالمديرية نظراً لاتصالهم المباشر مع هذه الوسائل الرقمية في عمليات التدقيق، حيث تم اعتماد طريقة المسح الشامل للمصالح الدقيقة المكلفة بالرقابة وذلك لضمان الوصول إلى نتائج دقيقة تعكس مدى فعالية الرقمنة في الحد من التهرب الضريبي وتحسين جودة الرقابة على مستوى الولاية.

المطلب الثاني: أداة الدراسة.

1. **المقابلة:** تم اعتماد المقابلة كأداة دراسة استجابة لمتطلبات الدراسة الميدانية بولاية قسنطينة، من خلال طرح مجموعة من الأسئلة على رئيس مصلحة الرقابة، تهدف هذه المقابلة إلى التوصل لإجابات عن الأسئلة المطروحة والتي تخص مساهمة الرقمنة في تفعيل عملية الرقابة الجبائية من خلال محاولة إبراز دور الرقمنة في تفعيل الرقابة الجبائية للتحقق من صحة الفرضيات الموضوعية سابقاً.

2. أسئلة المقابلة:

المحور الأول: متطلبات نجاح الرقمنة في الإدارة الجبائية.

س 1: ماهي الأجهزة والبرامج ووسائل الاتصال المستعملة داخل مركز الضرائب؟

ج1: الأجهزة و البرامج التي تتوفر داخل المركز هي أجهزة الحاسوب الآلي ونظام sap ونظام جبايتك.

التعليق: تعتمد الإدارة على أجهزة الحاسوب الآلي، والنقطة الأبرز هي نظام sap الذي يقوم بتصدير البيانات وربطها بنظام جبايتك لتقديم التصريحات الضريبية، مما يشير إلى توجه الإدارة نحو استخدام أنظمة تخطيط موارد المؤسسات، وتسيير العمليات الجبائية بشكل متكامل مما يؤدي في النهاية إلى إدارة ضريبية أكثر دقة، وتقليل النزاعات بين المكلف بالضريبة والإدارة.

س 2: ماهي إجراءات الأمن والخصوصية وحماية المعلومات الشخصية للمكلفين؟

ج2: إجراءات الأمن والخصوصية وحماية المعلومات الشخصية للمكلفين تتمثل في ركيزتين أساسيتين، السر المهني المنصوص عليه في قانون الإجراءات الجبائية، والحماية القانونية للمعطيات ذات طابع شخصي.

التعليق: تبرز الإجابة على أن حماية خصوصية المكلفين وأمن معلوماتهم الشخصية لا تقتصر على إجراءات إدارية فحسب، بل هي التزام قانوني يستند إلى ركيزتين أساسيتين: السر المهني الذي يفرضه قانون الإجراءات الجبائية، والحماية القانونية للمعطيات ذات طابع شخصي. من خلال ضمان عدم استخدام البيانات الحساسة أو تداولها خارج الأطر القانونية المحددة.

س 3: كيف تصف جودة شبكة الإنترنت داخل المصلحة؟

ج3: جودة الأنترنت متوسطة وأحيانا ضعيفة.

التعليق: تشير الإجابة إلى أن الشبكة ضعيفة أحيانا وهذا يعد عائقا كبيرا، لأن نجاح الأنظمة الرقمية يعتمد بشكل كلي على استقرار وسرعة تدفق البيانات، وضعف الإنترنت قد يؤدي إلى تعطيل مصالح المواطنين.

س 4: ما هو العنصر التقني الأكثر تأثيرا على نجاح عملية الرقمنة في مصلحتكم؟

ج4: العنصر التقني الأكثر تأثيرا على نجاح عملية الرقمنة هو توفير قاعدة بيانات خاصة لكل موظف.

التعليق: ركزت الإجابة على توفير قاعدة بيانات خاصة لكل موظف يوضح هذا أن النجاح التقني مرتبط بقدرة الموظف على الوصول المنظم للمعلومات؛ مما يسهل عملية اتخاذ القرار والتدقيق الجبائي.

س 5: هل تقوم مصلحتكم بالاعتراف بالإمضاءات الإلكترونية؟ وهل تضمن هذا الاعتراف؟

ج5: لا نقوم مصلحتنا بالإمضاءات الإلكترونية.

التعليق: كانت الإجابة ب "لا" هذا يوضح وجود فجوة بين التحول الرقمي التقني والتحول الرقمي القانوني، فعدم الاعتراف بالإمضاء الإلكترونية يعني استمرار الاعتماد على الورق في المعاملات الرسمية.

س 6: هل يوجد تعاقد إلكتروني؟ ومع من يتم ذلك؟

ج6: لا يوجد تعاقد إلكتروني.

التعليق: الإجابة كانت "لا يوجد" مما يعني أن الإدارة لم تنتقل بعد إلى مرحلة إبرام العقود الرقمية ومازالت التعاقدات تتم بالطرق التقليدية.

س7: كيف ترى كفاية القوانين واللوائح الحالية لدعم مشروع الرقمنة في مؤسستكم وما هي الفجوات التشريعية التي مازالت تعيق العمل؟

ج7: أرى أن الإطار القانوني موجود لكن غير كافي بشكل كامل، فيما يخص الفجوات هناك نقص في النصوص التطبيقية.

التعليق: يرى المجيب أن الإطار القانوني موجود لكنه غير مفعّل بشكل كامل. هناك إشارة واضحة إلى وجود نقص في النصوص التطبيقية، مما يعني أن القوانين عامة وتفتقر إلى آليات تنفيذية واضحة تحمي المعاملات الرقمية.

س8: ما هو مستوى تأهيل الموارد البشرية للتعامل مع الأنظمة الرقمية؟

ج8: مستوى تأهيل الموارد البشرية هو أن يكون المستعمل للنظام الرقمي على دراية باستعمال جهاز الحاسوب ومتمكن من الإعلام الآلي.

التعليق: ركزت الإجابة على ضرورة أن يكون المستخدم متمكنا من الإعلام الآلي وعلى دراية بكيفية استعمال جهاز الحاسوب، هذا يعكس أن الوعي التقني الأساسي هو الركيزة الأولى. ولكن التحول الرقمي الشامل يتطلب تعميقا في استخدام الأنظمة وليس فقط مبادئ الحاسوب.

نتائج المحور الأول:

بناء على ما سبق يمكن استنتاج أن مركز الضرائب يملك بنية تحتية تكنولوجية مقبولة من حيث توفر أجهزة الحاسوب والبرمجيات المتطورة (نظام SAP)، مع وجود وعي تقني أولي لدى الموظفين ونظام أمني للرقابة على البيانات. ومع ذلك، يواجه مشروع الرقمنة عوائق جوهرية تتمثل في ضعف استقرار شبكة الإنترنت، وهو ما يعطل سيولة العمل، بالإضافة إلى فجوة قانونية وتنظيمية عميقة تتمثل في عدم الاعتراف بالتوقيع والثقافة الإلكترونية، والاعتماد المستمر على الورق في المعاملات الرسمية. وبناء على هذه المعطيات، فإن الفرضية الفرعية القائلة بتوفير متطلبات نجاح الرقمنة في الإدارة الجبائية هي فرضية محققة جزئيا في الواقع، لكون أن توفر الوسائل التقنية وحدها دون غطاء قانوني متكامل وبيئة اتصالات مستقرة لا يكفي لتجسيد نجاح التحول الرقمي الشامل.

المحور الثاني: ملامح الانتقال من نظام الورقي إلى النظام الرقمي.

س1: ماهي مظاهر الانتقال من نظام الورقي إلى النظام الرقمي؟

ج1: تمثلت مظاهر الانتقال من النظام الورقي الى النظام الرقمي، كون التصريحات أصبحت إلكترونية، أي إدماج كل المعلومات الورقية داخل النظام.

التعليق: إجابة دقيقة حيث تركز على عصرنة الإجراءات. إذ أن الرقمنة لا تعني فقط التخلي عن الورق بل تحويل البيانات إلى أصول رقمية يمكن معالجتها آلياً مما يسهل عملية التخزين والاسترجاع.

س2: هل تم الاستغناء عن النظام الورقي نهائياً أو تدريجياً؟

ج2: لم يتم الاستغناء على نظام الورقي حالياً، ولكن نعمل أيضاً بالنظام الإلكتروني.

التعليق: إجابة واقعية، لأن الانتقال الرقمي في الإدارات العمومية غالباً ما يمر بمرحلة الازدواجية لضمان الأمن القانوني، والحفاظ على الأرشيف المادي كمرجع في حال حدوث عطل تقني.

س3: ماهي القيمة المضافة التي اضافها النظام الرقمي؟

ج3: القيمة المضافة التي اضافها النظام الرقمي هي السرعة وسهولة الوصول إلى المعلومات.

التعليق: إجابة دقيقة، فالقيمة المضافة تتعدى ذلك لتشمل تقليل التكاليف، الشفافية والتقليل من الأخطاء البشرية الناتجة عن الكتابة اليدوية.

س4: كيف يتم معالجة الملفات ورقياً أو إلكترونياً؟

ج4: يتم معالجة الملفات ورقياً و إلكترونياً، أي الإثنين معاً.

التعليق: هذا يؤكد ما ورد في السؤال 02 مما يشير إلى أن الإدارة لا تزال في المرحلة الانتقالية تهدف إلى الوصول للرقمنة الكاملة مستقبلاً.

س5: ماهي الأهداف المشتركة بين النظامين؟

ج5: الأهداف المشتركة بين النظامين هي التأكد من صحة ودقة التصريحات.

التعليق: الهدف الأسمى للإدارة الجبائية سواء بالورق أو إلكترونياً هو تحقيق العدالة الضريبية وضمان أن البيانات المقدمة مطابقة للواقع.

س6: ما مدى تقدم الإدارة الجبائية في عملية الرقمنة؟

ج6: نسبة تقدم الإدارة الجبائية في عملية الرقمنة تقدر ب 10%، وهي غير كافية.

التعليق: تشير هذه النسبة أن العملية لا تزال في مراحلها الأولية وأن الجزء الأكبر من المعاملات لا يزال يعتمد على النظام الورقي التقليدي.

س7: كيف ساعدت الرقمنة في زيادة التحصيل الضريبي؟

ج7: ساعدت الرقمنة في زيادة التحصيل الضريبي عن طريق دفع الضرائب دون حاجة إلى التنقل.

التعليق: هذا هو الجوهر العملي للرقمنة تقليص المسافات وتسهيل إجراءات التصريح والدفع الإلكتروني يقلل من التهرب الضريبي ويزيد من سرعة تدفق الأموال إلى خزانة الدولة.

س8: ما هو الفرق بين الرقابة الميدانية الكلاسيكية والرقابة على الحاسوب؟

ج8: يكمن الفرق بينهما كون الرقابة الكلاسيكية بطيئة وانتقائية، بينما الرقابة على الحاسوب فورية وشاملة.

التعليق: الرقابة المعلوماتية تسمح بمعالجة كميات ضخمة من البيانات في وقت قياسي مما يسهل عملية تقاطع المعلومات بين مختلف المصالح لكشف التلاعبات التي يصعب رؤيتها بالعين المجردة.

س9: ما هو أثر الانتقال الرقمي على سرعة معالجة الملفات وتقليص مدة التحقيقات الجبائية؟

ج9: أثر إيجابي بحيث سرع معالجة وتقليص الأخطاء البشرية، جهد أقل ووقت أفضل ويضمن النزاهة والشفافية.

التعليق: الدقة هي الميزة الأهم هنا فالأنظمة الرقمية تقلل من هامش الخطأ البشري في الحسابات وتسمح للمحققين بالتركيز على ملفات ذات خطورة عالية بدلاً من إضاعة الوقت في الأعمال الإدارية الروتينية.

نتائج المحور الثاني:

مما سبق تبين أن هناك تحول فعلي وملحوس في واقع العمل الإداري الجبائي وحيث انتقلت الإدارة من الاعتماد الكلي على السجلات الورقية إلى تبني نظام هجين يمزج التكنولوجيا الرقمية في معالجة البيانات الجبائية وتؤكد هذه النتائج في أن الرقمنة ساهمت بشكل مباشر في تحسين كفاءة التحصيل الضريبي من خلال تقليص المسافات الإدارية وتسريع تدفق الأموال إلى خزانة الدولة. كما أحدثت قفزة نوعية من الرقابة الميدانية الكلاسيكية البطيئة إلى نظام رقمي إمكانية معالجة كميات ضخمة من البيانات في وقت قياسي مما يسهل عملية تقاطع المعلومات بين مختلف المصالح لكشف الثغرات الجبائية بدقة وتقليل الهامش المرتبط بالأخطاء البشرية. بناءً على المعطيات الميدانية فإن الفرضية القائلة بأن هناك ملامح الانتقال من الورق إلى التحول الرقمي هي فرضية صحيحة ومثبتة.

المحور الثالث: رقمنة الإدارة الجبائية و التحصيل الضريبي.

س1: متى بدأ مركز الضرائب في تطبيق الرقمنة الجبائية؟

ج1: بدأ مركز الضرائب في تطبيق الرقمنة الجبائية في 02 ماي 2023.

التعليق: هذا يشير إلى أن التجربة في مراحلها الأولى، مما يعني أن النتائج المستخلصة تعبر عن مرحلة التحول الأولي.

س2: كيف تم التعامل مع مقاومة التغيير لدى الموظفين المعتادين على العمل الورقي التقليدي؟

ج2: يندمج الموظفون حسب قدرتهم مع التركيز على إقناعهم وعمل على التدريب المستمر.

التعليق: التركيز على الإقناع والتكوين المستمر يعكس وعياً بأن الرقمنة ليست مجرد أجهزة، بل هي تغيير في الثقافة التنظيمية.

س3: ماهي مدى تحقق فعالية الرقمنة في الرقابة الجبائية؟

ج3: ليست كافية بنسبة كبيرة، لكنها حققت نتائج إيجابية واضحة.

التعليق: هذا يدل على أن النظام يحتاج إلى وقت للتكامل مع بقية المصالح للوصول إلى الرقابة الشاملة.

س4: متى فرض عليكم تطبيق نظام جبايتك ومساهماتك؟

ج4: تم فرض تطبيق نظام جبايتك في 02 ماي 2023، أما نظام مساهماتك غير مطبق في المركز.

التعليق: يعكس هذا الوضع حالة انتقالية جزئية مما يشير إلى تفعيل تدريجي للأنظمة الرقمية الجبائية.

س5: كيف ساهمت الأنظمة الجبائية الإلكترونية (جبايتك، مساهماتك) في تقليل نفقات التحصيل الجبائي؟

ج5: ساهم نظام جبايتك في استبدال الإجراءات الورقية بنظام رقمي سريع ودقيق، مما يوفر الجهد والموارد المالية للدولة لكن نظام مساهماتك لم يتم تفعيلها في المركز بعد.

التعليق: يتبين أن النظام يقلل من الجهد البشري والورقي مما يوفر موارد الدولة، الرقمنة هنا تظهر كأداة لرفع الكفاءة الاقتصادية للإدارة.

س6: هل هناك تحديث مستمر لنظام SAP؟ وماذا يحدث عند عدم وجود ذلك؟

ج6: لا يوجد تحديث مستمر لنظام sap، وعند توقف النظام يتوقف العمل خاصة في الشبائيك.

التعليق: الجواب يشير إلى التبعية التقنية، فتوقف النظام يؤدي إلى شلل العمل، هذا يبرز التبعية التكنولوجية الحساسة. فالرقمنة ليست مجرد أداة بل هي عصب العمل الذي يتطلب صيانة واستمرارية، لضمان عدم تعطل المرفق العام.

س7: كيف تضمن بوابة مساهماتك تدفقا أنيا للمعلومات، مما يقلل من فرص التلاعب في التصريحات؟

ج7: بوابة مساهماتك غير موجودة على مستوى المركز.

التعليق: المركز لم يطبق بعد هذا النظام.

س8: كيف يتم تقليل مختلف التلاعبات في حساب المبلغ الفعلي للضريبة عند التصريح و الدفع عن بعد ؟

ج8: يتم تقليل مختلف التلاعبات في حساب المبلغ الفعلي للضريبة عند التصريح و الدفع عن بعد عن طريق ربط مختلف الإدارات بنظام واحد.

التعليق: هذا الربط هو حجر الزاوية في مكافحة الغش الضريبي، حيث تقاطع المعلومات آليا مما يجعل تزوير الأرقام أمرا صعبا أمام تكامل النظام الرقمي.

س9: كيف يساهم نظام التصريح الإلكتروني في تحسين جودة البيانات المتاحة لمصالح الرقابة الجبائية؟

ج9: يساهم نظام التصريح الإلكتروني في تحسين جودة البيانات المتاحة لمصالح الرقابة الجبائية، عن طريق الاطلاع على كل ما يوجد في ملف المكلف بالضريبة بدقة.

التعليق: هذا يجسد مفهوم الشفافية المعلوماتية، حيث تتحول الرقابة من عملية عشوائية إلى عملية مستهدفة بناء على بيانات دقيقة وموثقة في النظام.

س10: إلى أي مدى يمكن للرقمنة أن تقلل من البيروقراطية وتسرع معالجة الملفات الجبائية؟

ج10: معالجة الملفات بالأرقام وليس بالأسماء.

التعليق: هذا لا يسرع العمل فحسب بل يكرس الحيادية والموضوعية، ويقلل من الوساطة والمحسوبية مما يقضي على جوهر البيروقراطية السلبية.

س11: ما هي الأهداف الاستراتيجية التي تسعى الإدارة الجبائية لتحقيقها؟

ج11: الأهداف الاستراتيجية التي تسعى الإدارة الجبائية لتحقيقها هي الشفافية في التحصيل.

التعليق: الشفافية في تحصيل الرقمنة ليست هدفاً في ذاتها بل هي وسيلة لتحقيق العدالة الضريبية وبناء جسر من الثقة بين المكلف بالضريبة والإدارة من خلال إجراءات واضحة وقابلة للتتبع.

نتائج المحور الثالث:

مما سبق تبين أن عملية التحول الرقمي في الإدارة الضريبية ليست مجرد إدخال أجهزة تقنية، بل هي تغيير جذري في الثقافة التنظيمية يهدف إلى رفع كفاءة الموارد الحكومية. وقد أدى تطبيق هذه الأنظمة إلى تقليص الجهد البشري والورقي، مما ساهم في تسريع معالجة الملفات وتحويل الرقابة من عملية عشوائية إلى عملية استهداف دقيقة بناء على بيانات موثقة. كما لعب الربط الإلكتروني دوراً محورياً في مكافحة الغش الضريبي من خلال تقاطع المعلومات آليا، مما عزز من قيم الحياد والموضوعية والشفافية. وبالرغم من وجود مقاومة للتغيير في البداية، إلا أن النظام نجح في وضع حجر الأساس لبناء جسر من الثقة بين المكلف بالضريبة والإدارة. من خلال إجراءات واضحة وقابلة للتتبع تقلل من البيروقراطية والمحسوبية. وبناء على ما ورد في الإجابات والتحليلات يمكن القول أن الفرضية القائلة بأن

للإدارة الجبائية الرقمية تأثيرا على التحصيل الضريبي هي فرضية صحيحة والنتائج تؤكد أن الرقمنة هي الوسيلة الأنجح لتحقيق العدالة الضريبية.

المحور الرابع: العلاقة بين الرقمنة الجبائية والتهرب الضريبي.

س1: كيف تساهم الرقمنة الجبائية في الكشف وتحديد حالات التهرب الضريبي؟

ج1: تساهم الرقمنة الجبائية في الكشف وتحديد حالات التهرب الضريبي، عن طريق التصريحات الجبائية للمكلفين المجبرون بها. وبالتالي يتم كشف عن طريق نظام sap بحيث تكون فاتورة إلكترونية.

التعليق: تؤدي الإجابة بشكل دقيق إلى النزاهة المعلوماتية، إن استعادة أنظمة التسيير المدمجة والوقاية من الفواتير يقلل من المعاملات غير المصرح بها، مما يجعل الشفافية أساس التعامل.

س2: هل ساهمت الرقمنة الجبائية في تبسيط الإجراءات . وتوضيحها للمكلفين بالضريبة للتقليل من التهرب الضريبي؟

ج2: نعم، ساهمت الرقمنة الجبائية في التخلص من الاكتظاظ داخل الإدارة، وتقليل عناء التنقل من أجل اطلاع المكلف على معلوماته الجبائية، بحيث أصبحت الإجراءات تتم عن بعد وبالتالي تساعد من تقليل التهرب ودفع الضرائب.

التعليق: هناك تركيز على تحسين العلاقة مع المكلف، فكلما كان النظام بسيطا وبعيدا عن التعقيد البيروقراطي، زاد التزام المكلف طوعية، حيث أن التعقيد غالبا ما يكون ذريعة للتهرب أو الوقوع في أخطاء غير مقصودة.

س3: كيف ساهمت ثقافة الرقمنة الجبائية لدى المكلفين بالضريبة في التقليل من التهرب الضريبي؟

ج3: ساهمت ثقافة الرقمنة الجبائية لدى المكلفين بالضريبة في التقليل من التهرب الضريبي كونها بسطت الإجراءات، وساعدت على سرعة وتقليص الوقت مما يشجع على التقليل من تفكير المكلف في التهرب من دفع الضرائب المستحقة.

التعليق: الرقمنة تخلق شعورا بالرقابة الفعالة والآنية، مما يحول الخوف من العقوبة إلى امتثال وقائي، حيث يدرك المكلف أن احتمال كشف التلاعب أصبح مرتقعا.

س4: ما هي المزايا الجبائية المالية الممنوحة للمكلفين عند التصريح، والدفع الإلكترونيين من أجل التقليل من التهرب الضريبي؟

ج4: لا توجد مزايا مالية.

التعليق: تشير الإجابة إلى وجود فجوة في السياسة التنفيذية، فرغم أن الرقمنة توفر الجهد والوقت، إلا أن غياب حوافز مالية قد يبطئ من سرعة انخراط جميع الفئات في هذا التحول.

س5: هل تقلل الرقمنة الجبائية من التهرب الضريبي؟ وهل تعتبر آلية فعالة لذلك؟

ج5: لا تقلل الرقمنة الجبائية من التهرب الضريبي بشكل مباشر. لكن تساعد على تحديد بعض الحالات وتقلل من بعض أسباب التهرب الضريبي.

التعليق: الرقمنة هي أداة ووسيلة وليست غاية في حد ذاتها، فهي لا تمحي نية التهرب لكنها تجعل تنفيذه صعبا للغاية.

نتائج المحور الرابع:

مما سبق تبين أن الرقمنة الجبائية أداة استراتيجية فعالة في تحسين العلاقة بين الإدارة الضريبية والمكلف، حيث ساهمت في تقليص الفوارق المعلوماتية من خلال تتبع دقيق للمعاملات المالية، مما يرفع من مستوى الشفافية ويجعل من الصعب إخفاء المداخل. كما أن تبسيط الإجراءات الرقمية يقلل من التعقيدات البيروقراطية، مما يدفع المكلفين نحو الامتثال الطوعي ويقلل من الأخطاء غير المقصودة. علاوة على ذلك، تولد الرقمنة شعورا لدى المكلف بأن احتمال كشف التهرب أصبح مرتفعا بفضل الأنظمة المعلوماتية المترابطة.

ومع ذلك، تشير النتائج إلى أن التكنولوجيا وحدها لا تكفي، إذ يظل غياب الحوافز المالية ونقص الوعي الرقمي لدى بعض الفئات عائقا أمام التحول الشامل والحد من ظاهرة التهرب. وبناءا على المعطيات يمكن القول إن الفرضية القائلة بأن الرقمنة الجبائية تساهم في التقليل من التهرب الضريبي، هي فرضية صحيحة، حيث أثبتت الرقمنة أنها ليست مجرد غاية. بل هي أداة ضغط تقني ترفع من كفاءة التحصيل وتخفيض معدلات التهرب الضريبي.

صحة الفرضية الرئيسية:

من خلال المحاور الأربعة السابقة، تخلص الدراسة إلى أن الرقمنة الجبائية تمثل تحولا جوهريا يتجاوز مجرد استخدام الأدوات التقنية إلى إعادة صياغة العلاقة بين الإدارة الضريبية والمكلف، إلا أن نجاح هذا التحول مرهون بتجاوز عقبات تقنية وبشرية هامة. أبرزها مشكلات ربط الأنظمة وصعوبة الولوج التي قد تؤدي إلى تراكم الملفات وفقدان الثقة في النظام الرقمي. وتؤكد النتائج على حتمية التكوين المستمر للموظفين لمواكبة التسارع التكنولوجي، وضرورة الاستثمار في بنية تحتية قوية.

كما تبرز النتائج أن الهدف الأسمى للرقمنة هو الوصول إلى إدارة خدمية تبسط الإجراءات وتشجع على الامتثال الطوعي بدلاً من الإكراه، مع ضرورة تبني استراتيجية التدرج والمرافقة لضمان العدالة الجبائية، خاصة للفئات التي تفتقر للمهارات التقنية، وذلك لضمان عدم تحول الرقمنة إلى عائق جديد أمام مبدأ المساواة أمام الضريبة. وبناءا على ما سبق يمكن القول إن الفرضية الرئيسية القائلة: "تساهم الرقمنة من خلال الأنظمة الإلكترونية والآليات التقنية الحديثة في تعزيز كفاءة الإدارة الضريبية بالجزائر، مما يؤدي إلى تفعيل الرقابة الجبائية، وتحسين مستوى التحصيل الضريبي والحد من ظاهرة التهرب الضريبي بشكل ملموس"، صحيحة و النتائج تؤكد ذلك.

خلاصة الفصل الثاني:

اظهرت نتائج الدراسة بمركز الضرائب ان الرقمنة اصبحت تشكل توجهها استراتيجيا للنهوض بالقطاع، حيث ساهمت انظمة (جبايتك) في دعم الحصيلة الجبائية وتطوير الاداء الاداري. ومع ذلك لا يزال دور التحول الرقمي في تفعيل الرقابة الجبائية محدودا وبنسبة ضئيلة و يعزى ذلك اساسا الى حداثة هذه الانظمة من جهة، و استمرار اعتماد المحققين على الاساليب التقليدية في تنفيذ عمليات الرقابة و التحقيق من جهة اخرى. وبالرغم من التزايد الملحوظ في الحصيلة الاجمالية، الا ان هذا الارتفاع ناتج عن تضافر عدة عوامل، تأتي الرقمنة كأحد محركاتها الناشئة التي يتوقع ان يتضاعف اثرها مستقبلا مع تعميم الرقمنة الشاملة في المصالح العملياتية.

الخاتمة

الخاتمة:

كون الإدارة الجبائية من الركائز الأساسية التي تراهن عليها الجزائر في مشروع التحديث الوطني، فإنها تسعى من خلال استراتيجية التحول الرقمي إلى استبدال الأساليب التقليدية بأنظمة إلكترونية متطورة تواكب متطلبات الألفية الثالثة. ومن خلال هذه الدراسة، اتضح أن تبني تكنولوجيا الإعلام والاتصال في العمل الإداري والضريبي لم يعد مجرد خيار تكميلي، بل ضرورة حتمية لرفع كفاءة الأداء المالي للدولة. وبناءً على ما تم تحليله، يمكن إجمال أهم الاستنتاجات التي توصل إليها في النقاط الآتية:

نتائج الدراسة:

- الإدارة الجبائية لم تعد تعمل بالنظام القديم المعقد؛ بل أصبحت تستخدم بوابات إلكترونية سريعة. هذا وفر الكثير من الوقت والجهد على الموظفين، وقلل من المصاريف المالية.
- الرقمنة سمحت بتقديم الخدمات على مدار الساعة. المواطن لم يعد مضطراً للانتظار ساعات العمل الإدارية أو مواجهة الطوابير والبيروقراطية المملة.
- كون التعامل أصبح إلكترونياً، قل الاحتكاك المباشر بين الموظف والمواطن. هذا يقلل بشكل كبير من احتمالية وقوع "المحسوبية" أو الرشوة أو الفساد المالي، ويضمن أن تكون المعاملات عادلة وشفافة.
- استخدام "التصريح الإلكتروني" قلل من الأخطاء البشرية التي كانت تحدث يدوياً. لأن معالجة البيانات تتم بدقة عالية وبسرعة كبيرة جداً، خاصة في المهام المتكررة.
- الاعتماد على التكنولوجيا يسد الثغرات التي كان يهرب منها البعض ضريبياً. هذا يعني أن الدولة ستتمكن من تحصيل أموالها بشكل أدق، مما يزيد من خزينة المال العام.
- رغم النجاح، لا تزال هناك مشاكل مثل: ضعف تدفق الإنترنت، وعدم توافق بعض الأنظمة التقنية مع بعضها، مما يصعب أحياناً عملية تقديم التصريحات للمواطنين.
- حالياً، الخدمات الإلكترونية القوية موجودة فقط في "مديرية كبريات المؤسسات" وبعض المراكز الكبرى. الدراسة توصي بضرورة تعميم هذه التكنولوجيا على كل مراكز الضرائب في الوطن لتحقيق "العدالة الرقمية".
- من الضروري زيادة الإنفاق المالي لشراء أجهزة حديثة وتوسيع نطاق الرقمنة، لأن هذا هو الضمان الوحيد للابتعاد عن الممارسات التعسفية وبناء ثقة قوية بين المواطن والإدارة.
- الدراسة تؤكد على ضرورة وجود شبكة معلوماتية واحدة، تربط بين جميع مصالح الضرائب وبين المؤسسات العمومية الأخرى، لضمان انتقال المعلومات بأمان وسلاسة.

اختبار صحة الفرضيات:

تم التوصل اثناء اختبار الفرضيات الى النقاط التالية:

- اثبات صحة الفرضية الاولى القائلة ب: تتوفر متطلبات لنجاح الرقمنة في الادارة الجبائية.
- اثبات صحة الفرضية الثانية القائلة ب: هناك ملامح للانتقال من النظام الورقي الى النظام الرقمي.
- اثبات صحة الفرضية الثالثة القائلة ب: للإدارة الجبائية الرقمية دور في زيادة التحصيل الضريبي.
- اثبات صحة الفرضية الرابعة القائلة ب: هناك علاقة بين الرقمنة الجبائية و التهرب الضريبي.

مقترحات الدراسة:

انطلاقا من النتائج المتوصل اليها من هذه الدراسة يمكن استخلاص التوصيات التالية:

- ضرورة مواصلة الجهود والاهتمام اكثر برقمنة الادارة الجبائية من اجل توجيهها نحو مسار صحيح.
- تعميم استحداث مراكز الضرائب على المستوى الوطني وتفعيلها لتمكين المكلفين بالضريبة بالتعامل مع المصلحة وتلبية احتياجاته.
- العمل على ادراج نظام الدفع عن بعد مساهمته في مديرية الضرائب لولاية قسنطينة.
- ضرورة انشاء شبكة تربط بين مختلف الإدارات الجبائية فيما بينها وازافة ربط مع بعض الادارات العمومية الأخرى.
- ضرورة انتقاء المكلفين الذين يتم اخضاعهم للرقابة الجبائية بمعايير واضحة وشفافة.
- نشر الوعي الضريبي ورفع الحس الضريبي وتعزيز ثقة المكلف بالضريبة.

آفاق الدراسة:

- من خلال هذه الدراسة يمكن طرح بعض المواضيع التي يمكن معالجتها مستقبلا:
 - استشراف دور الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالحصيلة الجبائية وتدقيق الحسابات.
 - آليات حماية حقوق المكلف في ظل الرقابة الجبائية الالكترونية.
 - انعكاسات التحول الرقمي على كفاءة التحصيل الضريبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- في الأخير لا ندعي الكمال لهذه الدراسة ولا ننفي قصورا لمجهوداتنا لكن نأمل ان نكون قد وفقنا الى حد بعيد في الإلمام في بحثنا ...

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: قائمة الكتب

ـ صديق رمضان، الضرائب في عالم الاقتصاد الرقمي، القاهرة، دار النهضة العربية.

مراد ناصر، التهرب والغش الضريبي في الجزائر، الجزائر، قرطبة للنشر والتوزيع، 2004.

ثانياً: قائمة المقالات العلمية

ـ إبراهيم شيخ تهامي، "استخدام نموذج قبول التكنولوجيا ATM في تشخيص محددات تبني المكلفين بالضريبة لنظام المعلومات الجبائي جبايتك في الجزائر"، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 08، العدد 02، سنة 2024.

ـ أمد حنيش، "الرقابة كآلية لترشيد الإنفاق الضريبي والحد من التهرب"، مجلة دراسات جبائية، العدد 8، السنة 2016.
ـ إسماعيل صاري، "تشخيص الرقابة الجبائية وسبل تفعيلها"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 1، 2014.
ـ بومدين بكريتي، رشيد يوسف، "دور التدقيق الجبائي في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي"، مجلة دراسات جبائية، العدد 04، 2015.

ـ حسين كماش، "مساهمة الرقمنة في تفعيل عمليات التحري والرقابة الجبائية في الجزائر، الكشف التلخيصي السنوي ERA نموذجاً"، مجلة دراسات جبائية، المجلد 12-02، العدد 23، سنة 2024.

ـ حميد بوزيدة، علي حميدوش، "اقتصاديات الأعمال القائمة على الرقمنة المتطلبات والعوائد: تجارب دولية"، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 01، سنة 2020.

ـ دندن جمال الدين، "آفاق الرقمنة وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 06، العدد خاص، سنة 2023.

ـ الساسي هلال، "فعالية الرقابة الجبائية في رفع من تحصيل الإيرادات الضريبية"، مجلة مالية ومحاسبة الشركات IFCA، المجلد 03، العدد 01، جوان 2023.

ـ الشيكرك أيوب، درويش نور الهدى ومسراتي خولة، "دور الرقمنة في تحسين جودة الخدمة في الإدارة العمومية"، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال، المجلد 05، العدد 02، سنة 2022.

ـ عبود ميلود، برباوي كمال، "الرقابة الجبائية في الجزائر"، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، العدد 02، جوان 2018.

ـ علي غانم شاكر وعبيد خيون الخفاجي، "أثر نظم المعلومات في زيادة الإيرادات الضريبية"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، 2017.

ـ فهمية بلول، "الإدارة الإلكترونية ودورها في تفعيل الأداء الضريبي"، *المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية*، المجلد 17، العدد 2، 2022.

ـ قوادي محمد، "رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر"، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، سنة 2022.

قائمة المراجع

- كماش حسين، بوخدوني لقمان، "رقمنة الإدارة الجبائية كتوجه لتحسين الخدمات في ظل الإصلاحات الضريبية في الجزائر 1992-2022"، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، سنة 2022.
- مذكور مليكة (د)، "التحديات الأخلاقية"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 14، العدد 2، السنة 2022.
- محمد الطيب قويدر، محمد الصالح بلول، "مساهمة رقمنة الرقابة الجبائية في الحد من الغش والتهرب الضريبي، دراسة حالة الجزائر"، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 09، العدد 02، سنة 2024.
- ميرود فاتح، دوار إبراهيم، "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كآلية لتحسين الخدمات الجبائية في الجزائر"، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 15، العدد 02، السنة 2025.
- مونة مقلاتي، "دور الرقابة الجبائية في حماية النظام الضريبي"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 04، العدد 01، السنة 2021.

ثالثا: المواقع الإلكترونية

- الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب الجزائرية: www.mfdgi.gov.dz

رابعا: المراجع باللغة الأجنبية

- Aissa Taibi , "Digitization concepts and dimensions" Law and Interseience Journal, Volume 03,N°02,2024.
- Tekkouk Noumeir, Revue des études, Vol 07, N° 01, 20/03/2020.

الملاحق

الملحق 01: التصريح الجبائي G50

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
IMPOTS ET TAXES PERÇUS AU COMPTANT OU PAR VOIE DE RETENUE A LA SOURCE
DECLARATION TENANT LIEU DE BORDEREAU - AVIS DE VERSEMENT

IMPORTEANT
 La présente déclaration doit être déposée à la recette des impôts, dans les VINGT premiers jours du mois.

CODE ACTIVITE

Taux sur l'activité professionnelle au taux de 2%

Code	Opérations imposables	Chiffre d'affaires	Chiffre d'affaires imposable	Montant payé (DA)
C 1 A 11	Ateliers d'entretien d'automobiles de 50%		0,00	0,00
C 1 A 12	Ateliers d'entretien d'automobiles de 50%		0,00	0,00
C 1 A 13	Ateliers sans refectoire		0,00	0,00
C 1 A 14	Ateliers d'entretien		0,00	0,00
C 1 A 22	Revenus professionnels (Professions libérales)			0,00
1	Prélever somme totale de retenue le cas échéant	TOTAL	0,00	0,00

Acomptes IS

Code	Acomptes IS	Montant payé (DA)
E 11 A 10	1er acompte provisionnel	
2	TOTAL	

IRG salaires et autres retenues à la source (IRG / ISC)

Code	Retenues	Taux	Montant payé (DA)
E 11 L 20	IRG/Traitement des salaires, pensions et autres avantages	8%	0,00
E 11 L 30	IRG/Revenus des entreprises, bénéfices et dividendes	10%	0,00
E 11 L 40	IRG/Revenus des entreprises, bénéfices et dividendes	15%	0,00
E 11 L 50	IRG/Revenus des entreprises, bénéfices et dividendes	20%	0,00
E 11 L 60	IRG/Revenus des entreprises, bénéfices et dividendes	25%	0,00
E 11 L 70	IRG/Revenus des entreprises, bénéfices et dividendes	30%	0,00
E 11 L 80	IRG/Revenus des entreprises, bénéfices et dividendes	35%	0,00
E 11 L 90	IRG/Revenus des entreprises, bénéfices et dividendes	40%	0,00
E 11 L 100	IRG/Revenus des entreprises, bénéfices et dividendes	45%	0,00
E 11 L 110	IRG/Revenus des entreprises, bénéfices et dividendes	50%	0,00
E 11 L 120	IRG/Revenus des entreprises, bénéfices et dividendes	55%	0,00
E 11 L 130	IRG/Revenus des entreprises, bénéfices et dividendes	60%	0,00
E 11 L 140	IRG/Revenus des entreprises, bénéfices et dividendes	65%	0,00
E 11 L 150	IRG/Revenus des entreprises, bénéfices et dividendes	70%	0,00
E 11 L 160	IRG/Revenus des entreprises, bénéfices et dividendes	75%	0,00
E 11 L 170	IRG/Revenus des entreprises, bénéfices et dividendes	80%	0,00
E 11 L 180	IRG/Revenus des entreprises, bénéfices et dividendes	85%	0,00
E 11 L 190	IRG/Revenus des entreprises, bénéfices et dividendes	90%	0,00
E 11 L 200	IRG/Revenus des entreprises, bénéfices et dividendes	95%	0,00
E 11 L 210	IRG/Revenus des entreprises, bénéfices et dividendes	100%	0,00
3	TOTAL		0,00

Série O n° 21 octies

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTRE DES FINANCES

وزارة المالية

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

المديرية العامة للضرائب

Référence N°:

Lettre avec
A.R.

N°

A

Le

**Notification de redressement définitive
Suite à la vérification de comptabilité
(Absence de réponse)**

Madame, Monsieur,.....

Nous avons constaté que vous n'avez pas répondu à la proposition de notification de redressement N° du à l'issue de l'expiration du délai réglementaire.

Je vous informe que les rectifications qui vous ont été proposées sont tacitement reconduites conformément à l'article 20-6 du Code des Procédures Fiscales.

Les résultats notifiés ci-dessous sont définitifs.

En cas de contestations de votre part, vous avez la possibilité d'introduire une requête, dans le cadre du recours préalable, auprès de l'administration des impôts, selon le cas, au Directeur des Grandes Entreprises ou au Directeur des Impôts de Wilaya, et ce conformément aux dispositions de l'article 71 du Code des Procédures Fiscales.

La présente lettre comporte feuilles, y compris celle-ci.

Veuillez agréer, madame, monsieur, l'assurance de ma considération distinguée.

Chef de brigade

Nom, Prénom et Grade
des vérificateurs

Série O n° 21

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTRE DES FINANCES

وزارة المالية

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

المديرية العامة للضرائب

Référence N°:

Lettre avec
A.R.
N°

A

Le

**Notification de Redressement
Suite à la vérification de comptabilité**

Suite à l'envoi de l'avis de vérification n° du ,vous avez fait l'objet d'une vérification de comptabilité au titre des exercices , , , , se rapportant aux impôts, droits et taxes ci-après désignés :

En conséquence ,nous avons l'honneur de porter à votre connaissance que l'administration fiscale envisage de modifier les éléments servant de base au calcul de certain impôts , droits et taxes et de vous réclamer un complément d'impôt pour les motifs exposés dans la présente notification .

Vous disposez, à compter de la réception de la présente notification, d'un délai de 40 jours pour formuler vos observations ou faire part de votre acceptation des propositions de redressement envisagées. Le défaut de réponse dans ce délai vaudra accord tacite de votre part (Art 20-6 du Code des Procédures Fiscales).

Vous pouvez également dans le cadre de votre réponse, solliciter l'arbitrage pour des questions de fait ou de droits, selon le cas, du Directeur des grandes entreprises, du directeur des impôts de wilaya, du chef du centre des impôts ou du chef de service des recherches et vérifications en vertu des dispositions l'article 20-6 du Code des Procédures Fiscales.

Nous attirons votre attention que les droits rappelés dans ce cadre seront assortis des sanctions fiscales fixées par la loi. Sur votre demande et avant expiration du délai de réponse, vous pouvez solliciter toutes explications verbales utiles sur le contenu de la notification.

Vous avez la faculté de vous faire assister par un conseil de votre choix pour discuter les présentes propositions ou pour y répondre (Art 20-4 du Code des Procédures Fiscales).

La présente notification comporte.....feuillets y compris celui-ci.

Veillez agréer Madame, monsieur l'expression de notre parfaite considération.

Chef de brigade

Nom, prénom et grade
des vérificateurs

الملحق 04: الجداول الضريبية.

X32

ROLE INDIVIDUEL

N°: Année: 2024.....

Mr: (nom et prénom - raisons sociale)

Activité Profession: (نشاط في المهنة)

Adresse: (العنوان)

Article d'imposition: (رقم المادة)

Numéro d'identification statistique: (رقم التعريف الإحصائي)

Numéro d'identification fiscale: (رقم التعريف الجبائي)

(les bases imposables et les droits sont arrêtés en dinars)

IMPOTS-TAXES- DROITS ou Produits à Recouvrer	ANNEE Ex titre de laquelle	BASE Imposable (A)	BASE pose ou déclar (B)	MONTANT réhaussemnt (C)	TAUX	De la base imposable	De la base imposable (déclarée)	T.V.A déductible	MONTANT des droits rappelés	PENALITES taux	montant	TOTAL des droits et pénalités a
ICRG REVUNUS	2020	2 756 430	-40 373 240	*****	Barren	632 751	10 000	CPI 3000	822 751	25%	205 688	1026 439
ICRG REVUNUS	2021	2 810 810	-20 665 660	*****	Barren	637 407	10 000	CPI 3000	827 407	25%	156 852	784 259
ICRG REVUNUS	2022	2 456 040	-23 658 530	*****	Barren	643 357	10 000	CPI 3000	633 357	25%	153 383	733 396
ICRG REVUNUS	2023	2 124 620	-88 624 460	*****	Barren	540 325	10 000	CPI 3000	530 325	25%	132 581	662 906
						0			0		0	0
						0			0		0	0
						0			0		0	0
Iaxe sue l'activité professionnelle	2020	*****	21 003 350	*****	2%	997 572	420 067		577 505	25%	144 376	721 881
	2021	*****	19 150 650	*****	2%	801 106	383 013		418 093	25%	104 523	522 616
	2022	*****	31 054 600	*****	1,5%	465 819	97 710		368 109	25%	92 027	460 136
	2023	*****	3 080 000	*****	1,5%	376 244	46 200		330 044	25%	82 511	412 555
Iaxe sur la valeur ajoutée	2020	*****	37 506 710	*****	9%	4 759 079	3 195 120		1 383 475	25%	345 069	1 729 344
	2021	*****	35 501 330	*****	9%	4 227 872	2 133 738		1 032 752	25%	258 188	1 290 940
	2022	*****	23 708 200	*****	9%	3 863 085	2 133 738		1 729 327	25%	432 332	2 161 659
	2023	*****	13 853 100	*****	9%	3 547 130	1 246 773		2 300 351	25%	575 088	2 875 439
						0			0		0	0
Reintegration IVA/achats	2020	*****	TVA A REINTEG	*****					3 182 200	25%	795 550	3 377 750
	2021	*****	TVA A REINTEG	*****					3 293 979	25%	823 495	4 117 474
	2022	*****	TVA A REINTEG	*****					3 587 868	25%	896 967	4 484 835
	2023	*****	TVA A REINTEG	*****					2 933 316	25%	733 329	3 666 645
Pénalités d'assiette/IVA												
E Z - C 200 - timbre	2020	*****	3 354 460	*****	1%	33 545	0		33 545	25%	8 386	41 931
IAxe d'APPRENTISSA												
TOTAL GENERAL DU ROLE									*****		*****	*****

Feuil1 Feuil2 Feuil3

ACONSTANTINE le 27/01/2024

le chef d'inspection KANTAS FAHID INSPECTEUR CEN

Cachet Signature

Montant des poursuites engagées

Annotation des poursuites engagées

Calendrier de paiement souscrit le :

A raison de DA par mois

Avis officieux de saisie N du

Commandement à payer N du

Signifié le à

Décision de fermeture N du

Exécutée le période

Avis à tiers détenteur N du

Signifié le à

Main levée N à

Saisie N à

Vente du

V DE Carence N du

E C IN à

C A S N du

C N V N du

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

Série O n° 4/2024

Ministère des Finances

Direction Générale des Impôts

...DIRECTION DES IMPOTS CONSTANTINE

...CENTRE DES IMPOTS

Référence N°...357-CDI-SPCR/2024....

Lettre avec A.R N°.....

Remis en mains propre le

A

.....

ABATAGE ET ENGRAISSEMENT DE

VOLLAILE

NIF :

...CONSTANTINE Le...02/05/2024.....

Avis de Vérification de Comptabilité

Nous avons l'honneur de vous faire connaître que sauf demande contraire de votre part et acceptée par le service, nous nous présenterons à votre **ETABLISSEMENT** le 29/05/2024...à...9 H 30...., à l'effet de vérifier au titre des exercices ...2020..., ...2021..., ...2022., et ...2023., l'ensemble de vos déclarations fiscales et opérations susceptibles d'être examinées, se rapportant aux impôts, droits, taxes et redevances ci-après, désignés ...TAP-TVA-IRG(BIC)-IRG/Salaires et de tout impôt, droit, taxe et redevance spécifique à l'activité.

Nous vous saurons gré de bien vouloir tenir à notre disposition vos documents comptables et pièces justificatives et dans la mesure où votre comptabilité est informatisée, l'ensemble des informations, données et traitements visés à l'article 20-3 du Code des Procédures Fiscales.

Au cours de ce contrôle, vous avez la faculté de vous faire assister par un conseil de votre choix et de demander toutes les précisions sur la conduite de cette vérification.

Si le contrôle fiscal envisagé ne peut être effectué en raison de votre opposition ou celle de tiers, il sera procédé en vertu des dispositions de l'article 44-1 du Code des Procédures Fiscales à l'évaluation d'office de vos bases d'imposition sans préjudice de l'application des sanctions prévues par la législation fiscale en vigueur.

(*) ☐ Préalablement à l'examen au fond de vos documents comptables, il peut être procédé dès la remise du présent avis à la constatation matérielle des éléments physiques et de l'exploitation, de l'existence et de l'état des documents comptables (dispositions de l'article 20 du Code des Procédures Fiscales).

Nous tenons à vous informer que la charte des droits et obligations du contribuable vérifié est à consulter sur le site électronique (web) de la DGI : www.mfdgi.gov.dz (Cf. Article 20-4 du CPF).

Cette charte est également téléchargeable, via votre smartphone, en scannant le code QR figurant au verso de cet avis.

Veuillez agréer, Madame, Monsieur l'expression de notre parfaite considération.

Chef de brigade de vérification

Nom, prénom et grade des vérificateurs

INSPECTEUR CENTRAL

INSPECTEUR DIVISIONNAIR

INSPECTEUR PRINCIPAL

(*) À cocher en cas de contrôle inopiné.

Rappel de certaines dispositions fiscales

Article 20-4 du Code des Procédures Fiscales: Une vérification de comptabilité ne peut être entreprise sans que le contribuable en ait été préalablement informé, par l'envoi ou la remise avec accusé de réception d'un avis de vérification, sur lequel le contribuable est informé que la charte des droits et obligations du contribuable vérifié est à consulter sur le site Web de l'administration fiscale et qu'il ait disposé d'un délai minimum de préparation de vingt (20) jours, à compter de la date de réception de cet avis.

L'avis de vérification doit préciser les noms, prénoms, grades des vérificateurs, la date et l'heure de la première intervention, la période à vérifier, les droits, impôts, taxes et redevances concernées, les documents à consulter et mentionner expressément, à peine de nullité de la procédure, que le contribuable a la faculté de se faire assister par un conseil de son choix au cours du contrôle.

En cas de changement des vérificateurs, le contribuable est tenu informé.

En cas de contrôle inopiné tendant à la constatation matérielle des éléments physiques de l'exploitation ou de l'existence et de l'état des documents comptables, l'avis de vérification de comptabilité est remis au début des opérations de contrôle.

L'examen au fond des documents comptables ne peut commencer qu'à l'issue du délai de préparation précité.

Article 20-5 du Code des Procédures Fiscales : Sous peine de nullité de la procédure, la vérification sur place de livres et documents comptables ne peut s'étendre sur une durée supérieure à trois (03) mois, en ce qui concerne :

- Les entreprises de prestations de services, lorsque leur chiffre d'affaires annuel n'excède pas 1.000.000 DA pour chacun des exercices vérifiés ;
- Toutes les autres entreprises, lorsque leur chiffre d'affaires n'excède pas 2.000.000 DA, pour chacun des exercices vérifiés.

Ce délai est porté à six (6) mois pour les entreprises ci-dessus, lorsque leur chiffre d'affaires annuel n'excède pas respectivement 5.000.000 DA et 10.000.000 DA pour chacun des exercices vérifiés.

Dans tous les autres cas, la durée de la vérification sur place ne doit pas dépasser neuf (09) mois.

La fin des travaux de vérifications sur place doit être constatée par un procès verbal, que le contribuable vérifié est invité à contresigner. Mention est faite éventuellement sur le procès verbal en cas de refus de signature par ce dernier.

La durée de vérification sur place est prorogée :

- En cas de force majeure dûment constatée, conformément aux dispositions de du code civil, empêchant les agents de l'administration fiscale d'opérer leur contrôle sur place, d'une durée égale à celle durant laquelle les agents de l'administration fiscale ne peuvent pas opérer leur contrôle sur place ;

- du délai accordé au contribuable vérifié, en vertu des dispositions de l'article 20 ter du code des procédures fiscales, pour répondre aux demandes d'éclaircissement ou de justifications, en présence d'éléments faisant présumer des transferts indirects de bénéfices au sens des dispositions de l'article 141bis du code des impôts directs et taxes assimilées. Ce délai est prorogé d'une (01) année, lorsque l'administration fiscale adresse, dans le cadre de l'assistance administrative et d'échange de renseignements, des demandes d'informations à d'autres administrations fiscales.

La durée du contrôle sur place n'est pas opposable à l'administration pour l'instruction des observations ou des requêtes formulées par le contribuable après la fin des opérations de vérification sur place.

En outre, les durées de contrôle sur place fixées, ci-dessus ne sont pas applicables dans les cas de manœuvres frauduleuses dûment établies ou lorsque le contribuable a fourni des renseignements incomplets ou inexacts durant la vérification ou n'a pas répondu dans les délais aux demandes d'éclaircissements ou de justifications prévues à l'article 19 du CPF.

Article 44-1 du Code des Procédures Fiscales : Il est procédé à l'évaluation d'office des bases d'imposition du redevable **Important :** Lors de l'exécution des travaux de contrôle et à l'occasion du débat contradictoire

engagé avec le(s) vérificateur(s) vous pouvez soumettre vos observations, contestations et divergences d'appréciation à Monsieur **Le chef Service Principal Tél.....**
Vous pouvez également, à l'issue de cette étape, demander à être reçu par Monsieur **Le Chef de Centre des impôts Tél.....**



الملحق 06: قائمة الأساتذة المحكمين لمقابلة الدراسة

قائمة الأساتذة المحكمين لمقابلة الدراسة

اسم الأستاذ المحكم	الرتبة العلمية	المؤسسة الجامعية
فروم محمد الصالح	أستاذ	جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة
بورفيس نور الهدى	أستاذ محاضر أ	جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة
عرقوب خديجة	أستاذ محاضر أ	جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة
بوصبع ناصر	أستاذ مساعد أ	جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة

المصدر: من إعداد الطالبتين.

الملحق 07: مقابلة الدراسة.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة



مقابلة حول موضوع:

مساهمة الرقمنة في تفعيل عملية الرقابة الجبائية في الجزائر

السادة الكرام: إن الأسئلة التي بين أيديكم هي أحد أدوات الدراسة لاستكمال مذكرة ماستر تخصص مالية.

يشرفنا أن نطلب مساعدتكم بالإجابة المرفقة بعد قراءة كل عبارة من عباراتها قراءة متأنية، كما نتمنى منكم إعطاءها بعضاً من وقتكم واهتمامكم، لأن إجاباتكم هي الركيزة التي تعتمد عليها نتائج هذه الدراسة.

علماً أن المعلومات التي تقدمونها ستُعالج بسرية تامة ولن تُستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط. شكراً مسبقاً على تعاونكم وحسن استجاباتكم.

الطالبة: شنيخر يسرى

الطالبة: لصلح حواء

تحت إشراف الأستاذة: قواسمية هبة

البيانات الشخصية والمهنية :

1-الصنف المهني :

-
-
-
-

2-الخبرة المهنية :

من 5 إلى 10 سنوات □ - من 11 إلى 15 سنوات □ - أكثر من 15 سنوات □

3-الشهادة العلمية :

ليسانس □ - ماستر □ - ماجستير □ - دكتوراه □ - شهادة أخرى □

اسئلة المقابلة:-

المحور الأول: متطلبات نجاح الرقمنة في الإدارة الجبائية.

س 1: ماهي الأجهزة والبرامج ووسائل الاتصال المستعملة داخل مركز الضرائب؟

س 2: ماهي إجراءات الأمن والخصوصية وحماية المعلومات الشخصية للمكلفين؟

- س3:** كيف تصف جودة شبكة الانترنت داخل المصلحة؟
- س4:** ما هو العنصر التقني الأكثر تأثيراً على نجاح عملية الرقمنة في مصلحتكم؟
- س5:** هل تقوم مصلحتكم بالاعتراف بالإمضاءات الإلكترونية؟ وهل تضمن هذا الاعتراف؟
- س6:** هل يوجد تعاقد إلكتروني؟ ومع من يتم ذلك؟
- س7:** كيف ترى كفاية القوانين واللوائح الحالية لدعم مشروع الرقمنة في مؤسستكم وما هي الفجوات التشريعية التي مازالت تعيق العمل؟
- س8:** ما هو مستوى تأهيل الموارد البشرية للتعامل مع الأنظمة الرقمية؟
- المحور الثاني: ملامح الانتقال من نظام الورقي إلى النظام الرقمي:**
- س1:** ماهي مظاهر الانتقال من نظام الورقي إلى النظام الرقمي؟
- س2:** هل تم الاستغناء عن النظام الورقي نهائياً أو تدريجياً؟
- س3:** ماهي القيمة المضافة التي اضافها النظام الرقمي؟
- س4:** كيف يتم معالجة الملفات ورقياً أو إلكترونياً؟
- س5:** ماهي الأهداف المشتركة بين النظامين؟
- س6:** ما مدى تقدم الإدارة الجبائية في عملية الرقمنة؟
- س7:** كيف ساعدت الرقمنة في زيادة التحصيل الضريبي؟
- س8:** ما هو الفرق بين الرقابة الميدانية الكلاسيكية والرقابة على الحاسوب؟
- س9:** ما هو أثر الانتقال الرقمي على سرعة معالجة الملفات وتقليص مدة التحقيقات الجبائية؟
- المحور الثالث: رقمنة الادارة الجبائية و التحصيل الضريبي.**
- س1:** متى بدأ مركز الضرائب في تطبيق الرقمنة الجبائية؟
- س2:** كيف تم التعامل مع مقاومة التغيير لدى الموظفين المعتادين على العمل الورقي التقليدي؟
- س3:** ماهي مدى تحقق فعالية الرقمنة في الرقابة الجبائية؟
- س4:** متى فرض عليكم تطبيق نظام جبايتك ومساهمته؟
- س5:** كيف ساهمت الأنظمة الجبائية الإلكترونية (جبايتك، مساهمتك) في تقليل نفقات التحصيل الجبائي؟
- س6:** هل هناك تحديث مستمر لنظام SAP وماذا يحدث عند عدم وجود ذلك؟
- س7:** كيف تضمن بوابة مساهمتك تدفقاً آتياً للمعلومات مما يقلل من فرص التلاعب في التصريحات؟
- س8:** كيف يتم تقليل مختلف التلاعبات في حساب المبلغ الفعلي للضريبة عند التصريح و الدفع عن بعد ؟
- س9:** كيف يساهم نظام التصريح الإلكتروني في تحسين جودة البيانات المتاحة لمصالح الرقابة الجبائية؟
- س10:** إلى أي مدى يمكن للرقمنة أن تقلل من البيروقراطية وتسرع معالجة الملفات الجبائية؟

س11: ما هي الأهداف الاستراتيجية التي تسعى الإدارة الجبائية لتحقيقها؟

المحور الرابع: العلاقة بين الرقمنة الجبائية والتهرب الضريبي.

س1: كيف تساهم الرقمنة الجبائية في الكشف وتحديد حالات التهرب الضريبي؟

س2: هل ساهمت الرقمنة الجبائية في تبسيط الإجراءات وتوضيحها للمكلفين بالضريبة للتقليل من التهرب الضريبي؟

س3: كيف ساهمت ثقافة الرقمنة الجبائية لدى المكلفين بالضريبة للتقليل من التهرب الضريبي؟

س4: ما هي المزايا الجبائية المالية الممنوحة للمكلفين عند التصريح والدفع الإلكترونيين من أجل التقليل من التهرب الضريبي؟

س5: هل تقلل الرقمنة الجبائية من التهرب الضريبي؟ وهل تعتبر آلية فعالة لذلك؟